

الرقم: / ن ع ب ت / ك.أ.ع.ف / ج.م / 2025.

قسم الدراسات اللغوية والأدبية
مطبوعة بيداغوجية الأمالي في مقياس:

علم الدلالة، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر،
تخصص: لسانيات عربية.

أستاذة محاضرة "أ" جامعة مستغانم

إعداد الدكتورة بن عابد مختارية

 <p>أ.د غول شوكري رئيس قسم الدراسات اللغوية والأدبية</p>	مصادقة رئيس القسم
 <p>أ.د نور الدين دحمان رئيس اللجنة العلمية قسم الدراسات اللغوية والأدبية</p>	مصادقة رئيس اللجنة العلمية
 <p>أ.د نور الدين دحمان رئيس المجلس العلمي كلية الآداب العربي والفنون</p>	مصادقة رئيس المجلس العلمي
 <p>دكتور: بن دحمان عبد الوهاب عميد كلية الآداب العربي والفنون</p>	مصادقة عميد كلية الآداب العربي والفنون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

University of Mostaganem - Abdelhamid Ibn Badis

كلية الأدب العربي والفنون

Faculty of Arabic Literature and Arts



الرقم: 97 / ان ع ب ت / ك.أ.ع.ف / ج.م / 2025.

شهادة إدارية

بعد الاطلاع على التقريرين الإيجابيين، صادق المجلس العلمي على اعتماد الأمالي الخاص بالدكتور(ة): بن عابد مختارية، أستاذة بقسم الدراسات اللغوية والأدبية، كلية الأدب العربي والفنون والموسوم ب: علم الدلالة، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص: لسانيات عربية.

مستغانم يوم: 23 / 06 / 2025
أ. د. مليكة بن عبد الحميد
رئيس المجلس العلمي
كلية الأدب العربي والفنون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem

Faculté de Littérature Arabe et des Arts

Département d'études linguistique et littéraires

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كلية الأدب العربي والفنون

قسم الدراسات اللغوية والأدبية



الأمازي في مقياس علم الدلالة لطلبة السنة الأولى ماستر في الدراسات اللغوية
تخصص: لسانيات عربية.

محاضرات في علم الدلالة

إعداد الدكتورة: بن عابد مختارية

أساتذة محاضرة صفح "أ"



السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem

Faculté de Littérature Arabe et des Arts

Département d'études linguistique et littéraires

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

كلية الأدب العربي والفنون

قسم الدراسات اللغوية والأدبية



الأماي في مقياس علم الدلالة لطلبة السنة الأولى ماستر في الدراسات اللغوية
تخصّص: لسانيات عربية.

محاضرات في علم الدلالة

إعداد الدكتورة: بن عابد مختارية

أساؤة محاضرة صنف "أ"



السنة الجامعية: 2024/2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الأدب العربي والفنون



الميدان: اللغة والأدب العربي.

الشعبة: الدراسات اللغوية والأدبية.

الطور: الماستر.

السداسي: الثاني.

الوحدة التعليمية: وحدة التعليم الأساسية.

المادة: علم الدلالة.

نوعية النشاط البيداغوجي: دروس (محاضرات)

السنة الجامعية: 2024/2023.

من

إعداد: دة / بن جابر مختارية

الرتبة: أستاذة محاضرة صنف "أ".

التخصص: لغة / علم الدلالة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين على إحسانه، حمدا كثيرا تعظيما لشأنه وقدرته، والشكر له على توفيقه، والصلاة والسلام على رسوله الداعي إلى رضوانه، وعلى آله وصحبه تسليما كثيرا؛ وبعد:

ارتأينا استهلال مطبوع الأمالي هذا بما ذكره العلامة الجليل "أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ" في كتابه الفريد الجمّ الفوائد (البيان والتبيين) أنّ حدّ الإنسان: الحيّ الناطق المبين، فهذا تعريف شامل لكلّ ما يتعلّق بالدلالة وما تقوم عليه؛ فالإنسان حيّ تدبّ فيه الحياة بكلّ مناحيها وجوانبها داخليا وخارجيا، بما في ذلك الإشارات والحركات والإيحاءات. وأنّه ناطق فينطق بالأصوات والحروف ومنها إلى الألفاظ والمفردات، وصولا إلى النصوص والخطابات. وأنّه مبين؛ والبيان عند صاحبه هو الفهم، أي كلّ شيء يوضّح لك المعنى ويبلّغك الإفهام. وعند جمع هذه الأمور نراه مشتملا لعناصر الدلالة وهي الدوال بملفوظاتها وغيرها، والمفاهيم أو المدلولات، وما يربط بينهما من علاقات.

فإذا كان تعريف الإنسان متضمّن للدلالة وعناصرها فكيف لا تكون ذات أهمية بالغة في حياته ولغته، إذ أنّ الإنسان كائن لغويّ يبين عالم تواصله وتفاهمه مع غيره بالخطاب واللغة اللذان لا يتحقّقان إلّا بالدلالة، وعليه راح العلماء قديما على اختلاف توجّهاتهم ومشاربهم، ومن مختلف الأمم الهندية واليونانية والرّومانية والعربية يشقّون طريقهم في البحث في مناهج التفكير الدلالي الذي تحوّل حديثا إلى بنية لسانية يؤطّرها علم قائم بذاته ألا وهو علم الدلالة، الذي يمثل حلقة أساسية من حلقات اللسانيات، وفرعا هامّا من علومها نظرا لأهميته إبلاغيا وتواصليا وفهما وبيانا، على الرّغم من أنّ الدلالة أو المعنى في اللغة متشعب ومتغيّر يصعب ضبطه وحصره.

ونظرا لما يكتسبه علم الدلالة من أهمية بالغة في الدراسات اللغوية وغير اللغوية باعتباره غاية الدراسات والعلوم كلّها، بل إنّ قمّة الدراسات جميعا، إذ لا يمكن ألا نتصور علاقات علم الدلالة مع فروع علم اللغة المختلفة، بل لا يمكن فصل علم الدلالة عن بقية العلوم الأخرى، ونظرا لما في دراسة موضوعه (المعنى/الدلالة) وحصره من صعوبة في الوقت ذاته، ناهيك عمّا يصيب دلالات

الألفاظ من تغير وتطور بأشكال ومظاهر مختلفة كالتعميم والتخصيص والانتقال من دلالة إلى أخرى، فقد رامت العديد من النظريات الحديثة المختلفة المنهج إلى دراسة موضوعه نازعة نحو تأسيس نظري للمبحث الدلالي العام كالنظرية التصورية والإشارية والسياقية والحقول الدلالية والتحليل التكويني وغيرها، على الرغم من أنّ هذا المبحث لم تكتمل حلقاته بعد، فلا زالت توجد الإضافات العلمية التي تقدّم تأويلات جديدة لظاهرة لغوية تخصّ الدلالة التي تناثرت قضاياها وتشعبت في مدوّنتنا التراثية العربية، حيث يسهل التأكد من ذلك بتفحص مؤلفات وتصانيف علمائنا القدامى خاصة ما تعلق منها بغريب القرآن ومجازه، ومعاجم الموضوعات، وغير ذلك مما أبدعته العقول العربية الفذة منذ زمن بعيد.

وانطلاقاً مما سبق، سعينا جاهدين إلى الإلمام والإحاطة بأهمّ المباحث المتنوعة المتعلقة بالدراسة الدلالية، وذلك في إطار البرنامج المقرّر على طلبة الماجستير سنة أولى (نظام ل.م.د) تخصص: لسانيات عربية، للسداسي الثاني من السنة الجامعية 2023-2024م، حيث حاولنا ما استطعنا الالتزام في ما قدّمناه من محاضرات بمفردات المقياس الأساسية ذي الصبغة النظرية والموسوم بـ: "علم الدلالة" وفق ما هو مقرّر لهذا المستوى، مراعين ضوابط البحث الأكاديمي الجامعي، ومتحلّين بالأمانة العلمية في إعدادها، ومعتمدين اللغة السليمة البسيطة المناسبة للفهم والإفهام.

وقد ضمّنا هذه المطبوعة البيداغوجية أقصى عدد من المحاضرات المقرّرة في نظام (ل.م.د) للسداسي الواحد، وهو أربع عشرة (14) محاضرة نظرية، تماشياً مع عدد الحصص المخصصة للمقرّر، والمقدّرة باثنتي عشرة (12) إلى أربع عشرة (14) حصة، وذلك بمعدّل محاضرة واحدة في كل حصة مقدارها الزمني ساعة ونصف.

وهذه المحاضرات في مقياس "علم الدلالة" لا تخرج عن ثلاثة محاور كبرى، تتمثل في:

1. مفهوم الدلالة وعناصرها وأنواعها عند القدماء والمحدثين.

2. علاقة علم الدلالة بالعلوم الأخرى خاصة الترجمة.

3. العلاقات الدلالية والتغير الدلالي.

4. النظريات الدلالية الحديثة.

وغايتنا من ذلك كله تكوين الطلبة المستهدفين من خلال اكتساب بعض المعارف في هذا المجال، وإدراكهم مدى أهمية هذا المقياس لما للدلالة والمعنى من أهمية بالغة في الدراسات اللغوية وهو مجال تخصّصهم، وميدان عملهم مستقبلاً، وحتى يكون الطالب في نهاية السداسي على الأقل متمكناً من بعض المعارف منها:

- معرفة مفهوم مصطلح الدلالة واختلافه عن مفهوم علم الدلالة ونشأته.
- التعرف على مدى ارتباط علم الدلالة بمختلف العلوم اللغوية وغير اللغوية.
- تحديد عناصر الدلالة وأنواعها المتعدّدة.
- معرفة أهمّ العلاقات الدلالية الموجودة في اللغة العربية وغيرها من اللغات.
- الإحاطة بمختلف أشكال التغيّر الذي يصيب دلالات المفردات من تعميم وتخصيص وانتقال بطريق الاستعارة والمجاز.

- الاطلاع على مختلف النظريات الدلالية التي حاولت دراسة المعنى وبلورة ما يتعلّق به في شكل أسس نظرية.

- التأكّد من أن تراثنا العربي قد حفل بمباحث علم الدلالة المتنوّعة، وأن علماء العربية القدامى كانوا السبّاقين إلى دراستها، من خلال التنبيه والإشارة إلى ذلك في جميع ما أوردناه.
- هذا، ولا يسعنا إلا أن نقول أنّ الكمال لله وحده، وعليه فإنّ هذا العمل لا يخلو من النقائص والثغرات، ولا يبعد عن الزلات والهفوات، إلا أننا بذلنا ما وسعنا جهدنا لنستوفي الموضوع حقّه، ونفيد الطلبة به، راجين أن يكون عملنا هذا إسهاماً متواضعاً في إثراء البحث العلمي واللغوي، وخدمة بسيطة للغتنا العربية.

* المحاضرة الأولى *

مدخل إلى علم الدلالة

قبل الخوض في الحديث عن علم الدلالة كأحد فروع اللسانيات، لابد أولاً من توضيح مفهوم مصطلح (الدلالة) المشتق من مادة (د ل ل) التي ذكرت في القرآن الكريم سبع (07) مرات بصيغ مختلفة، وفي سياقات متنوعة، وبمعان متقاربة، ومن بين المواضع التي وردت فيها قوله تعالى: ﴿ذَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَخْبُكُمَا أَنْ تَلَكَمَا الشَّجَرَةَ وَأَنتُمْ نَكُومُونَ﴾¹، وقوله تعالى: ﴿لَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجُنُودُ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْعَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾²؛ فالدابة وأكلها العصا دال، وهيئة سليمان وهو ميت مدلول، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾³، ويقول "منقور عبد الجليل" في تعليقه على هذه الآيات: « إذا كان معنى اللفظ (دلّ) وما صيغ منه في القرآن الكريم يعني الإعلام والإرشاد والإشارة والرمز، فإن المصطلح العلمي للدلالة الحديثة لا يخرج عن هذه المعاني إلا بقدر ما يضيف من تحليل عميق للفعل الدلالي »⁴.

1- مفهوم الدلالة:

1-1. لغة: الدلالة بكسر الدال أو بفتحها، مصدر (دلّ)، مشتق من مادة (د ل ل) التي جاء عنها في لسان العرب: «... ودلّ فلان إذا هدى... ودلّه على الشيء يدلّه دلاً و دلالةً فاندلّ: سدّده إليه. والدليل والدليلي: الذي يدلّك... والجمع أدلّة وأدلّاء، والاسم الدلالة والدلالة، بالكسر والفتح، والدولة والدليلي. قال سيبويه: والدليلي علمه بالدلالة ورسومه فيها... ودللت بهذا الطريق: عرفته... »⁵. « والدليل: ما يُستدلُّ به، والدليل: الدال، وقد دلّه

¹ سورة الأعراف، الآية 22.

² سورة سبأ، الآية 14.

³ سورة طه، الآية 40.

⁴ علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م، ص 25.

⁵ لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، د-ت، ص 248-249 مادة (د ل ل).

على الطريق يَدُلُّهُ دَلَالَةٌ وَدِلَالَةٌ وَدُلُولَةٌ، والفتح أعلى...، قال "أبو عبيد": الدَّالُّ قَرِيبُ الْمَعْنَى مِنَ الْهَدْيِ، وَهِيَ مِنَ السَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ فِي الْهَيْئَةِ وَالْمَنْظَرِ وَالشَّمَائِلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ¹. وقد جاء في مقاييس اللغة: «الدَّالُّ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ. فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: دَلَّلْتُ فَلَانًا عَلَى الطَّرِيقِ. وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ، وَهُوَ بَيْنَ الدَّلَالَةِ وَالدِّلَالَةِ»². يتضح من الاستعمالات اللغوية السابقة أن معنى (دلّ) هو: سدّد وهدى وأبان.

1-2. اصطلاحاً:

إذا انطلقنا من التراث العربي في تحديد مفهوم هذا المصطلح وجدنا تراثنا غنياً بالمسائل الدلالية وإن كانت غير محددة المجال، فقد وجدت الدلالة في رحاب الدرس الفقهي والفلسفي واللغوي، حيث عرّف "الراغب الأصفهاني" (الدلالة) قائلاً: «الدلالة: ما يُتوصّل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات، والرموز والكتابة، والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصدٍ ممن يجعله دلالةً، أو لم يكن بقصدٍ كمن يرى حركة إنسان، فيعلم أنّه حيٌّ»³. فالدلالة موضوعها دراسة كل ما يدل على شيء، ويُتوصّل به إلى معناه، وتعدّ الألفاظ «أكثر الرموز اللغوية دلالة على المعنى وأكثرها انتشاراً وأدقّها تعبيراً، وأسرعها فهماً»⁴.

وهذا المفهوم لا يخرج عن المفهوم العام الذي أورده "الرجاني" عن الدلالة، إلاّ بإضافة أنواع الدلالات، حيث يقول "الرجاني": «الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأوّل هو الدال، والثاني هو المدلول»⁵، وتعريفه هذا، ينطبق على اللفظ وغيره، إلاّ أنّه يعود ليحدّد مفهوم الدلالة اللفظية التي تتحقق من معاني الألفاظ قائلاً: «الدلالة اللفظية الوضعية، وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تُحِيلُ فُهِمَ منه معناه للعلم بوضعه»⁶.

¹ الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 02، 1399هـ/1989م، ص 1698-1699/4.

² معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، د-ت، ص 259/2.

³ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، د-ت، ص 228/1.

⁴ الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002م، ص 08.

⁵ كتاب التعريفات، الرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، بيروت ط 02، 1403هـ، ص 139.

⁶ المصدر نفسه، ص 140.

وقد عرّف "ابن سينا" دلالة اللفظ قائلاً: « ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أوردته الحسّ على النفس التفتت إلى معناه»¹؛ فهذا التعريف يُبيّن أن المستمع يكتسب مسبقاً رصيذا لغوياً، فإذا سمع لفظاً ما من الألفاظ التي سبق له معرفتها، ذهب الدّهن مباشرة إلى معناه الذي ارتسم له فيه، بمعنى أن اللفظ يستدعي معناه، وهكذا تُشكّل دلالة اللفظ إحدى مراحل التكوّن الدّلالي التي أوجزها "الغزالي" في قوله: « اعلم أنّ المراتب فيما نقصده، أربعة، واللفظ في الرتبة الثالثة: فإنّ للشيء وجوداً في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في الألفاظ، ثم في الكتابة. فالكتابة دالة على اللفظ؛ واللفظ دالّ على المعنى الدّي في النفس. والدّي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان»².

2- علم الدلالة:

يعدّ من أهم العلوم اللغوية الحديثة، حيث « أطلقت عليه عدة أسماء في اللغة الإنجليزية أشهرها الآن كلمة Semantics، أما في اللغة العربية فبعضهم يسمّيه: علم الدلالة -وتضبط بفتح الدال وكسرهما-، وبعضهم يسمّيه: علم المعنى (ولكن حذار من استخدام صيغة الجمع والقول: علم المعاني؛ لأن الأخير فرع من فروع البلاغة)، وبعضهم يطلق عليه اسم (السيمانتيك) أخذاً من الكلمة الإنجليزية أو الفرنسية»³.

2-1. مفهومه:

يُعرّف "علم الدلالة" بأنه: « دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى»⁴.

1 العبارة، ابن سينا، تحقيق: محمد الحضيرى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1390هـ/1970م، ص 04.

2 معيار العلم، الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961م، ص 75.

3 علم الدلالة، أحمد مختار عمر، علم الكتب، القاهرة، ط 05، 1998م، ص 11.

4 المرجع نفسه، ص 11.

وهذا العلم أو « دراسة المعنى فرع من فروع علم اللغة »¹، وفيه « أداة الدلالة هي اللفظ أو الكلمة، وتكاد تجمع المعاجم العربية على أن (الألفاظ) ترادف (الكلمات) في الاستعمال الشائع المؤلف »².

2-2. موضوعه:

توضّح التعريفات السابقة لعلم الدلالة أنه يُعنى بالعلامات اللغوية وغير اللغوية، أي أن موضوعه هو « أيّ شيء أو كلّ شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز، وتختلف هذه العلامات أو الرمز، هذه العلامات أو الرموز قد تكون علامات على الطريق، وقد تكون إشارة باليد أو إيماءة بالرأس، كما قد تكون كلمات وجملا، وبعبارة أخرى قد تكون علامات أو رموزا غير لغوية وتحمل معنى، كما قد تكون علامات أو رموزا لغوية »³.

ورغم هذا الاهتمام الذي يُبديه علم الدلالة « بدراسة الرموز وأنظمتها حتى ما كان منها خارج نطاق اللغة، إلا أنه يركز أكثر على اللغة من بين أنظمة الرموز، باعتبارها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإنسان »⁴، ولذلك فهو العلم الذي يدرس العلامات اللغوية فقط، لأن العلم الذي يدرس العلامات غير اللغوية (الإشارات، الرموز، الصور، التلميحات...) هو علم السيمياء أو السيميولوجيا وإن كان يشمل أيضا العلامات اللغوية. وبما أن النشاط الكلامي ذو الدلالة الكاملة لا يتكون من مفردات فحسب، وإنما من أحداث كلامية أو امتدادات نطقية تكوّن جملا تتحدّد معالمها بسكتات أو وقفات أو نحو ذلك فإن علم الدلالة لا يقف فقط عند معاني الكلمات المفردة؛ بل يتعدّى إلى ما هو أكبر منها (الجملة، العبارات).

3-2. مباحثه:

من خلال دراسة الكتب التي عنيت بدراسة الدلالة قديما وحديثا، يمكن استخلاص أهم بحوث علم الدلالة، والتي تشمل ما يلي:

¹ علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د-ت، ص 261.

² دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 05، 1984م، ص 38.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، المرجع السابق، ص 11-12.

⁴ المرجع نفسه، ص 12.

- علاقة الدال بالمدلول (اللفظ بالمعنى).
- نظريات دراسة المعنى (النظريات الدلالية).
- أنواع الدلالات.
- الاشتقاق اللغوي والدلالي.
- العلاقات الدلالية.
- التغير الدلالي.

إضافة إلى أنه يتناول البنية الدلالية للمفردات اللغوية، العلاقة الدلالية بين المفردات كالترادف والتضاد، المعنى الكامل للجمل، والعلاقات القواعدية بينها، علاقة الألفاظ اللغوية بالحقائق الخارجية التي تشير إليها، وأيضاً فإن من المباحث التقليدية السائدة في الغرب ما يُعرف بعلم الدلالة التاريخي، الذي يدرس الكلمات المفردة، وتاريخها وتطور معانيها عبر العصور تحت مبحثين يُطلق عليهما: التأثيل Etymology، والتغير الدلالي Semantic change¹.

2-4. نشأته:

في أواخر القرن التاسع عشر (ق 19) تبلور مصطلح "علم الدلالة" في صورته الفرنسية (Semantique) على يد اللغوي الفرنسي ميشيل بريال Michel Breal في كتابه (Essai de Sémantique) سنة 1897²، « ليعبر عن فرع من علم اللغة العام هو (علم الدلالات) ليقابل (علم الصوتيات) الذي يعني بدراسة الأصوات اللغوية»³. وقد أطلق "بريال" هذا المصطلح على دراسته التي تعدّ أول دراسة علمية حديثة خاصة بالمعنى، حيث يقول: « إن الدراسة التي ندعو إليها القارئ هي نوع حديث للغاية بحيث لم تُسمَّ بعد، نعم، لقد اهتم معظم اللسانيين بجسم وشكل الكلمات، وما انتبهوا قط إلى القوانين التي تنتظم تغير المعاني، وانتقاء العبارات الجديدة والوقوف على تاريخ ميلادها ووفاتها، وبما أن هذه الدراسة تستحق اسماً خاصاً

¹ مقدمة في علم الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط 01، 2004م، ص 12.

² ينظر: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص 291.

³ علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط 02، 1996م، ص 06.

بها، فإننا نطلق عليها اسم (سيمانتيك) للدلالة على علم المعاني¹. ومن هذا القول يمكن رسم معالم هذا المنهج اللغوي الجديد في ثلاثة نقاط تعدّ بمثابة الأطر الكبرى التي يندرج ضمنها منهج "ميشال بريال" في علم الدلالة، ومعه تحديد لمجمل فروع البحث في هذا المجال، وهذه النقاط هي²:

أولاً: إذا كانت اللسانيات تهتم بشكل الكلمات، فإن علم الدلالة (السيمانتيك) يهتم بجوهر هذه الكلمات ومضامينها.

ثانياً: الهدف الذي ينشده علم الدلالة هو الوقوف على القوانين التي تنتظم تغير المعاني وتطورها، والقواعد التي تسيّر وفقها اللغة، وذلك بالإطلاع على النصوص اللغوية بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محددة، وفي هذا سعي حثيث إلى التنوع في التراكيب اللغوية لأداء وظائف دلالية معينة، وهذا التنوع هو الذي يثري اللغة إثراء يحفظ أصول هذه اللغة، ولا يكون حاجزاً أمام تطورها وتجدها.

ثالثاً: اتباع المنهج التطوري التأصيلي الذي يقف على ميلاد الكلمات، ويتتبعها في مسارها التاريخي، وقد يردّها إلى أصولها الأولى؛ فالنظام اللغوي هو نظام متجدد ما دامت الكلمات لا تخضع لقانون ثابت يُلزمها بمدلولاتها.

إضافة إلى أن « المؤرخين اللغويين لظهور علم الدلالة يُجمعون على أن فضل (بريال) يكمن في تخصيصه كتاب مستقل بدراسة المعنى وهو كتاب "محاولة في علم المعاني"، بسط فيه القول عن ماهية علم الدلالة، وأبدع منهجاً جديداً في دراسة المعنى ينطلق من الكلمات نفسها لدراسة الدلالات دون ربطها بالظواهر اللغوية الأخرى³.

ويقول "أولمان" في هذا الصدد: « فدراسة المعنى بوصفه فرعاً مستقلاً عن فروع علم اللغة قد ظهرت أول ما ظهرت سنة 1839، ولكن هذه الدراسة لم تُعرف بهذا الاسم إلا بعد فترة طويلة أي سنة 1883 عندما ابتكر العالم الفرنسي (م. بريال) المصطلح الحديث

¹ علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقول عبد الجليل، مرجع سابق، ص 17.

² المرجع نفسه، ص 18-19.

³ المرجع نفسه، ص 18-19.

(sémantique) «¹، مما يدل على أن هذا العالم اللغوي انطلق بدون شك من جهود من سبقه من علماء اللغة الذين وفروا مفاهيم مختلفة ساهمت في تحديد موضوع علم الدلالة ومصطلحه، فقد كانت « المبادئ أو الأصول التي وصل إليها "برييل" في دراسته هذه مأخوذة كلها، تقريبا، من دراسة اللغات الكلاسيكية: اليونانية، واللاتينية، والسنسكريتية. كانت الدراسة الدلالية عند "برييل"، وبعد "برييل" بفترة غير قصيرة مقصورة في الواقع على (الاشتقاق التاريخي)، ويبدو أن "برييل" كان يرى في (الأصول) التي تحكم تغيّر المعنى خصائص عقلية مجردة، وذلك مثل الحاجة إلى الوضوح، ولكن "برييل" ومن خلفه إلى حين، كانوا لا يعنون العناية الواجبة بالجوانب الاجتماعية وغير الاجتماعية للظروف الإنسانية التي يحدث فيها التغيّر «²، ونشير في هذا السياق إلى أنه قبل دراسة "برييل" ظهر في أوائل القرن التاسع عشر (ق 19) « عمل لغوي ضخم للعالم السويدي "أدولف نورين" Noreen Adolf بعنوان: "لغتنا"، خصص قسما كبيرا منه لدراسة المعنى مستخدما المصطلح (Semology)، وقد كان "نورين" سباقا في كثير من النتائج التي توصل إليها، وكانت أفكاره أساسا لكثير من النظريات التي طوّرها اللغويون الأوروبيون والأمريكيون فيما بعد «³.

ثم تتابعت الدراسات الدلالية بعد ذلك، فخصص "كريستوفر" Nyrop Kristoffer مجلدا كاملا من كتابه: (دراسة تاريخية لنحو اللغة الفرنسية)، خصّصه للتطور السيمانتيك (1913)، ونشر "قيستاف" Stern Gustaf (1931) دراسة عن المعنى وتطوره. ويعتبر "أولمان" بداية الثلاثينيات أهم فترة في تاريخ السيمانتيك، فقد شهدت نضوج العلم الجديد وشهدت توسيع الفجوة التي هدّدت بتمزيق وحدته، كما ارتبط "علم الدلالة" في هذه الفترة بأسماء مثل: Ogden و Richards، ومثل: Alfred Korzybski، وقد أخرج الأولان عملهما الأساسي في علم المعنى تحت عنوان: The maining of maining، عام 1923، الذي حاولا فيه أن يضعوا نظرية للعلامات والرموز، كما قدما في هذا الكتاب ستة

¹ ينظر: دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975م، ص 13-14.

² المرجع نفسه، ص 292.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 23.

عشر تعريفا للمعنى. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد اختلف الأمر؛ لأنّ بدايات علم الدلالة قد حققت نجاحا على يد الأنثروبولوجيين والسيكولوجيين أكثر منها على يد اللغويين الخّص، وقدموا للعالم دراسات مقارنة لكثير من الحقول أو المجالات الدلالية مثل: ألفاظ القرابة، وأسماء الأمراض، وأسماء الألوان وغيرها. ولأنه وُجد ميل واضح في أعمال "بلومفيلد" وأتباعه ضد المعنى، معتبرا أن دراسة المعنى أضعف نقطة في الدراسة اللغوية، وقد أدّت تصريحاته إلى إهمال المعنى، بل وأحيانا مهاجمته بعنف¹.

أما المؤلفون الأوروبيون فيبرز منهم أسماء كثيرة منها²: "أولمان" Olmen الذي أثرى المكتبة اللغوية بكتب متعددة في علم الدلالة منها: أسس علم المعنى، المعنى والأسلوب، دور الكلمة في اللغة. و"ليونز" Lyons الذي أصدر عدة كتب في علم اللغة منها: علم الدلالة التركيبي، وعلم الدلالة.

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 23-24.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 28-29.

المحاضرة الثانية

علاقة علم الدلالة بالعلوم الأخرى.

لا يخفى على أحد أن علم الدلالة أو السيماتيك (semantic/semantique) ذو صلة وثيقة بمختلف العلوم، والمتتبع للدرس الدلالي قديماً وحديثاً، والمسار التاريخي لنشأته يدرك كيف أن هذا الدرس كان محل اهتمام الباحثين في مجالات علمية مختلفة، خاصة منها علمي الفلسفة والمنطق وعلوم الدين، وبما أن موضوع علم الدلالة من حيث إنّه محاولة ترصد المعنى، فإن محاولة الفهم تلك هي هدف أي علم، ولهذا فمؤكّد أنّ « ثمة علوم - العلوم الإنسانية بشكل خاص - تتصل بالدلالة اتصالاً مباشراً، وتبحث فيها، والسبب في ذلك لأنها تشكل أنساقاً مستقلة، وهي بهذا المعنى، تقوم على كيانات كلية، ومبنية، وتفترض وجود علاقات تبعية وتضامن بين العناصر التي تُكوّنها، ومن هنا، فقد جاء اهتمامها بالمعنى، لأنه يُعدّ عنصراً من العناصر الداخلة في كياناتها الكلية، ويخضع فيها لعلاقات التبعية والتضامن»¹، كما أن «العلوم الأخرى، نحو: المنطق، البلاغة، علم النفس اللغوي، علم الاجتماع اللغوي، الترجمة، وغيرها... لا تقوم على غير المعنى، باختلاف زوايا نظرها إليه، لذلك فهي بحاجة إلى نتائج علم الدلالة ومقولاته»². وعليه يمكن القول بأن علم الدلالة هو « غاية الدراسات والعلوم جميعاً، بل إنّه قَمّة الدراسات، فإنه لا يمكن ألا تتصور علاقات علم الدلالة مع فروع علم اللغة المختلفة بل؛ لا يمكن فصل علم الدلالة عن بقية العلوم، فكما تستعين علوم اللغة الأخرى بالدلالة للقيام بتحليلاتها يحتاج علم الدلالة لأداء وظيفته إلى الاستعانة ببقيّة العلوم سواء اللغوية وغير اللغوية»³، وكما « يقول "غريماس": تستطيع العلوم الإنسانية، من خلال البحث المنصبّ على المعنى أن تجد القاسم المشترك بينها»⁴.

¹ اللسانيات والدلالة (الكلمة)، منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب-سوريا، ط01، 1996م، ص 42.

² محاضرات في علم الدلالة (مع نصوص وتطبيقات)، خليفة بوجادي، بيت الحكمة، الجزائر، ط 01، 2009م، ص 88.

³ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 13.

⁴ ينظر: اللسانيات والدلالة (الكلمة)، مرجع سابق، ص 39.

1- علاقة علم الدلالة بالفلسفة:

إنّ محاولة الفلاسفة والمناطقة فهم القضايا الوجودية، وعلاقة الإنسان بها، دفعتهم إلى تحليل كل دليل، بما في ذلك فكر الإنسان ولغته، فالعلاقة بين الدلالة والفلسفة شديدة الارتباط إلى حدّ التداخل « ومنذ نحو ربع قرن كان اللغويون يتركون السيماتيك للفلاسفة والأنثروبولوجيين، ثم أخذ السيماتيك يحتل مكانة تدريجية في علم اللغة إلى أن تمّ في السنوات الأخيرة وضع السيماتيك في مكانة مركزية في الدراسة اللغوية»¹، فقد « ظلت دراسة جانب المعنى من اللغة حكرًا على علماء الفلسفة وعلماء الإنسانية لعقود طويلة، قبل أن يستقل في العصر الحديث، ويصير شأنًا لغويًا له أهله ودارسوه»²؛ إذن فالجال الأول للدلالة هو الفلسفة، ثم انتقلت تدريجياً إلى حقل اللغة.

وربما كان ارتباط علم الدلالة بالفلسفة والمنطق أكثر من ارتباطه بأي فرع آخر من فروع المعرفة، فقد اهتمّ الفلاسفة والمناطقة اهتماماً كبيراً بعلم الدلالة حتى عُدّ من اختصاصهم؛ وذلك كون الفلسفة أُمُّ العلوم تمتد اهتماماتها لتشمل كل النتائج التي تتوصل إليها العلوم الأخرى، وتعكف الفلسفة على شرحها وتحليلها؛ فكانت الفلسفة السبابة إلى دراسة المعنى وتحليله، بل إنّها « تشرح ما يقدّم علم الدلالة، وربما كان علم الدلالة إجابة عن سؤال للفلسفة»³، وهنا تتضح العلاقة التكاملية بين علم الدلالة والفلسفة والمنطق ويذوب الفرق بينها كونها اهتمت بموضوع واحد وهو المعنى.

ولعلّ اهتمام الفلاسفة بقضايا الدلالة والمعنى يتجلى في تلك الإشكالات والتساؤلات التي يطرحونها والمتعلقة بالمعنى، من مثل: « ما هي علاقات الإشارة بالواقع؟ ضمن أي شروط تطبق الإشارة على موضوع أو على حالة من خصائص وظيفتها أن تعني؟ ثم ما هي القواعد التي

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 15.

² الدليل النظري في علم الدلالة، نوري سعودي، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص 54.

³ محاضرات في علم الدلالة (مع نصوص وتطبيقات)، مرجع سابق، ص 98.

تضمن اتصالاً؟... إلخ، وبالإضافة إلى هذا، فإن المنطق يعالج مسألة الحقيقة في بحثه الدلالي، كما يعالج قضية الصواب والخطأ مُنطلقاً من انطباق معنى العبارة على الواقع وابتعادها عنه»¹.

2- علاقة علم الدلالة بعلم النفس:

يأتي علم النفس في المرتبة الثانية بعد الفلسفة من حيث اهتمامه بالدلالات والمعاني، ذلك أنّ المعاني موجودة في النفس، فهي محل إدراك العوالم الخارجية والداخلية، ومن هذا المنطلق كان اهتمام علماء النفس بالإدراك باعتباره ظاهرة فردية ووسيلة لتحصيل الفهم، خاصة إذا كانت اللغة أساس التواصل البشري، لذلك وجّهوا اهتمامهم باللغة، فهي الترجمان الفعلي لما يعترى الإنسان من أحاسيس ووجهات نظر، ومعلومات وأفكار، ففهم اللغة وسيلة لفهم الإنسان، وعليه سعى علماء النفس إلى تطوير وسائل عدّة للوصول إلى معرفة درجة التفاوت والاختلاف بين الناس في إدراك الكلمات، وتحديد ملامحها الدلالية، حيث يقول "أحمد مختار عمر": «يهتمّ علم النفس بكيفية اكتساب اللغة وتعلّمها، ودراسة السبل التي بها يتمّ التواصل البشري وغير البشري عن طريق اللغة»²، فهم يستفيدون من طرح علم الدلالة لمشكلات طبيعة وحدات اللغة ونظامها وأصولها، وآلية اكتسابها، وتشكيلها في الخطاب من مثل: «لماذا وكيف نتواصل؟ وما هي الإشارة، وماذا يجري في ذهننا وفي ذهن من نخاطبه حين نتواصل؟ ما هو الجوهر، وما هي الوظيفة الآلية والنفسية لهذه العلمية»³.

وفي المقابل فإن اهتمامات علم الدلالة لا تبعد عما يبحث فيه علم النفس، وذلك من خلال اعتماد علم الدلالة على علم النفس في تحديد المساحة الإدراكية عند المخاطب ومن ثم بناء خطاب وفق مستوى المتلقّي وكفاءته، حيث تفيد معطيات علم النفس بأن الإدراك يختلف من شخص لآخر. وكذلك فإنّ جانباً من المعنى قد يختفي وراء بعض الأوضاع النفسية فيكون علم الدلالة قاصراً عن فهمه كأوضاع الخوف عند الاستجواب أو الارتباك أو شدة الفرح أو غير ذلك.

¹ اللسانيات والدلالة (الكلمة)، مرجع سابق، ص 42.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 16.

³ علم الدلالة، بيير جيرو، ترجمة: منذر عياشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط01، 1988م، ص 17.

3- علاقة علم الدلالة بعلم الاجتماع:

إذا كانت الظاهرة الاجتماعية هي الموضوع الأول لعلم الاجتماع فإنّ اللغة هي واحدة من الظواهر الاجتماعية التي تعكس حركية المؤسسات الاجتماعية في تفاعلها بعضها مع بعض؛ « فاللغة - التي هي تعبير عن معنى - سلوك اجتماعي يحدده المجتمع في المقام الأول. ويهتم علم الدلالة وعلم الاجتماع بتحليل نسبة التفاعل الاجتماعي كما يتجلى في الحوار اللغوي، ذلك أنّ المعاني (الدلالات) لا تكمن في الأدوات اللغوية المستعملة، بل لدى المتكلم الذي يستعمل تلك الأدوات، ويوظفها بطرق مختلفة»¹، فعملية التواصل أساسها التفاهم؛ وهي عملية تتطلب وجود معنى لكي يتم التواصل، وأبعد من ذلك نجد علم الدلالة يهتم بالناس وعاداتهم الاجتماعية وطرق الاتصال القائمة بينهم، حيث « يتجاوز اللغة بوصفها مظهراً فردياً مُعزلاً، إلى كونها ظاهرة اجتماعية تحمل مظهر الاستعمال الفردي المطبوع بطابع الجماعة اللغوية، فتحدث عملية التفاعل اللغوي ولا يتحقق إلا في المجتمع، باعتبار اللغة أداة تواصلية، والفرد حيث يتلقّى اللغة فهو يتلقّى معها ثقافة المجتمع وحضارته ودينه وعاداته وتقاليده»²، كما اهتم علماء الأنثروبولوجيا باللغة وما تفيده من دلالات مُنبثقة عن ثقافة وطقوس وشعائر الشعوب، وهذه العلاقة ناقشها "مالينوفسكي" في سياق الموقف³.

كما أن حاجة علم الدلالة إلى معرفة الملابس والظروف التي ينشأ فيها الخطاب اللغوي من أجل تحديد المعنى، جعلت اهتمامه « بكل ما يحمل معلومات، فهو يهتمّ بالناس وعاداتهم الاجتماعية، وطرق الاتصال بينهم، والآلات أو الوسائل المستخدمة في ذلك، ويتوجه جزء كبير من اهتمامه للعمليات العضوية المركبة في الفم، وفي أعضاء النطق بالنسبة للمتكلم، وتتبع ما تُحدثه من اهتزازات هوائية تلتقطها أذن السامع، وهو يسير وراءها أبعد من ذلك ليرى كيف تتحول إلى إشارات عن طريق الجهاز العصبي، وكيف يتلقّى العقل هذه الإشارات من خلال

¹ محاضرات في علم الدلالة (مع نصوص وتطبيقات)، مرجع سابق، ص 102.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 16.

³ ينظر: الدلالة والنحو، صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 01، د-ت، ص 18.

الأعصاب الممتدة من الأذنين، ويترجمها إلى الفكرة التي يعينها المتكلم¹، وكل من درس اللغوي والدلالي بحث يحتاج إلى هذه الحقائق في دراسة المعنى كون المعنى موضوعا لعلم الدلالة، يجعل هذا الأخير نقطة التقاء لكل أنواع العلوم التي تتصل بالإنسان، وهذا يدل أن « قضية الدلالة من أي منظور نظرنا إليها، إنما هي قضية لها شمولها الذي تتعدى به الجزئيات، وإنه للإحاطة بها من كل جوانبها محتاجة إلى منظور فينومينولوجي يعلو بها بوصفها ظاهرة، ثم يردها إلى الواقع بوصفها حدثا نفسيا، أو اجتماعيا، أو إشاريا، أو غير ذلك²».

4- علاقة علم الدلالة بالترجمة:

تكمن أهمية الترجمة في كيفية تحويل النصوص من لغة إلى أخرى، ولكنها لا تقتصر على كيفية التصرف في اللغة، وإنما في كيفية المحافظة على المعنى وسياقاته، لذلك « تعاني الترجمة من لغة إلى أخرى مشكلات، أهمها إيجاد لفظ ما في لغة ما مطابق للفظ الآخر في اللغة الأخرى. وهذا ما قد لا يتحقق مطلقا، لأنه يفترض تطابقا بين اللغتين في السلوك والعادات والأفكار والمجازات والأخيلة...»³. فغاية الترجمة تكمن في نقل المعنى من لغة إلى لغة أخرى إلا أن هذه الغاية ليست بالأمر البسيط، إذ إنَّ التصور النظري والمنطقي يقتضي أن يوجد لكل دليل لساني في لغة مقابل في اللغة المترجم إليها وبالذقة المطلوبة، الأمر الذي إذا تحقق في مستوى لغوي فقد لا يتحقق في مستوى آخر، كما أنَّ الحامل اللغوي قد لا يكفي لأداء المعنى مما يستوجب إعمال السياق بجميع أنواعه وبخاصة السياق الاجتماعي، وهو مساحة دلالية تستدعيها ضرورة الترجمة كما في التعبيرات المجازية التي تقتضي ترجمة دلالاتها إلماما بالجوانب الثقافية التي هي من السياق الاجتماعي.

وبالتالي فإن الترجمة تلتقي مع علم الدلالة في كيفية التصرف في المعنى والمحافظة عليه، وكذا « التلطف في التعبير، والألفاظ الموحية دلاليا (ألفاظ اللامساس)، وكذا الاستخدامات المجازية؛ لأن اللغات لا تتطابق في استخداماتها المجازية للألفاظ والتعبيرات، وفي اختلاف سياقات

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 16.

² اللسانيات والدلالة (الكلمة)، مرجع سابق، ص 44.

³ محاضرات في علم الدلالة (مع نصوص وتطبيقات)، مرجع سابق، ص 101-102.

استخدام اللفظ الواحد في اللغة الواحدة؛ حيث تعتمد الترجمة كثيرا على كل سياق يرد فيه اللفظ على حدة¹، مما يعني أنّ الترجمة في بعض الأحيان تتجاوز الدلالة إلى الثقافة، مما يستوجب على المترجم الاطلاع على ثقافة اللغة المترجم منها واللغة المترجم إليها، وأيضا قادرا على الفهم في كيفية التعامل مع النصوص المراد ترجمتها.

5- علاقة علم الدلالة بعلم اللغة:

لا يمكن فصل الدلالة عن باقي فروع اللغة، حيث يتوقف إنشاء الحدث الكلامي على استعمال اللغة، وتحديد مقصديته تحتاج إلى تحليل انطلاقا من أصغر وحدة فيها إلى أكبر وحدة، فتكون العلاقة بين علم الدلالة وعلم اللغة علاقة بين الدلالة ومستويات اللغة، والتي سنقتصر ههنا على بعض الأمثلة التوضيحية فقط؛ لأنه سيأتي التفصيل في هذا الموضوع عند الحديث عن أنواع الدلالة، ويمكن توضيح هذه العلاقة في الجوانب التالية:

أ- **المستوى الصوتي**: معروف أن بعض أنواع الدلالة مستفادة من طبيعة بعض الأصوات والحركات، والظواهر الصوتية كالنبر والتنغيم، وتظهر علاقة الدلالة بالأصوات جلية من خلال التقابلات الشائبة التي تظهر القيمة المعنوية للصوت، وقد وضّح ذلك "ابن جني" في كتابه الخصائص في عدة أبواب، منها: (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، وباب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، ومن الأمثلة الدالة على القيمة التعبيرية للصوت، الاختلاف بين (النضح) و(النضخ)، قال تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾²، حيث جعلت الحاء لرقتها للماء الضعيف، والحاء لغلظها لما هو أقوى.

ومن القيم الدلالية للظواهر الصوتية، دلالة التنغيم في قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ (74) قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ (75)﴾³، فلا شك أن تنغيم (جزاؤه) الأولى بنغمة الاستفهام، وتنغيم (جزاؤه) الثانية

¹ محاضرات في علم الدلالة (مع نصوص وتطبيقات)، مرجع سابق، ص 102.

² سورة الرحمن، الآية 66.

³ سورة يوسف، الآيتين 74-75.

بنغمة التوكيد، وتنغيم (جزاؤه) الثالثة بنغمة التقرير، سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان، ويكشف عن مضمونها.

ب- المستوى الصرفي: تظهر علاقتهما في ارتباط دلالة الكثير من الكلمات بقيمتها الصرفية، ومعلوم أن الدلالة الصرفية هي الدلالة المستفادة من أبنية الكلمات، أي صيغ الوحدات الدالة، فلا يكفي مثلا بيان المعنى في كلمة (استغفر) من المعنى المعجمي المرتبط بالجذر اللغوي (غ ف ر)، بل لا بدّ من إضافة معنى الوزن (استفعل) أو الزوائد (الألف والسين والتاء) التي تدل على الطلب، وأمثلة ذلك كثيرة¹.

ج- المستوى النحوي: توجد علاقة وثيقة بين علم الدلالة وعلم النحو؛ حيث إنّ الدلالة تكون كثيفة ووفيرة في التركيب الذي يجمع كلاً من علمي الصوت والصرف، وذلك لكثرة عناصرها (الصوتية، الصرفية، التركيبية) ووظيفتها المتنوعة؛ فمن خلال المعنى الإسنادي الذي يربط بين العناصر والوحدات داخل التركيب يفهم المخاطب من الذي قام بالفعل أو اتصف بالوصف أو على من وقع هذا الفعل... إلخ، ومع ترابط عناصر التركيب، حيث يوضع كل عنصر في موضعه المناسب لصحة المعنى، يقول "عبد القاهر الجرجاني": « ليس الغرض بنظم الكلم، أن توات ألقاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل²»، ومن هنا نستنتج أن أي تغيير في الوظيفة النحوية؛ أي مكان الكلمات يؤدي إلى تغيير المعنى العام، ولو لم يؤدي تغيير مكان الكلمات في الجملة إلى تغيير المعنى ما كان هناك فرق بين قولنا: هاجم الأسد الرجل، وهاجم الرجل الأسد، كما يمكن ألا يوجد للجملة معنى مع كونها تتكون من مفردات ذات معان، وذلك إذا كانت معاني الكلمات في الجملة غير مترابطة ومتناسقة مثل: المكان صاحب الأخلاق يستريح مسافرا.

د- المستوى المعجمي: لا يمكن تحديد الدلالة بمعزل عن المعاني المعجمية للألفاظ، ثم النظر إلى دلالتها السياقية، والمعنى المعجمي هو أصل الوضع، بل يمكن « عدّ علم المعاجم جزءاً من علم الدلالة؛ حيث يتناول علم الدلالة دراسة المعنى على صعيدي المفردات والتراكيب، مع كلِّ

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 13.

² دلائل الإعجاز، الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د-ت، ص 49-50.

ملايساته...، ولا يتناول علم المعاجم غير جزء من هذه المهمة الواسعة، ولكن صلات كثيرة تربط العلمين؛ حيث لا يمكن للدلالة دراسة المعنى إلا انطلاقاً من المعاني الأساسية للكلمات (المعاني المعجمية) التي يزوده بها علم المعاجم. ولكن علم الدلالة يتجاوز ذلك إلى المعاني النحوية، ثم المعاني الاجتماعية للكلمة والتركيب...»¹.

ولعل علاقة علم الدلالة بالمعجم تظهر كذلك في أن هناك معاجم بُنيت على أساس المعاني مثل: كتاب الإبل، وكتاب الخيل، والأنواء، وغير ذلك. كما يعيننا تحديد المعنى المعجمي في فهم المعنى المجازي، فيصبح هذا النوع من المعنى قرينة على المجاز خاصة المجاز العقلي.

¹ محاضرات في علم الدلالة (مع نصوص وتطبيقات)، مرجع سابق، ص 95-96.

المحاضرة الثالثة

البحث الدلالي عند القدماء.

لقد استقطبت اللغة اهتمام المفكرين منذ أمد بعيد، باعتبارها وسيلة التواصل الإنساني، وعليها مدار حياة مجتمعاتهم الفكرية والاجتماعية، وبها قوام فهم كتبهم المقدسة، فكان سعيهم حثيثاً نحو فهمها، وفهم معانيها ودلالاتها، وكشف آليات تشكيلها والعلاقات القائمة فيها، وكان الجدل الطويل الذي دار حول نشأة اللغة عندهم قد أثار عدة قضايا تعد المحاور الرئيسية لعلم الألسنية الذي يعدّ علم الدلالة فرعاً من فروعها، وعلى الرغم من أن علم الدلالة هو «علم حديث ظهر في أواخر القرن 19، ولكن هذا لا يعني مطلقاً أن التفكير الإنساني في مجال اللغة وفي العصور القديمة يخلو تماماً من أي محاولات أو دراسات تهتم بالدلالة، بل على العكس من ذلك تجد أنّ العصر القديم يزخر بمجموعة من الأعمال والأبحاث التي تُعد من صميم البحث الدلالي، ذلك أن الاهتمام باللغة عموماً والدلالة خصوصاً بدأ منذ أن حصل الإنسان على وعي لغوي، ومن تلك الأبحاث والدراسات ما نجده عند فلاسفة اليونان واللغويين الهنود»¹، فموضوعات علم الدلالة إذن قديمة قدم التفكير الإنساني، كما أنها مواكبة لتقدمه وتطوره، حيث يمكن الوقوف باختصار عند أهم المحطات والجهود لدى الأمم والحضارات السابقة في هذا المجال كما يلي:

1- عند الهنود:

كان كتابهم الديني (الفيدا) محور الدراسات اللغوية والألسنية التي قامت حوله؛ لأن دافعهم في ذلك هو الحاجة إلى فهم كتابهم المقدس هذا والحفاظ عليه، وهذا ما يشبه ما كان من أمر العرب عندما درسوا لغتهم، فلقد كان لهم الأسبقية التاريخية في الدراسات اللغوية، حيث «عالج الهنود - من وقت قديم جداً - كثيراً من المباحث والنظريات التي ترتبط بفهم طبيعة معاني المفردات والجمل، بل لا نغالي إذا قلنا إنهم ناقشوا معظم القضايا التي يعتبرها علم اللغة الحديث من مباحث علم الدلالة Semantics»².

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 17-18

² البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت، 1972م، ص 99.

ومن أهم القضايا والمباحث الدلالية التي عالجوها¹:

- نشأة اللغة: فمنهم من قال أن اللغة هبة إلهية، ومنهم من قال أنها من إنتاج واختراع

البشر.

- العلاقة بين اللفظ والمعنى: جذب هذا الموضوع اهتمام الهنود، ربما قبل أن يجذب اهتمام

اليونانيين، وقد تعددت حوله الآراء، فمنهم من رفض فكرة التباين بين اللفظ والمعنى قائلاً: إنّ كل شيء يُتصوّر مقترناً بالوحدة الكلامية الدالة عليه، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وعلى هذا فنحن نعتبر الكلمة عنصراً من العناصر المكونة للشيء تماماً كما نعتبر الطين السبب المادي أو الرئيسي لكل المواد الترابية. ومنهم من صرّح بأن العلاقة بين اللفظ ومعناه علاقة قديمة وفطرية أو طبيعية، وربما كان أصحاب هذا الرأي هم أنفسهم الذين يعتبرون نشأة اللغة على أساس من محاكاة الأصوات الموجودة في الطبيعة. ومنهم من قال بوجود علاقة ضرورية بين اللفظ والمعنى شبيهة بالعلاقة اللزومية بين النار والدخان. ومنهم من رأى أن الصلة بين اللفظ والمعنى مجرد علاقة حادثة من وضع البشر، ولكنها طبقاً لإرادة إلهية.

- أنواع الدلالات للكلمة: بعد أن درس الهنود الأصناف المختلفة للأشياء التي تُشكّل

دلالات الكلمة، اهتموا إلى وجود أربعة أقسام للدلالات تبعا لعدد الأصناف الموجودة في الكون:

✓ قسم يدل على مدلول شامل: رجل.

✓ قسم يدل على كيفية مثل: الطويل.

✓ قسم يدل على الحدث مثل: جاء

✓ قسم يدل على ذات مثل: محمد.

- مباحث متفرقة: كما درسوا قضايا دلالية متفرقة ما زال يعترف بها علم اللغة الحديث من

مثل أهمية السياق في إثراء معاني الكلمة الواحدة وإيضاح المعنى، ودور المعاني الحقيقية والمجازية وعلاقتها بالمعنى، والفرق بين اللغة والكلام، وقضية الأولوية للكلمة أو للجملة في المعنى، فمنهم

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، 18-20، والبحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، مرجع سابق، ص 99-105.

من يرى أن الكلمة هي الوحدة الدلالية في اللغة، ومنهم من يرى أن الجملة هي الوحدة الدلالية في اللغة على أساس أنها قابلة للتجزئة الدلالية. بالإضافة إلى إشارتهم إلى أن اشتراك اللغات يكمن في الظواهر الدلالية العامة كالترادف، والمشارك اللفظي.

2- عند اليونان:

لقد تعرّض فلاسفة اليونان في بحوثهم ومناقشاتهم لموضوعات تخص الدلالة باعتبارها قضية ذات أهمية بالغة في التفكير الإنساني، وإليهم يرجع الفضل في تطوّر المباحث اللغوية، حيث تعتبر قضية العلاقة بين اللفظ ومعناه من أهم القضايا الدلالية التي دار حولها نقاش الفلاسفة، وقد اختلفوا إزاء هذه القضية إلى فريقين¹: فريق يمثله "أفلاطون" الذي حاور أستاذه "سقراط" حول هذه القضية، حيث كان يتّجه نحو العلاقة الطبيعية الذاتية، مدعياً أن تلك الصلة الطبيعية كانت واضحة، سهلة التفسير في بدء نشأتها، ثم تطورت الألفاظ ولم يعد من اليسير أن نبيّن بوضوح تلك الصلة، ونجد لها تعليلاً وتفسيراً. وفريق آخر يتزعمه "أرسطو" الذي كان يرى أن الصلة بين اللفظ والدلالة لا تعدو أن تكون اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس. وقد تبلورت هذه المباحث اللغوية عند اليونان حتى غدا لكل رأي أنصاره من المفكرين، فتأسست بناء على ذلك مدارس أرسط قواعده هامة في مجال دراسة اللغة كمدرسة الرواقيين، ومدرسة الشذوذيين... وغيرها.

كما نجد "أرسطو" أيضاً يُبيّن « الفرق بين الصوت والمعنى، وذكر أن المعنى متطابق مع التصور الموجود في العقل المفكر. وميّز أرسطو بين أمور ثلاثة: الأشياء في العالم الخارجي، التصورات: المعاني، الأصوات: الرموز أو الكلمات. وكان تمييزه بين الكلام الخارجي، والكلام الموجود في العقل الأساس لمعظم نظريات المعنى في العالم الغربي خلال العصور الوسطى². وقد استمدّ الدالليون ما كان لدى البلاغيين منذ "أرسطو"، وفسّروا تغييرات المعنى لغويًا في المجاز والاستعارات، كما أنهم تابعوا تحليل التصورات فلسفياً وربطها بالحقيقة وبالأشياء، ثم ركزوا بحوثاً

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 18-19.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 17.

لهم في علاقات الرموز بمدلولاتها»¹. كما درس الإغريق مسائل الاشتقاق واستخراج جذور الكلمات.

3- عند الرومان:

لقد كان لعلماء الرومان أيضا مباحث تتعلق بهذا المجال، ولهم « جهد معتبر في الدراسات اللغوية خاصة ما تعلق منها بالنحو، وإيهم يرجع الفضل في الكتب المدرسية التي بقيت صالحة إلى حدود القرن 17، بما حوته من النحو اللاتيني، وبلغت العلوم اللغوية من النضج والثراء مبلغا كبيرا في العصر الوسيط مع المدرسة السكولائية (Scolatique) والتي احتدم فيها الصراع حول طبيعة العلاقة بين الكلمات ومدلولاتها، انقسم المفكرون في هذه المدرسة إلى قائل بعرفية بين الألفاظ ودلالاتها، وقائل بذاتية العلاقة»².

4- العرب: قام العرب بدراسة لغتهم لسبب أساسي ديني، يتمثل في المحافظة على لغة القرآن من اللحن وفساد الألسن بسبب اختلاط العرب بالأعاجم نتيجة الفتحات الإسلامية، فكانت أوائل الأعمال اللغوية المتعلقة بالدلالة بشكل خاص ذات صلة بالقرآن الكريم مثل: معاني الغريب في القرآن الكريم، ومجاز القرآن، بالإضافة إلى معاجم الموضوعات (المعاني)، وضبط المصحف الشريف...، وكانت الدراسة منصبة على دلالات الألفاظ وأبنيته ومعانيها واستعمالاتها، وقد تأسست هذه الدراسة على منهج وصفي استقرائي، وقد تنوعت اهتمامات العرب، حيث خصصوا للبحوث اللغوية حيزا واسعا في إنتاجهم الموسوعي الذي يضم إلى جانب العلوم النظرية كالمنطق والفلسفة علوما لغوية قد مست كل جوانب الفكر عندهم، سواء تعلق الأمر بالعلوم الشرعية كالفقه والحديث، أو علوم العربية كالنحو والصرف والبلاغة، بل إنهم كانوا يعدون علوم العربية نفسها وتعلمها من المفاتيح الضرورية للتبحر في فهم العلوم الشرعية وعلوم الدين، ولما كانت هذه الأخيرة تهدف إلى استنباط الأحكام الفقهية ووضع القواعد الأصولية

¹ علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 07.

² علم الدلالة: التأصيل والتفصيل، حبيب بوزوادة، مراجعة: عبد القادر سلامي، أحمد عزوز، منشورات المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي - معسكر، الجزائر، 1428هـ/2008م، ص 17.

للفقه، اهتم العلماء بدلالة الألفاظ والتراكيب وتوسعوا في فهم معاني نصوص القرآن والحديث...، وسيأتي تفصيل بعض هذه المباحث في المحاضرة التالية.

وبقي الاهتمام بالمباحث الدلالية يزداد عبر مراحل التاريخ، ولم يدخر المفكرون أي جهد من أجل تقديم التفسيرات الكافية لمجمل القضايا اللغوية المطروحة، ففي عصر النهضة، أين سادت الكلاسيكية بأنماطها في التفكير والتأليف امتازت الدراسات اللغوية في هذه المرحلة بالمنحى المنطقي العقلي، وأحسن من يمثل هذه الفترة رواد مدرسة (بورويال) الذين رفعوا مقولة أن (اللغة ما هي إلا صورة للعقل، وأن النظام الذي يسود لغات البشر جميعا قوامه العقل والمنطق)¹.

إن هذه الجهود اللغوية والأبحاث الدلالية التي اضطلع بها العلماء القدامى من الهنود واليونان واللاتينيين والعرب، وعصر النهضة الأوروبية، فتحت كلها منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث وأرسلت قواعد هامة في البحث الألسني والدلالي استفاد منها علماء اللغة المحدثون، بحيث سعوا إلى تشكيل هذا التراكم اللغوي المعرفي في نمط علمي يستند إلى مناهج وأصول ومعايير، وهذا ما حدث في حدود 19، حيث تشعبت الدراسات اللغوية، ولزم ذلك تخصيص البحث في جانب معين من اللغة، فظهرت النظريات اللسانية وتعددت المناهج...، وإلى جانب هذه النظريات التي تهتم بالدراسة الوصفية للغة، سعى بعض اللغويين إلى دراسة المعنى، على رأسهم "ميشال بريال" واضع مصطلح (السيمانتيك) أو علم الدلالة، كما سبق وذكرنا في المحاضرة الأولى.

¹ ينظر: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامية، زبير دراقي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م، ص 25.

المحاضرة الرابعة

البحث الدلالي عند العرب.

سبق وأشرنا إلى أن العلوم اللغوية والدلالية قد تأثرت بعلوم الدين وخضعت لتوجيهاتها، وذلك خلال محاولة علماء العرب دراسة اللغة خدمة للقرآن الكريم ومحاولة لفهم معانيه واستقراء الأحكام الشرعية واستنباطها، حيث تفاعلت الدراسات اللغوية مع الدراسات الفقهية، وبني اللغويون أحكامهم على أصول دراسة القرآن والحديث والقراءات، واحتاج ذلك منهم وضع أسس نظرية، فيها مزج مع مبادئ الفلسفة والمنطق، ولذلك فإن « الأبحاث الدلالية في الفكر العربي التراثي، لا يمكن حصرها في حقل معين من الإنتاج الفكري بل هي تتوزع لتشمل مساحة شاسعة من العلوم؛ لأنها مدينة للتداول بين المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والتفسير والنقد الأدبي والبيان، هذا التلاقح بين هذه العلوم النظرية واللغوية هو الذي أنتج ذلك الفكر الدلالي العربي الذي أرسى قواعد تعد الآن المنطلقات الأساسية لعلم الدلالة وعلم السيمياء على السواء، بل إنك لا تجد كبير فرق بين علماء الدلالة في العصر الحديث، وبين علماء العرب القدامى الذين ساهموا في تأسيس وعي دلالي هام يمكن رصده في نتاج الفلاسفة واللغويين وعلماء الأصول والفقه والأدباء»¹، « فالبحوث الدلالية العربية تمتد من القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التاريخ المبكر إنما يعني نضجا أحرزته العربية وأصله الدارسون في جوانبها»²، ولا بد من الإشارة هنا إلى ما قام به هؤلاء العلماء في هذا المجال، دون إغفال جهود المحدثين القيّمة أيضا.

1- القدامى:

ظهرت الدراسات الدلالية عند العرب منذ وقت مبكر حين بدأ البحث في مشكل الآيات القرآنية وإعجازها وتفسير غريبها واستخراج الأحكام الشرعية منها، فكان علماء الفقه

¹ علم الدلالة العربي، فايز الداية، مرجع سابق، ص 16.

² المرجع نفسه، ص 06.

والأصوليون من أوائل من شغلوا بمثل هذه الدراسات¹، والوقوف على معاني مفردات القرآن قد بدأ في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم، « فقد رُوي أن أبا بكر الصديق لم يعرف معنى (الأبّ) في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾²، والأبُّ معناه (المرعى) كما تدلنا معاجم اللغة. كما رُوي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: كنت لا أدري ما فاطر السماوات والأرض، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرتها يقول: أنا ابتدأتها. ومن هنا كان التأليف في غريب القرآن يعد تأليفا في علم الدلالة وبدأ التأليف في غريب القرآن لابن عباس (ت68هـ) في الكتاب المنسوب إليه (غريب القرآن) «³.

وهكذا فإن تسجيل معاني الغريب في القرآن الكريم، والحديث عن مجاز القرآن يعدّ من الأعمال اللغوية المبكرة عند العرب والتي تعد في صميم علم الدلالة، بل « وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء نجد أن ضبط المصحف بالشكل يعد في حقيقته عملا دلاليا؛ لأن تغيير الضبط يؤدي حتما إلى تغيير وظيفة الكلمة، وبالتالي تغيير المعنى «⁴.

وكذلك إنتاج المعاجم التي تجمع الألفاظ المختصة بموضوع واحد في الحيوان والنبات والشجر والأبواء، ثم ارتقت الصناعة المعجمية وظهر إنتاج معاجم الألفاظ مثل: معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي الذي حصر فيه ألفاظ اللغة وجمعها بناء على منهج علمي دقيق في الحصر وترتيب صوتي ارتآه، فهو « حين بحث في تراكيب الكلمات من مواردها الأولية في الجذر البنيوي الحرفي، ومن ثمّ تقسيمه على ما يحتمله من ألفاظ مستعملة، وأخرى مهملة لدى تقلّب الحرف في التركيب، لتعود ألفاظا بداية ونهاية طردا وعكسا، ومن ثم إيجاد القدر الجامع بين المستعمل منها في الدلالة...، هو الرائد الأول لهذا الباب...؛ لأن مهمته كانت لغوية إحصائية، ولكنها تشير على كلّ حال إلى دلالة الألفاظ كما يفهمها المعاصرون بقصد أو غير قصد «⁵.

¹ ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، دار الضياء، عمان، 1985م، ص 09.

² سورة عبس، الآية 31.

³ فصول في علم الدلالة، فتحي أنور عبد المجيد الدابولي، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر، مصر، ط02، 1437هـ/2016م، ص44.

⁴ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 20.

⁵ تطوّر البحث الدلالي: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط 01، 1420هـ/1999م، ص 28.

ومن المعاجم كذلك التي رتبت على أساس معاني الألفاظ (المخصص) لابن سيده الأندلسي الذي صنف فيه مؤلفه اللغة تصنيفاً راعى فيه الموضوعات فوضع ما يتعلق "السماء والنجوم" مثلاً في فصل، وكذلك الأرض وأجزائها في فصل وهكذا...، وكذلك معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس الذي يعد مثلاً رائعاً للمعاجم التي تعنى بمعاني الألفاظ ومحاولة الربط بينها وإعادة تمها إلى أصول قليلة تفرعت عنها. ثم تنوعت اهتمامات العرب بعد ذلك؛ لتغطي جوانب كثيرة من الدراسة الدلالية كـ « محاولة "ابن فارس" الرائدة في معجمه (المقاييس) ربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها، ومحاولة "الزنجشيري" الناجحة في معجمه (أساس البلاغة) التفرقة بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية، ومحاولة "ابن جني" ربطاً تقلبات المادة الممكنة بمعنى واحد...»¹.

ثم توالى الأبحاث والدراسات وبخاصة الدلالية منها في جانبها التطبيقي والنظري فدرس علماءنا العرب تعدد المعنى ومشكلاته من اشتراك وتضاد و ترادف، كما درسوا الاشتقاق والحقيقة والمجاز والخاص والعام وما يتصل بالمعرب والدخيل، ويظهر ذلك واضحاً في كتاب (الخصائص) لابن جني، و(الصاحبي في فقه اللغة) لابن فارس، و(المعرب) للجواليقي، و(شفاء العليل) للخفاجي، و(المزهر في علوم اللغة) للسيوطي². وكذلك (فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي حيث نلمس: « منهج التنظير المتتابع المتكامل لديه في التنقل بين حقول الألفاظ الدلالية، فمن دلالة لغوية إلى أخرى مجازية، إلى دلالة نقدية، وهكذا تصاعدياً في لفظ يكاد يكون مترادفاً في دلالة ثابتة، مترقياً بذلك في اللفظ في ترقيه بالدلالة من صيغة إلى صيغة... »³، ومن هذا الباب أيضاً (الفروق) التي أفردها "أبو هلال العسكري" بمؤلف خاص، وكتاب (الزينة) للشيخ "أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي" ناقش فيه تطور معاني الألفاظ في جزأين جمع فيه عدداً من الألفاظ

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 20.

² ينظر: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، مرجع سابق، ص 84-85.

³ تطوّر البحث الدلالي: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 34.

الإسلامية ودرسها دراسة تطورية تاريخية، وتتبع معانيها من العصر الجاهلي حتى العهد الإسلامي¹، وغيرهم من علمائنا العرب الذين أبدعوا في دراسة المباحث الدلالية. وهكذا نرى أن علم الدلالة على حدائته كعلم مستقل بذاته فإن أصوله تمتد عند العرب إلى البدايات الأولى للمدرس اللغوي، فقد احتضنه كل من المفسر، والأصولي والبلاغي إلى جانب اللغوي والنحوي، ولا يمكن حصر كل تلك الجهود في هذه المحاضرة، لذا سنقتصر بالحديث على جهود واحد من كل فئة من اللغويين والبلاغيين والأصوليين والفلاسفة. وقبل ذلك لابد من الإشارة إلى أن العرب قد تفتنوا إلى الكثير من النظريات التي بحثها العلم الحديث اليوم في مجال الدلالة، ومن ذلك النظرية السياقية التي يعول عليها اليوم في الدرس الدلالي لفهم العناصر اللغوية فهما صحيحا، فقد أشار إليها "سيبويه" و"ابن جني" والذين اشتغلوا بالبلاغة، فخلّفوا قولتهم المشهورة: (لكل مقام مقال)، وكذا نظرية النظم التي أشار صاحبها "عبد القاهر الجرجاني" من خلالها إلى أهمية التركيب في إجلاء المعاني، وهذا ما ناقشه النحويون فيما سّموه بالبنية السطحية والبنية العميقة، ونظرية الحقول الدلالية التي تصنّف المفاهيم تصنيفا دلاليا إلى حقول تجتمع فيها الكلمات تحت لفظ عام يجمعها، وقد سبق اللغويون العرب إلى ذلك بتأليفهم معاجم الموضوعات².

- أبو الفتح عثمان بن جني (320هـ-392هـ): وهو من علماء القرن 04هـ، اهتم بدراسة اللغة العربية حتى بدت « في خصائصه - كتاب الخصائص - لغة لا تدانيها لغة لما اشتملت عليه من سمات حسن تصريف الكلام، والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء، كما فتح أبواباً بديعة في العربية لا عهد للناس بها قبله كوضعه لأصول الاشتقاق بأقسامه، ومناسبة الألفاظ للمعاني»³، وأهم المسائل الدلالية التي تناولها: نشأة اللغة؛ حيث عرض "ابن جني" آراء

¹ ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، مرجع سابق، ص 156.

² ينظر: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، مرجع سابق، ص 86-87، وينظر: أصول تراثية في علم اللغة، مرجع سابق، ص 273 وما بعدها.

³ البحث الدلالي عند ابن جني، مهين حاجي زاده، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة، إيران، السنة 06، العدد 10، 1341هـ/2010م، ص 15.

علماء عصره حول قضية نشأة اللغة، ووقف موقفا وسطا، فقال بالإلهام والاصطلاح معًا، وكذلك علاقة اللفظ بالمعنى تناولها من ثلاثة جوانب:

أ- **تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني**، يقول: « هذا فصل من العربية كثير المنفعة قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه »، وفي هذا القول إشارة إلى وجود الترادف في اللغة، وقد وضّح "ابن جني" هذه المسألة بالشواهد الكثيرة والأمثلة الوفيرة.

ب- **تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني**: وفي هذا الباب بيّن تقارب الدلالات لتقارب حروف الألفاظ من حيث المخارج، ومثاله شرحه للفظ (أزّا) الوارد في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْذُهُمْ أَرْزًا ﴾¹، حيث يقول ابن جني: « أي: تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزّهم هزًّا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ؛ لأنك قد تهزّ ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك »، وقد وضّح "ابن جني" هذه الجوانب بكثير من الشواهد، وأظهر من خلالها القيمة التعبيرية لأصوات العربية وأبنيتها.

ج- **باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني**: في هذا الباب أشار إلى العلاقة الطبيعية بين الأصوات ومدلولاتها، وكذا أبنية الكلمات وما تتحملة من دلالة طبيعية، حيث يقول: « اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقّته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته. قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدًّا فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صرصر. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النقران والغلبان والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال »².

¹ سورة مريم، الآية 83.

² الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، 1952م، ص 152/2.

كما تناول أنواع الدلالة في باب باسم هذه الأنواع وهو (الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية)، فيقول: « فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية »¹، فهو بهذا يقسم الدلالة إلى ثلاثة أنواع؛ الأول: الدلالة اللفظية: ويجمع هذا النوع بين ما يصطلح عليه في الدرس الدلالي الحديث بالدلالة الصوتية والدلالة المعجمية. الثاني: الدلالة الصناعية ويقصد به الدلالة الصرفية. أما النوع الثالث فهو الدلالة المعنوية ويقابلها حديثا الدلالة النحوية. وسأتي على تفصيل هذه الأنواع في محاضرة أنواع الدلالة.

وأیضا قضية الحقيقة والمجاز؛ حيث فرّق "ابن جني" بين الحقيقة والمجاز في الباب الأول على أساس الوضع، وبين دواعي الانتقال من الحقيقة إلى المجاز، فيقال: « الحقيقة: ما أُقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بحد ذلك. وإنما يقع المجاز ويُعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عُدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة »².

مما سبق يمكن القول إنّ مصنفات "ابن جني" كانت ثرية بالدرس الدلالي، فقد تقاطعت المسائل التي تناولها بمباحث علم الدلالة، لذلك يمكننا القول إن لنا في التراث العربي نظرية دلالية لا تحتاج سوى إلى إعادة ترتيب العناصر وتصنيفها في مجال محدد، ولعل ثراء مؤلفاته يعود إلى اعتماده على جهود سابقه، وكأنه قام باستثمار كل ما ثبت عن هذه اللغة من خصائص وجمعه وشرحه وفصله في كتابه (الخصائص، وسر صناعة الإعراب).

- عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الجاحظ (160هـ-255هـ): يمكن من خلال كتابه (البيان والتبيين، والحيوان) أن نوجز أهم المسائل الدلالية التي تطرّق إليها في سياق تناوله للقضايا اللغوية والبلاغية تأسيسا لعلم البيان في النقاط التالية:

أبان "الجاحظ" عن مكانم اللغة العربية الجمالية، وتطرّق إلى مسألة نشأة اللغة بين التوفيق والاصطلاح، ومذهبه في ذلك مذهب القائلين بالتوقيف، وحججه في ذلك: كلام عيسى عليه

¹ الخصائص، مصدر سابق، ص 98/3.

² المصدر نفسه، ص 442/2.

السلام بالحكمة وهو صبي، وحاجة آدم وحواء للغة من أجل التفاهم والتحاور؛ وإتيان القرآن بألفاظ لم يعرفها العرب من قبل. ومع ذلك فهو لا ينفي تواضع أهل اللغة واصطلاحهم ألفاظا جديدة. كما عكف على الدراسة الصوتية للحرف واللفظ، لكون ذلك يفضي إلى استقامة البيان وحصول الإبلاغ. كما أشار إلى الأمراض النطقية التي تؤدي إلى اختلال التعبير.

وقسم العلامة إلى أصناف تقسيما دقيقا في عرضه لأدوات البيان، يقول: « وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى النِّصبة¹؛ فاللفظ هو اللفظ اللغوي، والخط يقصد به الكتابة، والإشارة فهي بالتعبير الحديث (العلامة غير اللغوية) كلغة الجسد، حيث يقول "الجاحظ" في شرحها: « فأما الإشارة فباليد، وبالرأس، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف. وقد يتهدد رافع السيف والسوط، فيكون ذلك زاجرا، ومانعا رادعا، ويكون وعيدا وتحذيرا²، ويقصد بالعقد: الحساب؛ إذ يقول في أهميته: « والحساب يشتمل على معان كثيرة ومنافع جليّة، ولولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فهموا عن الله عز وجل معنى الحساب في الآخرة. وفي عدم اللفظ وفساد الخطّ والجهل بالعقد فساد جلّ النعم، وفقدان جمهور المنافع، واختلال كل ما جعله الله عز وجل لنا قواما، ومصالحة ونظاما³، وأمّا الحال أو النِّصبة فيقصد بها العوالم المادية المحسوسة؛ فيقول: « النِّصبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد، وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض، وفي كل صامت وناطق، وجامد ونام، ومقيم وظاعن، وزائد وناقص. فالدلالة التي في الموات الجامد، كالدلالة التي في الحيوان الناطق. فالصّامت ناطق من جهة الدلالة، والعجماء مُعربة من جهة البرهان، ولذلك قال الأوّل (يقصد "الفضل بن عيسى بن أبان" كما ذكر في كتابه الحيوان): (سل الأرض فقل: من شقّ أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك، فإن لم تجبك حوارا، أجابتك اعتبارا) ⁴.

¹ البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 07، 1418هـ/1988م، ص76/1.

² المصدر نفسه، ص77/1.

³ المصدر نفسه، ص80/1.

⁴ المصدر نفسه، ص81/1.

ومن المباحث التي تناولها في كتابيه أيضا (الدلالة السياقية) وتكلم فيها عن مناسبة الكلام لمقتضيات المقام أو الحال، حيث قال: « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات »¹، فالجأنا هنا يتحدث عن الدلالة، وأبعادها المخصصة لها، دون أن تتعدى حدودها وتتجاوز مفهومها.

- محمد بن إدريس الشافعي (150هـ-204هـ): يعدّ أول من وضع أبواب أصول الفقه في كتابه (الرسالة) الذي وضع فيه قواعد لفهم النصوص القرآنية وتحديد دلالتها، ولأنّ الغاية كانت المعنى فقد ارتبطت جهوده بكيفية تحصيل المعنى، ومن المسائل التي أثارها: اتفاق العبارات لا يعني اتفاق المدلولات، وقد أثبت ذلك في توضيحه وكشفه لأسرار البلاغة في الحديث الشريف، كما أشار إلى ضرورة تسييق اللفظ من أجل تحديد دلالاته، وهذا ما نادت به النظرية السياقية، حيث يقول: « وَتَبْتَدِيءُ الشَّيْءِ مِنْ كَلَامِهَا يُبَيِّنُ أَوَّلَ لَفْظِهَا فِيهِ عَنْ آخِرِهِ، وَتَبْتَدِيءُ الشَّيْءِ يَبِينُ آخِرَ لَفْظِهَا مِنْهُ عَنْ أَوَّلِهِ »²، وتأكيدا لذلك وضع بابا سماه: الصنف الذي يبيّن سياقه معناه.

وقد تناول "الشافعي" أيضا العلاقات الدلالية كالترادف في اللغة، حيث أثبتته في معرض بحثه عن دلالة لفظ (شَطْر) الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾³، فأحصى "الشافعي" ألفاظاً تناظر لفظ (شَطْر) في الدلالة منها: وجهة، قصد، تلقاء، ثم قال: « وَإِنَّ كُلَّهَا مَعْنَى وَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَتْ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ »⁴، وكذلك المشترك اللفظي.

¹ البيان والتبيين، مصدر سابق، ص 138-139.

² الرسالة، الشافعي، تحقيق: احمد محمد شاكر، مصطفى باي الحلبي، مصر، ط 01، 1357هـ/1938م، ص 52/1.

³ سورة البقرة، الآية 149.

⁴ المصدر نفسه، ص 34/1.

وهكذا فإن كل محاولة لاستنباط حكم تأسيساً لقواعد أصول الفقه من قبل "الشافعي" كان يسبقها تحليل لغوي للنص بحثاً عن القرائن المرجحة للمعنى، وبذلك كانت مباحث الدلالة تأتي طواعية بين يدي هؤلاء العلماء مصدرها كتاب جمع علوم الدنيا والآخرة بين دفتيه.

- أبو نصر الفارابي (339هـ): الذي أولى علوم اللغة أهمية بالغة، حيث يعتبرها من الأدوات الأساسية في البحث المنطقي والفلسفي، ومن أهم المسائل الدلالية التي بحثها: تقسيم الألفاظ باعتبار دلالتها في فصل سَمَاه (في علم اللسان)، حيث قسّم الألفاظ إلى سبعة أقسام هي: « علم الألفاظ المفردة، علم الألفاظ المركبة، علم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وقوانين الألفاظ عندما تتركب، وقوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وقوانين تصحيح الأشعار »¹.

ولم يخرج "ابن سينا" في تقسيمه للألفاظ عما وضعه "الفارابي" قبله، حيث يقدّم "ابن سينا" تمثيلاً لذلك في قوله: « أعلم أنّ اللفظ قد يكون مفرداً، وقد يكون مركّباً. اللفظ المفرد: هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلاً، حين هو جزءه، مثل تسميتك إنساناً بعبد الله؛ فإنك حين تدل بهذا على ذاته، لا على صفة من كونه (عبد الله)، فلست تريد بقولك (عبد) شيئاً أصلاً. فكيف إذا سميت به (عيسى)؟ بلى، في موضع آخر تقول (عبد الله) وتعني به (عبد) شيئاً، وحينئذ يكون (عبد الله) نعتاً له لا اسماً، وهو مركب لا مفرد »².

وعند "الفارابي" لا وجود لألفاظ فارغة الدلالة في علمي المنطق والفلسفة، وتتم الدراسة على مستوى الصيغة الإفرادية للكلمة وهو ما يطلق عليه في الدرس الألسني الحديث (الدراسة المعجمية) التي تتناول الألفاظ خارج السياق اللغوي. أمّا الألفاظ الدالة على معان مفردة عنده ثلاثة أجناس: اسم، وكلمة (فعل)، وأداة (حرف).

ومما تناوله هذا العالم أيضاً ما يقوم به مقام اللفظ المفرد من الأدوات الدالة؛ فالحروف ليست لها دلالة في ذاتها، وإنما قيمتها الدلالية فيما تشير إليه، وقد شرح هذه المسألة في كتابه "الحروف"؛ فيقول: « حرف (ما) الذي يستعمل في السؤال، فإنه وما قام مقامه في سائر الألسنة

¹ إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، تقديم: علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 01، 1996م، ص 19.

² الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط 03، 1983م، ص 143.

إنما وُضع أولاً للدلالة على السؤال عن شيء ما مفرد...، وهذا الحرف قد يُقرن باللفظ المفرد والذي للدلالة عليه (يقصد الشيء) أولاً وضعنا اللفظ دالاً عليه، وهو الشيء الذي لجعل ذلك اللفظ دالاً عليه، فإن (الشيء) أعمّ ما يمكن أن نعلمه «¹، بالإضافة إلى مسألة الدلالة المحتواة في النفس، حيث يطلق "الفارابي" على المعاني والدلالات مصطلحا منطقيا هو: المعقولات، ومحلها النفس؛ فالعلاقة بين الألفاظ والمعاني عنده هي علاقة منتظمة بقواعد منطقية، حيث يرى "منقور عبد الجليل" أنه يمكن تعريف علم الدلالة عند "الفارابي" بأنه « الدراسة التي تنتظم وتتناول الألفاظ ومدلولاتها، وتتبع سنن الخطاب والتعبير لتقنيته وتلقيه «².

2- المحدثون:

بعدما عرف البحث اللغوي في الدول الغربية طريق الازدهار والرقى حينما دعى "فرديناند دي سوسير" إلى دراسة اللغة دراسة علمية وصفية لذاتها ومن أجل ذاتها، وظهرت استقلالية فروعها بعدما كانت تدرس ضمنه، وأصبح علم الدلالة علما مستقلا بذاته، متخصصا بمصطلحاته على يد اللغوي الفرنسي "ميشال بريال"، حاولت الثقافة اللغوية العربية الحديثة استيعاب أساسيات هذا العلم في حدود الأربعينات من القرن الماضي حيث شهد البحث الدلالي في هذه الحقبة تطورا وتجديدا غير مسبوق عند جماعة من الباحثين العرب المحدثين الذين اطلعوا على مناهج الغرب في معالجة القضايا الدلالية وتصانيفهم فيها، نذكر منهم: "عبد الواحد وافي"، "إبراهيم أنيس"، "أحمد مختار عمر"، "محمود عكاشة"، "محمد مبارك"، "محمد حسن جبل"، "فايز الداية"، "مجيد عبد الحليم الماشطة"، "عبد كريم مجاهد"، "عادل فاخوري"، "منقور عبد الجليل" وغيرهم من الدارسين العرب الذين كان لهم الفضل الكبير في تبسيط المفاهيم الدلالية وتقريب مناهجها من الباحث العربي عن طريق الترجمة إلى العربية أو التأليف فيها.

ولقد بدأت خلال هذه الحقبة من تاريخ البحث اللغوي العربي حركة التأليف الدلالي التي ارتبطت بظهور كتاب (علم اللغة) لعلي عبد الواحد وافي الصادر في حدود سنة 1940م، والذي جاء معرفًا بعلم اللغة وفروعه، ومنوِّها بمستوى النضج الذي وصل إليه الدرس اللغوي في

¹ كتاب الحروف، الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط02، 1990م، ص 165-166.

² علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 31.

الغرب، وفيه كانت أول محاولة عربية أشارت إلى هذا المجال أي علم الدلالة باعتباره فرعاً من فروع اللسانيات، حيث يقول "عبد الواحد وافي" نفسه أنه: «دراسة اللغة من حيث دلالتها؛ أي من حيث أنها أداة للتعبير عما يجول بالخاطر، ويطلق على هذا البحث اسم (السيمنتيك) Semantique أي علم الدلالة»¹، وقد عقد الفصل الأخير (السادس) من كتابه هذا لدراسة الدلالة وتطورها.

ولعل أنضج محاولة تمثل مدخلا إلى علم الدلالة كانت من قبل "إبراهيم أنيس" (1906م - 1977م) من خلال كتابه (دلالة الألفاظ) الصادر سنة 1958م، الذي يعدّ أول كتاب خصص للدلالة في اللغة العربية، وبجنا أصيلاً يُعتدّ به في تراثنا اللغوي العربي، حيث قال فيه "محمد المبارك": «وهو كتاب جيد جامع متنوع المباحث، ألم بما كتب قديماً في اللغة العربية وما كتب حديثاً في اللغات الأجنبية وخاصة في الانكليزية»². ثم ظهرت فيما بعد مؤلفات مستقلة بهذا الحقل من الدراسات اللغوية من أبرزها (علم الدلالة) لأحمد مختار عمر الذي يعدّ أيضاً من المؤلفات الجامعة المانعة في مادته ورؤاه في هذا الحقل من الدراسات اللغوية الحديثة.

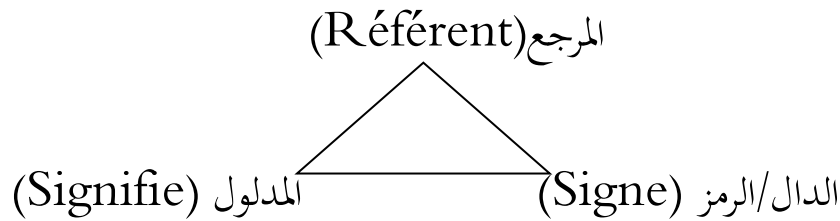
¹ علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، نضضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 09، 2004م، ص 04.

² فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، مرجع سابق، ص 158.

المحاضرة الخامسة

علاقة الدال بالمدلول / اللفظ بالمعنى.

إن تعالق الدلالة مع علوم أخرى، ودخول هذا المصطلح في مجالات مختلفة جعلته ألقصق بعلم الرموز أو العلامات غير اللغوية *Sémiologie*، ولا بد من الانتباه إلى ذلك وضرورة حصر علم الدلالة في إطار الدلالة اللغوية فقط؛ فهو « يعنى بدراسة الدلالات الألسنية، وعلى الأخص الجانب المعنوي من هذه الدلالات، أي المدلول ¹، ويقوم على أساس تحديد العلاقة بين الدال والمدلول التي تعد من أهم القضايا التي تناولها علماء اللغة قديما وحديثا، حيث كانت في القديم متصلة بعلاقة اللفظ والمعنى، وحديثا في مجال علم الدلالة أصبحت تتعلق بالدال والمدلول، وهما طرفي الفعل الدلالي الذين تربط بينهما علاقة طردية؛ فأحدهما يستدعي الآخر، وتكوّن الدليل اللساني أو اللغوي يقتضي اقتران الدال (الصورة السمعية) والمدلول (الصورة الذهنية/المفهوم)، فهما وجهان لعملة واحدة وهي العلامة اللسانية، كما أن « الدال اللغوي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحيلنا إلى الشيء الذي يعنيه في العالم الخارجي مباشرة، وإنما مرورا بالمدلول أو المحتوى الذهني الذي يرجعنا إلى الشيء الذي تشير إليه العلامة اللسانية ²، ويمكن تمثيل هذه العلاقة مع ما هو موجود في الأعيان أو المرجع على النحو التالي:



فالمرجع يجمع بين العوالم المادية المحسوسة والمجردة، ولا يتم استحضاره إلا من خلال المدلول، إلا في حالات قليلة يستحضر فيها المرجع بواسطة الدال وذلك في أسماء الأعلام مثلا، وأمّا المدلول فهو محور علم الدلالة من حيث اهتمام هذا الأخير بالجانب الذهني المفهومي للدال، وهو

¹ علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 60.

² المرجع نفسه، ص 58.

وإن كان يحمل دلالة أساسية في صورته اللفظية، لكنه قابل لاكتساب مفاهيم أخرى تتنوع بتنوع السياق. ومن الطرق التي اعتمدت في العصر الحديث لتصنيف المدلولات ما يلي¹:

1. الطريقة الشكلية: بنية الكلمة والأصل الواحد، مثل: عَلِمَ، يعلم، تعليم، معلم...
2. الطريقة السياقية: تفيد أن المدلولات تصنف باعتبار المعنى الذي ترد من خلاله في السياقات المختلفة.

3. الطريقة الموضوعية: تعني أن المدلول يتحدد من خلال الموضوع والموقف الذي يكون فيهما المتكلم.

4. الحقول الدلالية: وهي تكشف عن القرابة المعنوية بين المدلولات.

5. التحليل المؤلفاتي: وهو يفيد أن المدلول يعيّن انطلاقاً من مؤلفات الكلمة الأساسية، أو ما يطلق عليه بالكسيم مثل: "لكسيم امرأة" يحوي المؤلفات التالية: إنسان، أنثى، بالغ...

أما قضية الدال والمدلول/اللفظ والمعنى فقد تعدد الأنظار اللغوية في بيانها، إذ تدرس هذه العلاقة ضمن اتجاهين: أحدهما نظامي ذاتي والثاني اعتباطي. والمقصود بالنظامية أن ذكر الاسم يثير بالضرورة صورة المسمى في أذهان جميع الناس على اختلاف ألسنتهم. الاعتباطية فهي غياب النظامية بين الدال والمدلول فلو قلنا (ضرب) مكان (رضب) ما كان يرّ من الأمر شيئاً، وقد تأسس هذا المذهب في بداية التشكيل الدلالي واستقرت العلاقة بعد ذلك على وجه عرفي يتيح النظامية خاصة في ما يعرف بمحاكاة أصوات الطبيعة. ولا بأس أن نشير هنا إلى أن الملاحظ أنّ الاتجاه الغالب عند المعاصرين خاصة الغربيين منهم يتشكّل على نحو يقرّر العلاقة الاعتباطية، ولذلك سيكون حديثنا في الاتجاه الأول عن آراء العرب فقط في هذه المسألة.

1- الاتجاه الأول:

وأصحابه يقرون بوجود علاقة طبيعية ذاتية بين اللفظ (الدال) بوصفه صوتاً لغوياً، ومدلوله، أي المسمى؛ فكل لفظ من ألفاظ أية لغة يدل على معنى أو (مسمى) واحداً لا يتعدّاه، وقد

¹ علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 60-61.

ترتب على هذا القول - فيما بعد - رفض الاعتراف بوجود ظواهر لغوية كثيرة كالترادف، والمشارك اللفظي، والتضاد.

أ- القدمات:

لقد أثارت هذه القضية الكثير من الجدل لأنها تعود إلى وقت تساؤل الإنسان عن نشأة اللغة قديماً فيما إذا كانت اللغة إلهاماً وتوقيفاً أم اصطلاحاً وتواضعاً؟ والحقيقة أن أغلب المفكرين العرب القدامى على اختلاف توجهاتهم ومذاهبهم يقولون بأن اللغة اصطلاح وتواضع على قول "ابن جني" في هذا الشأن: « هذا موضع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف »¹، ولا يمكن في هذه المحاضرة الإمام بمختلف الآراء التي عرضت حول هذه المسألة، لكن لا بأس من الإشارة بأنه من القائلين بأن اللغة إلهام وتوقيف من الله تعالى، إذ علم آدم الكلام واللغة وأسماء الأشياء، فهي غريزة وموهبة فطرية نجد: ابن عباس، وابن الحاجب، وابن حزم الظاهري، وابن فارس اللغوي...، وذلك بدليل قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾²، حيث يقول "ابن عباس": « وعلم آدم الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها »³، وكذلك "ابن فارس" في كتابه "الصاحي" بعد أن بيّن ما تشتمل عليه اللغة من الدقة والحكمة والإرهاق والرقّة، وغير ذلك مما يشبه السحر. أما القائلين باصطلاحية اللغة "أبو علي الفارسي" في احتجاجه بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾⁴ بأن الله سبحانه أقدر آدم على أن واضع عليها، وأيضاً الإمام "الغزالي" و"ابن سينا"...، وسيأتي زيادة تفصيل حول هذا في الاتجاه الثاني. وفيما يخص "ابن جني" فهو يتراوح بين الرأيين، حيث يقول: « وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة، بأنها من عند الله جلّ وعزّ، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه، وأنها وحي. ثم أقول في ضد هذا: كما وقع لأصحابنا ولنا وتنبهوا وتنبهنا على تأمل

¹ الخصائص، مصدر سابق، ص 39/1.

² سورة البقرة، الآية 31.

³ الصاحي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د-ت، ص 06.

⁴ سورة البقرة، الآية 31.

هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا - وإن بُعد مداه عتًا- من كان أطف منا أذهانًا وأسرع خواطر وأجرأ حنانًا. فأقف بين تَيْنِ الخُلَّتَيْنِ حسيّرًا وأكاثرها فأنكفي مكتورًا. وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبها قلنا به، وبالله التوفيق»¹.

وبالعودة إلى مسألة العلاقة بين الدال والمدلول فقد ارتبطت في الفكر العربي قديما بالمسائل الدينية التي اختلف فيها علماء الفرق الإسلامية، « فقد نقل أهل أصول الفقه عن "عباد بن سليمان الصيمري" من المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، قال: وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحًا من غير مرجح»²، لكن جمهور الأصوليين أنكروا هذه المقولة وأبطلوها بدليل: « أن اللفظ لو دل بالذات لفهم كل واحد منهم كل اللغات، لعدم اختلاف الدلالات الذاتية...، وأنّ الواضع إن كان هو الله فتخصيصه الألفاظ بالمعاني كتخصيص العالم بالإيجاد في وقت من بين سائر الأوقات، وإن كان هو الناس فلعلّه لتعين الخطران بالبال»³، وأنه: « لو ثبت ما قاله لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة، ولما صحّ وضع اللفظ للضدين، كالقرء للحيض والطهر، والجون للأبيض والأسود»⁴، فهم يرون أن ثمة علاقة بين الدال والمدلول، إلا أنها ليست طبيعية ذاتية، ولا تخضع للمنطق العقلي، بل هي عندهم عرفية اصطلاحية⁵، وهذا لا ينفي أنّ منهم من يرى المناسبة بين الدال ومدلوله، ولكنها ليست ذاتية شاملة وعامة في اللغة، كالرازي مثلاً حين يقول: « دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتية حقيقية، خلافا لعباد لأنها تتغير باختلاف الأمكنة والأزمنة ... وقد يتفق

¹ الخصائص، ابن جني، مرجع سابق، ص 45/1-46.

² المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 03، د-ت، ص 47/1.

³ المصدر نفسه، ص 16/1-17.

⁴ المصدر نفسه، ص 47/1.

⁵ ينظر: التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1996م، ص 48.

في بعض الألفاظ كونه مناسباً لمعناه مثل تسميتهم (القطا) بهذا الاسم، لأن هذا اللفظ يشبه صوته، وكذا القول في (القلق) «¹».

أما لغويو العرب الذاهيين هذا المذهب أو الاتجاه فنجد "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (175هـ) وتلميذه "سيبويه" (180هـ) اللذان تفتنا إلى العلاقة بين الدال والمدلول، بدليل قول "ابن جني": « أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقفته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته، قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر «²، ففي قول "الخليل" إشارة واضحة إلى أن صوت الكلمة يحكي مدلولها، فكلمة (صرّ)، صورة لفظية لصوت الجندب المستمر دون تقطع، وكلمة (صرصر) صورة لفظية لصوت البازي المتقطع وهو بهذا يقيم ضرباً من العلاقة بين اللفظ ومدلوله.

ومما يوحي باعتقاد "سيبويه" بالمناسبة الطبيعية النظامية بين الدال ومدلوله حديثه عن الصلة بين الأوزان ومعانيها، فيقول: « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقران؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازة في ارتفاع. ومثله العسلان والرتكان... ومثل هذا الغليان، لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغنيان، لأنه تجيش نفسه وتثور. ومثله الخطران واللمعان، لأن هذا اضطراب وتحرك. ومثل ذلك اللهبان والصخدان، والوهجان، لأنه تحرك الحر وثورره، وإنما هو بمنزلة الغليان «³».

ومثله "ابن دريد" (321هـ) الذي يؤكد العلاقة بين الدال ومدلوله من خلال تعليه أسماء الأعلام والقبائل في الجزيرة العربية: « فهذيل من الهذل وهو الاضطراب «⁴، وقضاعة من « انقضع الرجل عن أهله، إذا بُعد عنهم؛ أو من قولهم: تقضّع بطنه، إذا أوجعه، أو وجد في جوفه وجعاً «⁵، وكذا تعليه تسمية العرب لأبنائهم تعليلاً يقوم على وجود الصلة بين الأسماء

¹ التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 03، 1420هـ، ص 36/1.

² الخصائص، مصدر سابق، ص 152/2.

³ الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 02، 1402هـ/ 1982م، ص 14/4.

⁴ الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ط 01، 1411هـ/ 1991م، ص 176.

⁵ المصدر نفسه، ص 536.

ومدلولاتها، فيقول: « واعلم أن للعرب مذاهب في تسمية أبنائها...، منها ما سمي بالسَّبَاع ترميها لأعدائهم: نحو: أسد وليث وفراس وذئب وسيد، وعمَّلس، وضِرغام... ومنها ما سمي بما غلظ وخشن من الشجر تفاقولا أيضا نحو طلحة وسمرة وسلمة وقتادة »¹.

ونلاحظ "ابن جنِّي" (392هـ) لا يخرج عن هذا الاتجاه في أبوبه الثلاثة التي ذكرناها في المحاضرة السابقة وهي (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، إضافة إلى باب (الاشتقاق الأكبر) الذي يرجع فيه جميع تقاليد المادة اللغوية إلى معنى عام. ويقترب "ابن فارس" (395هـ) في معجمه "مقاييس اللغة" من منهج "ابن جنِّي" في هذا الباب، فيعيد دلالات المواد اللغوية إلى أصول معنوية ثابتة كقوله في مادة (أح): « وَلِلْهَمْزَةِ وَالْحَاءِ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ حِكَايَةُ السُّعَالِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ عَطَشٍ وَغَيْظٍ، وَكُلُّهُ قَرِيبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ »²، وفي هذا دلالة على المناسبة بين اللفظ والمعنى، بل يؤكد ذلك في قوله: « فَأَمَّا الْأَصْوَاتُ فَقَدْ تَكُونُ قِيَاسًا، وَأَكْثَرُهَا حِكَايَاتٌ. فَيَقُولُونَ: قَرَقَرَتِ الْحَمَامَةُ قَرَقَرَةً وَقَرَقَرِيرًا »³.

ب- المحدثون:

لقد تباينت آراء المحدثين العرب أيضا حول علاقة الدال والمدلول بين النظامية والاصطلاحية، ومن بين الداهيين مذهب نظامية/ذاتية هذه العلاقة نذكر: "مصطفى صادق الرافعي"، "جرجي زيدان"، "عبد الله العلايلي"، "عباس العقاد"، "صبحي الصالح"، "محمد المبارك"...، حيث يقول "مصطفى صادق الرافعي" في بيان مذهبه أن «كل ما وضع من اللغة ارتجالا، وإنما وضع لمناسبة بين الدال والمدلول على وجه من الوجوه، ولولا تحقق هذه المناسبة ما تأتي للوضع أن يشتق لفظا من لفظ، لأن الأصل في الاشتقاق بالمناسبة في المعنى والمادة، فلولا اعتبارهم مراعاة المناسبة في الوضع الأول ما تنبهوا إليه في الوضع الثاني لأن بعض الأشياء يدعو

¹ الاشتقاق، مصدر سابق، ص 05.

² معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ص 09/1.

³ المصدر نفسه، ص 08/5.

إلى بعض، والارتقاء سنة لا بد فيها من اطراد النسبة¹، وكذلك يقول "عبد الله العلايلي" في إقراره أن لكل حرف أو صوت من أصوات اللغة العربية معنى يختصّ به، وائتلاف هذه المعاني هو ما يشكّل لنا معنى الكلمة: « كلمة (جمل) التي تحل إلى (ج) ومعناه الارتفاع، و(م) ومعناه المياه وهو ينظر إلى السحاب، و(ل) ومعناه الملاصقة أو المساس والمعنى المؤلف (مرتفع يلامس السحاب) »².

وأما "صبحي الصالح" فقد صرّح بشدة إعجاب به بما ذهب إليه "ابن جني" من العلاقة بين الدال ومدلوله وعدّ صنيعه هذا (فتحاً مبيناً في فقه اللغات)، حتى أنه عقد فصلاً كاملاً يعرض فيه لهذه النظرية سمّاه (مناسبة حروف العربية لمعانيها) من أجل تبيان وجهة نظره حول وجود مناسبة بين الدال والمدلول³.

كما يقول "محمد المبارك": « أن للحرف في اللغة العربية إيحاء خاصاً، فهو إن لم يكن يدل دلالة قاطعة على المعنى يدل دلالة اتجاه وإيحاء، ويثير في النفس جواً يهيئ لقبول المعنى ويوجّه إليه ويوحى به »⁴، ففي هذا الكلام إشارة إلى لزومية العلاقة ونظاميتها.

1- الاتجاه الثاني:

القائل باصطلاحية العلاقة بين الدال والمدلول والتي تفيد بأنه لا صلة لازمة بينهما؛ أي اختفاء العلة بينهما، وهذا هو المقصود بالاعتباطية.

أ- القدماء من العرب:

من بين علمائنا العرب الذين نظروا إلى العلاقة بين اللفظ ومعناه على أنها عرف واصطلاح نجد الفيلسوف "ابن سينا" الذي يقرّ باصطلاحية دلالة الألفاظ⁵، وكذلك الإمام "عبد القاهر الجرجاني" الذي أكّد مبدأ الاصطلاح والعرف بقوله: « وذلك أن نظم الحروف هو تواليه في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل

¹ تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 2000/1421، ص 139/1-140.

² مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، مصر، د-ت، ص 130

³ ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط 01، 1379هـ/1960م، ص 141-172.

⁴ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، مرجع سابق، ص 261.

⁵ ينظر: علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 17.

اقتضى أن يتحدّى في نظمه لها ما تحرّاه، فلو أن واضع اللغة قال: (ريض) مكان (ضرب) لما كانَ في ذلك ما يؤدي إلى فساد¹، فمن خلال قوله (واضع اللغة) دلالة على أن العلاقة بين الدال والمدلول تقوم على أساس العرف اللغوي والاجتماعي، كما نجد "القاضي عبد الجبار" (ت 415هـ) قد حاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، مصرّحاً باعتبارية هذه العلاقة من خلال عقده فصلاً سَمّاه: (في أن معاني الأسماء لا تتغير باختلاف الأسماء واللغات) يذكر فيه: « أن الاسم في تعلّقه بالمسمى بمنزلة الخبر عن الشيء، والعلم به، والدلالة عليه، بل هو في ذلك دون مرتبته، فإذا كان العلم والدلالة والخبر لا يؤثّر فيما يتعلّق به، فالاسم بأن لا يؤثّر فيه أولى²، أي أن الاسم إذا كان لا يؤثّر في مسماه البتة فلا وجود لعلاقة حتمية موجبة بين الدال والمدلول.

ب- المحدثون:

من أصحاب الاتجاه الثاني من المحدثين الذين يقرّون بأن العلاقة بين الدال والمدلول اعتبارية عرفية نجد: "إبراهيم أنيس"، "تمام حسان"، "رمضان عبد التواب"، "عبد الراجحي"، "أحمد عبد الرحمن حماد"، "عبد الحميد أبو سكين"، "عبد السلام المسدي"، "عبد الصبور شاهين"، "مصطفى محمد مندور"، "محمود فهمي حجازي"...، حيث يصرّح "تمام حسان" بذلك قائلاً: « العلاقة بين الاسم والمسمى غير طبيعية ولا منطقية، ولكنها عرفية، ونتيجة من نتائج الوضع، وإن العرف ليختلف باختلاف المجتمعات، وباختلافه تختلف اللغات³، ويدلّل على ذلك بأنه: « لو كانت العلاقة بين الاسم والمسمى طبيعية أو منطقية لكان الكلب كلباً والحمار حماراً في كل لغات البشر. ولكن اختلاف العرف من مجتمع إلى مجتمع آخر جعل أولهما "كلباً" في اللغة العربية و "dog" باللغة الإنجليزية⁴.

¹ دلائل الإعجاز، الجرجاني، مصدر سابق، ص 49.

² المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: محمود محمد قاسم، مطبعة دار الكتب، مصر، 1380هـ/1960م، 5/172.

³ اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 04، 2000م، ص 111.

⁴ المرجع نفسه، ص 111.

ويقول "محمود فهمي حجازي" مؤكداً ذلك: « إن الرموز اللغوية لا تحمل قيمة ذاتية طبيعية تربطها بمدلولها في الواقع الخارجي، فليست هناك أية علاقة بين كلمة (حصان) ومكونات جسم الحصان، والعلاقة كامنة فقط عند الجماعة الإنسانية التي اصطلحت على استخدام هذه الكلمة اسماً لذلك الحيوان. ومعنى هذا أن قيمة هذه الرموز اللغوية تقوم على العرف؛ أي تقوم على ذلك الاتفاق الكائن بين الأطراف التي تستخدمها في التعامل...، وتقوم عملية الكلام على وجود استخدام هذه الرموز اللغوية المركبة بقيمتها العرفية»¹، كما يقول "فايز الداية" في هذا السياق: «النتيجة، وهي أننا لا نفهم الألفاظ الأجنبية العديدة للأمم رغم أنها تدل على أشياء نعرفها، فمن لا يعرف الفرنسية أو الإنجليزية أو الإيطالية يسمع L'enfant و Boy و Bambino ويكون أمامه أطفال، أو هو إن لم يرههم مباشرة يعرفهم ولا يستطيع الربط بين هذه الأصوات (الكلمات) ومدلولها (الطفل)، إذ لا علاقة طبيعية بين الصوت في كلمة وما يدل عليه، وإنما هو عرفي، لذا اختلفت الكلمات أصواتاً وكتابة بين لغات الأمم»².

بل إننا نجد "إبراهيم أنيس" يذهب أبعد من ذلك بعدّه الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية، فيقول: « ولا شك أن الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية، فهم الذين يجردون الظواهر اللغوية من كل غموض، ولا يرون فيها أمورا سحرية فوق المدارك والأذهان، كما كان يحاول القدماء أن يظهروها لنا»³، ويضيف قائلاً: « وصارت الغلبة لأولئك المعارضين في مبدأ الربط بين الأصوات أو المدلولات وتكاد تنحصر أدلتهم فيما يلي»⁴:

- أن الكلمة الواحدة في اللغة الواحدة قد تعبر عن عدة معان، وهو ما نسميه بالمشترك اللفظي ولا نستطيع إنكاره أو إهماله.

¹ مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء، القاهرة، د-ت، ص 11.

² علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، فايز الداية، مرجع سابق، ص 19.

³ من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 06، 1987م، ص 144.

⁴ المرجع نفسه، ص 144.

- أن المعنى الواحد قد تعبر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات، وهو ما يسمى بالترادف الذي نلاحظه في كل لغة ولا سيما اللغة العربية.

- أن الأصوات والمعاني تخضع للتطور المستمر على توالي الأيام، فقد تتطور الأصوات وتبقى المعاني سائدة، كما قد تتغير المعاني وتظل الأصوات على حالها.

كما أن هناك من يرى أن فكرة « الاعتبارية في الاقتران العرضي بين الدال والمدلول، تعتبر الخلية الحيوية التي تشرف على عملية التوالد الداخلي في اللغة، إذ يتم استحداث تراكيب وصيغ لغوية جديدة في صلب اللغة وابتكار مدلولات لها، ذلك أن الألفاظ تمتلك من المرونة ما يمكنها من عبور المجالات الدلالية»¹.

ومن المعاصرين الغربيين الذين يوافقون هذه الفكرة أب اللسانيات "فرديناند دي سوسير" الذي يرفض العلاقة النظامية الذاتية بين الدال والمدلول ويقرر اعتبارية هذه العلاقة، وكذلك "فندريس" الذي يرى أنه « من الحمق أن نحكم بوجود علاقة ضرورية (بين الحرفين ف ل F L) مجتمعين وبين فكرة السيالان إذ أن الكلمات (ruisseau) (مجرى) و (rivière) (جدول) و (torrent) (سيل) التي تعبر أيضا عن فكرة السيالان بقدر»². ثم نراه في موضع آخر يذكر بعض الكلمات التي يوحي نطقها على دلالتها، فيقول: « ولكن من الحق أن كلمة fleuve (نهر) معبرة، لأن الأصوات التي تكونها صالحة تمام الصلاحية لإثارة الصورة التي تمثلها»³، كما يشير "بيار جيرو" إلى العلاقة الوضعية الاصطلاحية بقوله: « إن من إحدى بديهيات اللسانيات الحديثة أن تعتبر اللغة نظاما من الرموز القسرية والخالية من العلل، وكذلك أن لا يوجد أي رباط طبيعي بين الاسم والشيء المسمى، وإن كلمة (حصان) حين تشير إلى حيوان، فإن هذا يحدث يفضل العلاقة التواضعية البحتة»⁴.

¹ علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، مرجع سابق، ص 62.

² اللغة، ج. فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014م، ص 236.

³ المرجع نفسه، ص 236.

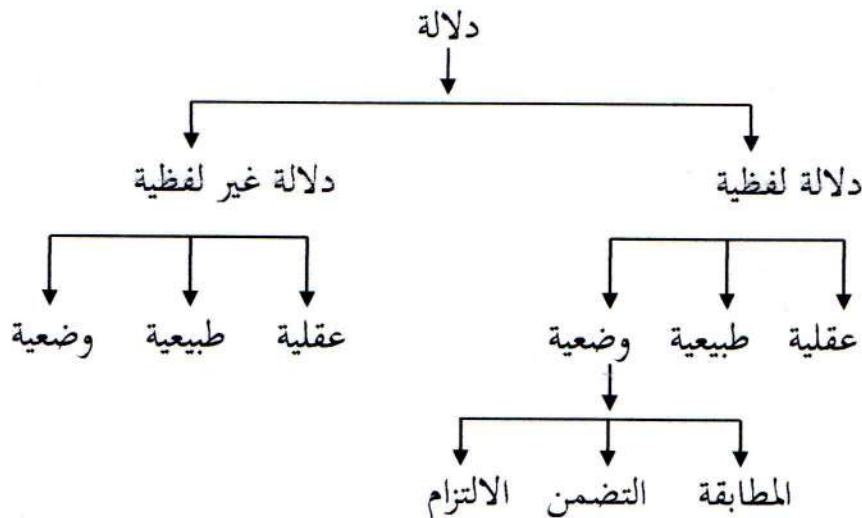
⁴ علم الدلالة، بيار جيرو، مرجع سابق، ص 44.

*** المحاضرة السادسة *****أنواع الدلالة.**

انطلاقاً من العلاقة بين الدال والمدلول تم تقسيم الدلالة وتصنيفها إلى أنواع اختلفت بين القديم والحديث، وسنعرض في هذه المحاضرة هذه الأنواع عند العرب القدماء والمحدثين.

1- عند القدماء:

من خلال التعريف المطلق للدلالة الذي يوضح أنواع العلامة اللغوية (لغوية وغير لغوية) صنف علماء العربية القدماء الدلالة إلى نوعين: دلالة لفظية ودلالة غير لفظية، ونظروا إلى اختلاف أنواع المدلولات، فقسّموا النوعين السابقين إلى: وضعية وعقلية وطبيعية. وبالنسبة للدلالة اللفظية (اللغوية) فقد صنفوا الوضعية منها بحسب نسبة العلاقة بين الدال والمدلول إلى: دلالة المطابقة، والتضمن، والالتزام، ويمكن توضيح أنواع الدلالة عندهم بالمخطط التالي¹:

**1-1. الدلالة اللفظية:** وهي اللغوية التي يكون فيها الدال لفظاً، وتنقسم إلى:

أ- **الدلالة اللفظية الوضعية (العرفية):** هي الدلالة الاصطلاحية العرفية التي اتفق الواضعون من الناس عليها، وهي لا تنعقد إلا بتوفر ثلاثة أركان: « اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة، والمعنى الذي جعل اللفظ بإزائه، وإضافة عارضة بينهما هي الوضع، أي جعل اللفظ

¹ علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 65.

بإزاء المعنى، على أن المخترع قال: إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى»¹؛ أي هي دلالة الألفاظ على معانيها الموضوعية بإزائها، وتشمل جميع ألفاظ اللغة العربية، وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع²:

- **دلالة المطابقة:** وهي دلالة اللفظ على كامل أو تمام معناه؛ أي على مجموع المقومات التي تدخل في حدّه، مثل: دلالة لفظ الإنسان على الكائن الحي الناطق، أو الحيوان الناطق.
- **دلالة التضمّن:** وهي دلالة اللفظ على جزء أو بعض معناه؛ أي على أحد أو بعض مقوماته مثل: دلالة الإنسان على الكائن الحي فقط، أو على الناطق فقط، يعني إذا دلّ اللفظ على أحد (جزء) المؤلفات التمييزية للمدلول، كانت دلالة تضمين.
- **دلالة الالتزام:** وهي دلالة اللفظ على لازم معناه؛ أي دلالاته على خارج معناه لكنه يستلزمه بالضرورة إما عقلا أو عرفا، مثل: دلالة الحاجب على العين، فالحاجب لا يعني العين لكن ذكره يستدعي حضور العين في الذهن لاقتترانه بها.

ب- الدلالة اللفظية العقلية (المنطقية): يعرفها "التهانوي" بقوله: «فالدلالة العقلية هي دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لأجلها منه إليه. والمراد بالعلاقة الذاتية استلزام تحقّق الدال في نفس الأمر تحقّق المدلول فيها مطلقا سواء كان استلزام المعلول للعلّة كاستلزام الدخان للنار أو العكس كاستلزام النار للحرارة أو استلزام أحد المعلولين للآخر كاستلزام الدخان الحرارة»³، فهذا تعريف شامل للدالتين: غير اللفظية العقلية، واللفظية العقلية التي تعني الأصوات التي يدرك بها العقل حقيقة شيء ما، كدلالة لفظ (النار) على وجود الدخان، وأيضا دلالة الصوت على حياة صاحبه؛ فحين يسمع مثلا من وراء جدار صوت

¹ لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، قطب الدين التحتاني، تحقيق: علي أصغر جعفري، مؤسسة انتشارات دانشگاه، طهران، 1394هـ، ص 59-60.

² ينظر: علم الدلالة عند العرب: دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة، عادل فاخوري، دار الطليعة، بيروت، ط02، 1994م، ص 41-43. وعلم الدلالة اللغوية، عبد الغفار حامد هلال، جامعة الأزهر، القاهرة، ط01، 2000م، ص 29.

³ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 01، 1996م، ص 788/1.

حيوان أو إنسان ندرك أن هذا الكائن لا يزال حيا، ومثله دلالة اللفظ على لافظه؛ أي على شخص دون غيره.

ج- الدلالة اللفظية الطبيعية: وهي « دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه »¹، وهي الدلالة المستمدة من حكايات أصوات المسموعات الطبيعية كحفيف الأشجار ونزيب الظبي، وسحیح البغل، ونهيق الحمار...، وكدلالة لفظ (أح) على السعال، و (آه) على الوجع.

1-2. الدلالة غير اللفظية: ويكون فيها الدال والمدلول غير لفظيين، وتنقسم إلى:

أ- الدلالة غير اللفظية الوضعية (العرفية): مثل دلالة اللباس الأسود على الحزن، ودلالة الحمام الأبيض على السلام...

ب- الدلالة غير اللفظية العقلية: ومعناها في تعريف "التهانوي" السابق، وتعني دلالة الأثر على المؤثر من غير لفظ؛ كدلالة الدخان على النار، ودلالة الغيم على المطر...

ج- الدلالة غير اللفظية الطبيعية: مثل دلالة حمرة الوجه على الخجل، دلالة نبضات القلب على الحياة، ودلالة الصفرة على الخوف والوجل...

2- أنواع الدلالة عند المحدثين:

إنّ تحديد أنواع الدلالات في الدرس الدلالي الحديث يقوم على أساس التحليل اللغوي، باعتبار أن التركيب اللغوي يتكوّن من جملة من الوحدات الدالة أو من عدة مستويات، وعليه حدّد المحدثون جملة من الأنواع كان القدماء من العرب قد تنبّهوا لها كابن جنيّ مثلا، وهذه الأنواع تتمثل في²:

1-2. الدلالة الصوتية: يعرفها المحدثون بأنها الدلالة المستمدة من طبيعة بعض الأصوات وتغيّرها في اللفظ فيتغيّر المعنى تبعاً لذلك مثل قولنا: النار خامدة وهامدة، فاختلف الحرف الأول أدى إلى اختلاف المدلول، فالنار الخامدة هي التي قد سكن لهيبها، ولم يطفأ جمرها،

¹ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مصدر سابق، ص 788/1.

² ينظر: علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، فايز الداية، مرجع سابق، ص 20-24. وعلم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 67-69. وعلم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، مرجع سابق، ص 95-105.

والهامدة هي التي تُفُتت وانقطعت تماما، وكذلك قولنا: نضح الماء ونضح؛ فالأولى تدل على فوران الماء بشدة وعنق، والثانية تدل عن فورانه ببطء، وقد تعرّض لها "ابن جني" في كتابه (الخصائص) واعتبرها أقوى الدلالات وسماها (الدلالة اللفظية). ويدخل ضمن هذا النوع أيضا اختلافات الحركات وأثرها الدلالي كما في الكلمات التالية: البَرّ والبَرّ والبُرّ؛ فالأولى تعني: اليابسة، والثانية: الإحسان، والثالثة: القمح، وكذلك في اسم الفاعل واسم المفعول (مقدّم، مقدّم)، بالإضافة إلى النبر والتنغيم.

2-2. الدلالة الصرفية: التي تُكتسب من الصيغ الصرفية للكلمة وأبنتيها، فهي دلالة أوزان الألفاظ، وكان "ابن جني" يطلق عليها اسم (الدلالة الصناعية)، واعتبرها في المرتبة الثانية من حيث القوة بعد (الدلالة اللفظية)، وتعرف في علم اللغة الحديث بدلالة المورفيم (Morphème) أو دال النسبة، وهو وحدة صرفية من مثل حروف المضارعة وتاء التأنيث والواو والنون... في العربية، ومن أمثلة ربط الصيغة بالدلالة أن تدلّ (فاعل) على المشاركة، و(أفعل) على الدخول في الشيء، و(فعل) على التكثر... وهكذا مع جميع الأوزان والصيغ الصرفية.

3-2. الدلالة النحوية: التي تقوم على العلاقات القائمة بين مواقع الكلمات داخل الجملة، أي أنّ: «الكلمة تكتسب تحديدا وتبرز جزءا من الحياة الاجتماعية والفكرية عندما تحلّ في موقع نحوي معين في التركيب الإسنادي وعلاقاته الوظيفية: الفاعلية والمفعولية، الحالية، النعتية، الإضافة، التمييز، الظرفية، فمثلا: خاطبت الطحّانَ في شأن تحسين عمله وزيادة مقدار إنتاجه؛ فكلّمة (طحّانَ) في موقع المفعول به تبرز في وجهة من العلاقة الاجتماعية هي موقع المحاسبة والمسؤولية، وهناك من يحاسبها أو يسألها»¹، فهذا النوع من الدلالة مستفاد من الوظيفة النحوية للكلمة من خلال رتبته في نظام أو تركيب معيّن مثل قولنا: ضرب مصطفى موسى؛ فالفاعل هو (مصطفى) والمفعول به هو (موسى) بحكم أن رتبة الفاعل التقديم، وكذلك من خلال ترتيب

¹ علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، فايز الداية، مرجع سابق، ص 21.

الجملة ككل؛ لأن ترتيب الكلمات في الجملة العربية يتوقف عليه وضوح دلالتها، بحيث لو اختل هذا الترتيب يصبح من العسير أن يفهم المراد منها مثل قولنا: المكتب قيّمة فوق كتب.

4-2. الدلالة المعجمية: وتسمى الدلالة الأصلية أو الأساسية، وهي جوهر الجذر اللغوي

المشترك، يعرفها "تمام حسان" ب: « المعنى الصوري الذي يستدعيه اللفظ »، وهي المعنى الأصلي أو الوضعي أو الحقيقي عند الأصوليين؛ حيث يقول الآمدي في مفهوم الحقيقة الوضعية: « هِيَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا فِي اللَّغَةِ؛ كَالْأَسَدِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْحَيَوَانِ الشَّجَاعِ الْعَرِيضِ الْأَعَالِي، وَالْإِنْسَانِ فِي الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ »¹، فالدلالة المعجمية إذن هي دلالة الكلمة المفردة خارج السياق اللغوي، أي المعنى الذي وضعت له أصلاً، ومعرفته كانت تتم قديماً بالرجوع إلى كلام العرب، وحديثاً بالاعتماد على المعاجم.

5-2. الدلالة السياقية: لتحديد المقصود بهذا النوع من الدلالة لا بدّ أولاً من توضيح

معنى السياق؛ وهو نوعان: سياق غير لغويّ متعلّق بالظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو قيل بشأنها، وهو ما يعرف بسياق الموقف، ويطلق عليه البلاغيون الحال أو المقام. وسياق لغويّ يطلق على المحيط أو التركيب اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية؛ أي ما يسبقها من الكلام وما يلحقها، فدراسة المعنى تتطلب تحليلاً لهذه السياقات اللغوية وغير اللغوية التي ترد فيها الكلمات، إذ لا يكفي النظر إلى الدلالة المعجمية لتحديد المعنى؛ لأن الكلمة في تعالقتها مع باقي الوحدات اللغوية داخل التركيب تكتسب دلالة إضافية لا يمكن تحديدها إلا بإدراك العلاقة بينها وبين الوحدات المجاورة لها، وليس هذا فقط بل إن تحديد الدلالة تستدعي بالإضافة إلى السياق اللغوي السياق الخارجي؛ أي دلالة المقام، حيث يقول "تمام حسان": « حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والصرف والنحو، ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم، لا نستطيع أن ندّعي أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي؛ لأنّ الوصول إلى هذا المعنى يتطلّب فوق كل ما تقدّم ملاحظة العنصر الاجتماعي الذي هو

¹ الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، السعودية، ط 01، 1424هـ/2003م، ص 46/1.

المقام»¹، كما أن «الدلالة السياقية تشير إلى ذلك الترابط العضوي بين عناصر الجملة، وهو ما يشكل بنية اللغة، بل إنّ مفهوم الدلالة السياقية يتسع ليشمل مجموع الجمل التي تكوّن النص»².
ويعدّ "عبد القاهر الجرجاني" أسبق وأوضح من هؤلاء عندما قال: «وإذا كان هذا كذلك، فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمرًا ونهياً واستخباراً وتعجباً، وتؤدّي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضمّ كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة»³، وقوله أيضاً: «أنّ النّظم هو توخّي معاني التّحو في معاني الكلم، وأنّ توخّيها في متون الألفاظ محال»⁴؛ إذ «شتان ما بين دلالة: اندلعت الحرب، والحرب اندلعت، واندلعت حربٌ. إذ نستند في بيان دلالة كل تركيب من هذه التراكيب إلى الكيفية التي يتم بها ترتيب مكونات كل منها أفقياً، وموقع كل كلمة داخل هذا الترتيب من حيث التقديم، أو التأخير، أو التعريف والتنكير،... إن النحو العربي قد مزج بين طبيعة النظم والدلالة المرادة، بحيث أصبح الدرس النحوي عند العرب منذ نشأته الأولى وثيق الصلة بالدلالة، وكل فصل بين النحو والدلالة تفرغ للنحو من أبرز غاياته وأهدافه ونعني بها الدلالة، فالألفاظ وإن وضعت لتسمية وضعت لتسمية الأشياء في العالم الخارجي لكنها لا تقف عند تعيين ما هو ملحوظ بذاته، وإنما تعدت ذلك إلى تحريك الصور الذهنية الكامنة في النفوس، وهذا لا يتم إلا على وفق ترتيب خاص، ونسق محدد، يمنح الألفاظ الحركة، والإيقاع والإيحاء مثلما يمنحها الدلالة المرادة»⁵.

بعد حديثنا عن أنواع الدلالة نعرج على أنواع المعنى التي تعدّ من المباحث اللغوية التي أثارها الدرس الدلالي بناء على العلاقات التي تجمع الدال بمدلوله، والملاحظ أنه إذا كان تحديد معنى

¹ اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، 1994م، ص 342.

² علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 67.

³ دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 44.

⁴ المصدر نفسه، ص 361.

⁵ علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، مرجع سابق، ص 215.

الكلمة يتم بالرجوع إلى القاموس اللغوي، فإن ذلك لا يمكن أن ينسحب على جميع الكلمات التي ترد مفردة أو في السياق، ولذلك ميّز اللغويون بين معان كثيرة أهمها¹:

1. **المعنى الأساسي أو التصوري:** وهو المعنى الذي تحمله الوحدة المعجمية حينما ترد مفردة.

2. **المعنى الإضافي أو الثانوي:** وهو معنى زائد على المعنى الأساسي يدرك من خلال سياق الجملة.

3. **المعنى الأسلوبي:** وهو الذي يحدد قيم تعبيرية تخص الثقافة أو الاجتماع.

4. **المعنى النفسي:** وهو الذي يعكس الدلالات النفسية للفرد المتكلم.

5. **المعنى الإيحائي:** وهو ذلك النوع من المعنى الذي يتصل بالكلمات ذات القدرة على الإيحاء نظرا لشفافيتها.

¹ ينظر: علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 64، و علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 36-

المحاضرة السابعة

العلاقات الدلالية (الترادف).

ترتبط مفردات اللغة فيما بينها بجملة من العلاقات الدلالية تتنوع وتختلف من استعمال إلى آخر بحسب أنواع الألفاظ ومعانيها التي يقصدها المرسل، وبحسب حال المتلقي وفهمه، كالترادف والاشتراك والتضاد وغير ذلك مما بحثته كتب اللغة والدلالة قديماً وحديثاً، وسنقتصر في هذه المحاضرة على إحدى هذه العلاقات الأساسية وهي: الترادف الذي يعدّ من أهم العلاقات الدلالية الموجودة بين المفردات، سواء في اللغة العربية أو في غيرها من اللغات.

1- مفهوم الترادف:

جاء في "لسان العرب" أنّ (الترادف) هو تتابع الشيء خلف الشيء، حيث ورد في مادة (ردف): «الرِّدْفُ: ما تَبَعَ الشيء، وكل شيء تَبَعَ شيئاً فهو رِدْفُهُ، وإذا تتابع شيء خلف شيء؛ فهو الترادف...، وَرَدِفَ الرجلَ وَأَرَدَفَهُ: رَكِبَ خَلْفَهُ»¹.

وعرّفه الإمام "فخر الدين الرازي" بقوله: «هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»². والمترادفات هي: «ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق. والترادف التام -رغم عدم استحالته- نادر الوقوع إلى درجة كبيرة...؛ حيث إن الغموض الذي يعتري المدلول والألوان، أو الظلال المعنوية، ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول، لا تلبث أن تعمل على تحطيمه، وتقويض أركانه، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدرج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد»³.

وإذا أمعنا النظر في ألفاظ العربية وتسمية المسميات نجد للشيء الواحد أسماء وصفات كثيرة، وكل منها تصلح أن تكون اسماً للمسمى، وبذلك أصبحت العربية أوسع اللغات ثروة بالكلمات؛ إذ إنّ الكلمة الواحدة تعطي من المعاني والدلالات بقدر ما يقدر لها من

¹ لسان العرب، مصدر سابق، ص 114/9-115. مادة (ردف).

² المزهري، مصدر سابق، ص 402/1.

³ فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 06، 1420هـ/1999م، ص 309-310.

الاستعمالات. فمثلاً: للعسل أكثر من ثمانين اسماً، وللسيف أكثر من اسم...¹، وغيرها من الأشياء التي عرف لها العربي عشرات الألفاظ، بل إن الترادف في القرن الثاني الهجري كان سمة من سمات العربية، وكان العرب لا يرون المترادفات محلاً للنزاع أو الجدل، ولذلك ضاعت الفروق الدقيقة بين هذه الألفاظ المتقاربة، فقد روي أن «أبا زيد قال: قلت لأعرابي: ما المحبَنطىء؟ قال: المتكأكيء، قلت: ما المتكأكيء؟ قال: المتآزف، قلت: ما المتآزف؟ قال: أنت أحمق»².

ومن هنا نرى أن رواة اللغة في تلك الفترة لا يجدون حرجاً في التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ عدة، على الرغم أنه «يندر أن تكون هنالك كلمات تتفق في ظلال معانيها اتفاقاً كاملاً، ومن الممكن أن تتقارب الدلالات، والألفاظ المترادفة بهذا المعنى هي الألفاظ ذات الدلالات المتقاربة، ومن ثم كان واجب معجم المترادفات ذكر الألفاظ في مجموعات مع تحديد علاقاتها، وظلال معانيها، والفروق بينها»³.

2- أسباب الترادف:

هناك أسباب كثيرة أدت إلى وقوع الترادف في العربية، من أهمها:

1-2. تناسي الصفات والفروق: هنالك صفات تفقد عنصر الوصفية مع الزمن بالتدرج،

فلا يلاحظ ما كانت عليه، وتغلب عليها التسمية، مما يؤدي إلى الترادف، نلاحظ ذلك مثلاً في أنّ «السيف كان يمانياً، وكان هندياً، وكان لكل من النوعين سمات خاصة تميّز هذا من ذلك، ولكن مثل هذه السمات قد تنوسيت، وأصبح الشاعر فيما بعد يستحلّ لنفسه استعمال كل من اليماني والمهند، ولا يعني بهما سوى المعنى العام المفهوم من كلمة السيف»⁴.

2-2. احتكاك لغة قريش باللهجات العربية الأخرى: هذا الاحتكاك نقل إليها طائفة

كبيرة من مفردات هذه اللهجات، وقد «أجمع الرواة على أن قريشا كانت تتخير من كلمات

¹ ينظر: المزر، مصدر سابق، ص 407/1-410.

² المصدر نفسه، ص 413/1.

³ الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم، سلمى حسن أحمد البدوي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الخرطوم، 2010م، ص 18.

⁴ في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م، ص 158.

القبائل الأخرى في مواسم الحج والأسواق، ما خف على اللسان، وحسن في السمع حتى لظفت لهجتهم وجاد أسلوبهم؛ كالحريز مع السندس والاستبرق، وكاليم مع البحر»¹.

2-3. أن كثيراً من المترادفات ليست في الحقيقة كذلك، « بل يدل كل منها على حالة

خاصة تختلف بعض الاختلاف عن الحالة التي يدل عليها غيرها، وإليك مثلاً: رمق، ولحظ، وحجج، وشفن ورناء...، وما إلى ذلك من الألفاظ التي تدل على النظر، فإن كل منها يعبر عن حالة خاصة للنظر تختلف عن الحالات التي تدل عليها الألفاظ الأخرى. فـ «رمق»: يدل على النظر بمجامع العين، و«لحظ»: عن النظر من جانب الأذن، و«حججه» معناه: رماه ببصره مع حدة، و«شفن»: يدل على نظر المتعجب الكاره، و«رناء»: يفيد إدامة النظر في سكون، و«هلم جزاً»².

2-4. الاستخدام المجازي: إن كثيراً من الكلمات التي تذكر المعاجم على أن معانيها

مرادفة لكلمات أخرى، غير موضوعة في الأصل لهذه المعاني، بل مستخدمة استخداماً مجازياً، فـ «الرحمة - مثلاً -» قد اشتقت من (الرحم) موضع الولد، والمكان الذي يلد الأبناء والأخوات، فتنشأ بينهم صلة من الحب والعطف، فـ «الرحمة» في الأصل هي عملية النسل من الأرحام، ثم استعملت في قديم الزمان عن طريق المجاز في الصلة بين الذين يولدون من رحم واحد، وقد تقادمت العهود على هذا المعنى المجازي حتى أصبح حقيقة، وبهذا نشأ الترادف بينهما وبين كلمات أخرى مثل: «الرأفة»³.

2-5. انتقال الكثير من الألفاظ غير العربية إلى لغتنا، حيث « انتقل إلى اللغة العربية

من أخواتها السامية وغيرها مفردات كثيرة، كان لها نظائر في متنها الأصلي»⁴.

2-6. وجود الكثير من المفردات المولدة، والمشكوك في عربيتها، والمحرّفة، في المعاجم

العربية، وذلك على الرغم من اتخاذ جامعي المعاجم مختلف وسائل الحيطة والحرص على تحري الصواب، ومردّد ذلك إلى سببين مهمين « أحدهما: أن بعض الأشعار التي أخذوا عنها قد ثبت

¹ في اللهجات العربية، مرجع سابق، ص 158.

² فقه اللغة، علي عبد الواحد واني، نخضة مصر، مصر، ط 03، 2004م، ص 135.

³ في اللهجات العربية، مرجع سابق، ص 159.

⁴ فقه اللغة، علي عبد الواحد واني، مرجع سابق، ص 135.

فيما بعد أنها موضوعة، فلا يبعد أن يكون بعض مفرداتها من اختراع الواضعين. وثانيهما: أنهم كانوا أحيانا يأخذون عن الكتب والصحف، فحدث من جراء ذلك تحريف في كثير من الكلمات التي نقلوها؛ لأن الرسم في عصورهم كان مجردا من الإعجام والشكل، فكان من الممكن أحيانا قراءة الكلمة الواحدة على عدة وجوه¹.

3- رأي علماء العربية في الترادف:

في القرنين الثالث والرابع الهجريين وما تلاهما، بدأ رواة اللغة وجامعوها يلتمسون فروقا بين الكلمات التي عدّها من سبقوهم من المترادفات، فنشأ النزاع بين علماء اللغة إزاء الترادف ووقوعه في اللغة العربية، وانقسموا إلى فريقين:

1-3- الفريق المؤيد: يقول أصحاب هذا الفريق بوقوع الترادف في العربية، ويعدونه من أبرز خصائصها، على رأسهم "ابن خالويه" الذي يؤمن بفكرة الترادف، ويفخر بما جمعه من كلمات كثيرة ذات معنى واحد². وكذلك "ابن جني" يؤيد وجود الترادف، حيث عقد له باباً سماه (تلاقي المعاني، على اختلاف الأصول والمباني)، يقول فيه: « هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مُقْضِي المعنى إلى معنى صاحبه »³.

ومن الذين قالوا بوجود المترادفات في العربية أيضا "ابن سيده" حين يذكر في مقدمة كتابه (المخصص): « وكذلك أقول على الأسماء المترادفة التي لا يكثر بها نوع ولا يحدث عن كثرتها طبع كقولنا في الحجارة: حجر وشفافة، ونقله ومن الطريق طويل وسَلِبٌ وشرْحَبٌ »⁴، كما ضمّن كتابه هذا العديد من أمثلة الترادف في العربية.

ومن علماء الأصول الذين أثبتوا الترادف الإمام "فخر الدين الرازي" قائلا في تعريفه: « هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، ... كالسيف والصارم، فإنهما دَلًا على

¹ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 135

² ينظر: الزهر، مصدر سابق، ص 405/1.

³ الخصائص، مصدر سابق، ص 113/2.

⁴ المخصص، ابن سيده، تقديم: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 01، 1417هـ/ 1996م، ص 33/1.

شيء واحد، ... ومن الناس من أنكره، وزعم أن كل ما يُظنّ من المترادفات فهو من المتباينات؛ إما لأن أحدهما اسم الذات، والآخر اسم الصفة أو صفة الصفة. والكلام معهم إما في الجواز، ولا شكّ فيه، أو في الوقوع إما من لغتين، وهو أيضا معلوم بالضرورة، أو من لغة واحدة؛ كالحِنطة والبُرِّ والقَمَح، وتعسّفات الاشتقائيين لا يشهد لها شُبُهة فضلا عن حُجّة¹، فهذا اعتراف واضح بوجود المترادفات مع إيراد بعض من أسباب وقوعه في اللغة العربية، وإرجاع سبب إنكار الترادف إلى تعسّفات الاشتقائيين. ومن أنصار الترادف أيضا "ألكيا"² الذي قام بتقسيم الترادف إلى قسمين؛ الألفاظ التي بمعنى واحد تنقسم إلى ألفاظ متواردة، وألفاظ مترادفة؛ فالمتواردة كما تسمى الخمر عَقَاراً وصَهْبَاءً وَقَهْوَةً، والسبع أسداً وليثاً وضِرْغاماً. والمترادفة هي التي يقام لفظ مقام لفظٍ لمعانٍ متقاربة يجمعها معنى واحد؛ كما يقال أصلحَ الفاسد، ولمَّ الشعثَ، ورَتَّقَ الفَتَقَ، وشَعَبَ الصدع. كما أَلَّفَ العلامة "مجد الدين الفيروز أباذي" في المترادف كتابا سمّاه (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى مألوف)³.

وهنالك حجة قوية على صحة ما يميل إليه هذا الفريق، « فقد خرج رجل من بني كلاب أو من بني عامر "ابن صعصعة" إلى ذي جَدَن من ملوك اليمن، فاطلع إلى سطح والملك عليه، فلما رآه الملك قال له: ثب، يريد (اقعد)، فقال الرجل: ليعلم الملك أي سامع مطيع، ثم وثب من السطح ودُقَّت عنقه. فقال الملك: ما شأنه؟ فقالوا له: أبيت اللعن، إن الوثب في كلام نزار الطَّمْر؛ أي الوثوب إلى أسفل⁴ ».

ومن علماء اللغة العربية المحدثين الذين تناولوا هذه الظاهرة "ابراهيم أنيس" الذي يرى أن الترادف موجود في القرآن الكريم؛ إذ يقول « ففي القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة، والذي نطق به الرسول للمرة الأولى، نرى الترادف في بعض ألفاظه. ولا معنى لمغالاة بعض المفسرين حين

¹ المزهر، مصدر سابق، ص 402/1-403.

² ألكيا هو (أبو الحسن على بن محمد) الفقيه الشافعي، توفي ببغداد سنة 504هـ. ينظر: الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 22.

³ ينظر: المزهر، مصدر سابق، ص 406/1-407.

⁴ دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص 300.

يلتمسون في كل لفظ من ألفاظه شيئاً لا يرونه في نظرائه من الألفاظ الأخرى»¹، وقد عزز رأيه هذا ببعض الأمثلة، ليعود بعد ذلك إلى القول بأن منكري الترادف كانوا من الاشتقاقيين الذين أسرفوا في إرجاع كل كلمة من كلمات اللغة إلى أصل اشتقت منه².

وكذلك "رمضان عبد التواب" الذي أثبت وجود هذه الظاهرة في اللغة، حيث يقول: «ورغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى من فروق أحياناً، فإننا لا يصح أن ننكر الترادف، مع من أنكروه جملة»³، كما نجد "صبحي الصالح" يصرح بوجود الترادف في القرآن الكريم قائلاً: «وعلى هذا الأساس نقرّ بوجود الترادف في القرآن الكريم»⁴، سائفاً العديد من الأمثلة على ذلك. وترى الباحثة "سلمى حسن أحمد البدوي" أن ظاهرة الترادف هي سنة طبيعية، أوجدتها ظروف الحياة التي عاشتها اللغة العربية في الجزيرة العربية بين مجموعة من القبائل، التي تمثل وحدات لغوية في إطار اللغة العام⁵.

3-2. الفريق المنكر: ينكر هذا الفريق وجود الترادف في اللغة العربية، ومنهم "أبو العباس ثعلب" الذي يرى أن ما يظنه البعض من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر. فالأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرية⁶.

كذلك ذهب "ابن فارس" مذهب أستاذه "ثعلب" فأنكر وقوع الترادف في العربية، وكان يقول: «يُسَمَّى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة؛ نحو: السيف والمهند والحسام. والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحدٌ وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفاتٌ، ومذهبتنا أن كل صفة منها فمعناها غيرٌ معنى الأخرى»⁷. وقد رد عليه أصحاب الترادف بأنه «لو كان لكل لفظ معنى

¹ في اللهجات العربية، مرجع سابق، ص 156.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 156.

³ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 315.

⁴ دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص 299.

⁵ ينظر: الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 23.

⁶ ينظر: المزهري، مصدر سابق، ص 403/1.

⁷ الصاحبي في فقه اللغة، مصدر سابق، ص 114.

غير معنى الأخرى لما أمكن أن نُعبّر عن شيء بغير عبارة؛ وذلك أننا نقول في (لا ريب فيه): لا شك فيه؛ فلو كان الرّيبُ غيرَ الشكِّ لكانت العبارة عن معنى الرّيبِ بالشك خطأ، فلما عبّر بهذا عن هذا علم أنّ المعنى واحد»¹. ولعلّ "ابن فارس" في إنكاره للترادف «لم يفتن إلى أن وجود مترادفات بينها فروق لا يؤدّي إلى إنكار المترادفات كلها، بل طائفة منها»².

أما "ابن درستويه" فيقول: «لا يكون (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظنّ كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها...، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد...، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بيّنا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء»³، فهو إذن ينكر أن يكون الترادف في لغة واحدة ويُجوّزه في لغتين، حيث يؤكد ذلك في موضع آخر بقوله: «أهل اللغة أو عامتهم يزعمون أنّ (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) بهمزة وبغير همزة قد يجيئان لمعنى واحد، وأن قولهم: (دير بي) و(أدير بي) من ذلك. وهو قول فاسد في القياس والعقل، مخالف للحكمة والصواب، لا يجوز أن يكون لفظان مختلفان لمعنى واحد إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم، والآخر في لغة غيرهم، كما يجيء في لغة العرب والعجم، أو في لغة روميّة ولغة هنديّة»⁴.

ومن الذين نفوا الترادف أيضاً "أبو هلال العسكري"، حيث ألف كتاباً سماه "الفروق اللغوية" فرّق فيه بين ألفاظ كثيرة عدّت من المترادفات، من أمثلته قوله في الفرق بين (الهمم والغمم): «الهمم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب المحبوب، وليس هو من الغمم في شيء، ألا ترى أنك تقول لصاحبك: اهتمّ في حاجتي، ولا يصح أن تقول: اغتمّ بها، والغمم معنى ينقبض القلب معه،

¹ المزهر، مصدر سابق، ص 404/1.

² الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 23.

³ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 312.

⁴ المزهر، مصدر سابق، ص 386/1.

ويكون لوقوع ضرر قد كان، أو توقع ضرر يكون، أو يتوهمه، وقد سُمِّي الحزن الذي تطول مدته حتى يذيب البدن: هماً¹.

وكذلك قوله في الفرق بين (العام والسنة): « أن العام جمع أيام، والسنة جمع شهور؛ ألا ترى أنه لما كان يقال أيام الزَّنج قيل عام الزَّنج، ولما لم يقل شهور الزَّنج لم يقل سنة الزَّنج، ويجوز أن يقال: العام يفيد كونه وقتاً لشيء، والسنة لا تفيد ذلك، ولهذا يقال: عام الفيل، ولا يقال: سنة الفيل، ويقال في التاريخ: سنة مائة، وسنة خمسين، ولا يقال: عام مائة، وعام خمسين... »²، وهكذا ينفي "أبو هلال العسكري" أن يكون للفظين المختلفين معنى واحداً؛ لأنه يرى أن كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيد الآخر.

ومن علماء العربية المحدثين الذين أنكروا الترادف "محمد المبارك" حيث اعتبره مرضاً من الأمراض المنتشرة في عصر الانحطاط الذي ضاعت فيه الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة، فعدت مترادفة³.

4- شروط الترادف التام:

يشترط المحدثون من علماء اللغة شروطاً معينة لا بد من توافرها حتى يمكن أن يقال أن بين الكلمتين ترادفاً تاماً، وهذه الشروط هي⁴:

4-1. الاتفاق التام في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً: على الأقل في ذهن الكثرة

الغالبية لأفراد البيئة الواحدة.

4-2. الاتحاد في البيئة اللغوية: أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة، أو

مجموعة منسجمة من اللهجات.

4-3. الاتحاد في العصر: فالمحدثون حين ينظرون للمترادفات ينظرون إليها في عهد خاص

وزمن معين.

¹ الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د-ت، ص 266-267.

² المصدر نفسه، ص 271.

³ ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، مرجع سابق، ص 318.

⁴ ينظر: في اللهجات العربية، مرجع سابق، ص 154-155.

4-4. ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر: فحين نقارن بين (الجثمل

والجفل) بمعنى: النمل، نلاحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعتبر أصلاً، والأخرى تطوراً لها.

مما سبق نستنتج أن للترادف أهمية كبيرة في اللغة؛ إذ إنه يعبر عما بداخل الإنسان بمفردات

يمكن التبادل فيما بينها، كما أنه يوسع التعبير في أساليب اللغة، ويسهم في ثرائها ونموها.

المحاضرة الثامنة

العلاقات الدلالية (المشترك اللفظي - التضاد).

تناولنا في المحاضرة السابقة إحدى العلاقات الدلالية وهي: الترادف، لنكمل مسيرتنا نحو علاقيتين أخرتين أساسيتين هما: الاشتراك اللفظي والتضاد، ذلك أن دراسة العلاقات الدلالية بين المفردات من الأمور الهامة المتعلقة بعلم الدلالة.

أولاً: علاقة الاشتراك اللفظي:

إن الكلمة العربية مع محافظتها على لفظها وأصواتها تعبر أحياناً عن أكثر من معنى، وتعدد معاني الكلمة أو اللفظ ظاهرة لغوية نجدها في كثير من اللغات، وسميت هذه الظاهرة بالاشتراك اللفظي، وسموا اللفظ المتصف بهذه الصفة (المشترك)، وإذا كانت المعاني المدلول عليها متضادة، فاللفظ عندهم من الأضداد.

1- مفهوم المشترك اللفظي:

لقد عرّف علماء اللغة المشترك اللفظي بأنه: «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»¹. ويقول "ابن سيده": «اعلم أن اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو وجه القياس الذي يجب أن تكون عليه الألفاظ، لأن كل معنى يُختص فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر، فتفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس، واختلاف اللفظين والمعاني يعدّ واحدة للحاجة إلى التوسع بالألفاظ، وبَيِّنُ أن هذا القسم لو لم يوجد لم يوجد من الاتساع ما يوجد بوجوده»². ولقد أشار علماء البلاغة إلى هذه الظاهرة بقولهم: (مشاركات الألفاظ) التي يلجأ إليها المتكلم عندما «يريد الإبانة عن معنى، فيأتي بألفاظ لا تدل عليه خاصة؛ بل تشترك معه فيها معانٍ آخر، فلا يعرف السامع أيها أراد، وربما استُبهِم الكلام في نوع من هذا الجنس حتى لا يُوقَف على معناه إلا بالتوهّم»³.

¹ المزهر، مصدر سابق، ص 369/1.

² المخصص، مصدر سابق، ص 173/4.

³ كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، مصر، ط 01، 1371هـ/1952م، ص 32-33.

ومن أبرز علماء اللغة المحدثين الذين تناولوا ظاهرة الاشتراك اللفظي "علي عبد الواحد وافي" الذي عرفه بقوله: « وذلك بأن يكون للكلمة الواحدة عدة معانٍ تطلق على كل منها على طريقة الحقيقة لا المجاز، وذلك كلفظ (الحال) الذي يطلق على أخ الأم، وعلى الشامة في الوجه، وعلى السحاب، وعلى البعير الضخم ... »¹.

كما تناول العلماء هذه الظاهرة في القرآن الكريم تحت اسم (الوجوه والنظائر)، فالوجوه: جمع وجه، « ووجه كل شيء: مستقبله...، ووجه الكلام: السبيل الذي تقصده به »². أما النظائر: جمع نظير، « والنظير: المثل، وقيل المثل في كل شيء، وفلان نظيرك، أي مثلك، ونظير الشيء مثله »³.

2- آراء العلماء في الاشتراك اللفظي:

اهتم علماء اللغة بهذه الظاهرة اللغوية، فوجهوا إليها عنايتهم واهتمامهم، وتباينت آراؤهم فيها، وانقسموا إلى فريقين هما:

2-1. الفريق المؤيد:

ذهب هذا الفريق إلى كثرة ورود المشترك اللفظي، واستدلوا عليه بشواهد كثيرة، ومن هؤلاء « الأصمعي، والخليل، وسيبويه، وأبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، وابن فارس، وابن مسعدة، والثعالبي، والمبرد، والسيوطي، وقد وقف بعض أفراد هذا الفريق على سرد أمثلة المشترك في مؤلفات علي حدة »⁴، ومن الذين ذهبوا إلى كثرة وقوعه في اللغة "ابن سيده"، إذ يقول في مقدمة كتابه: « وعلى الأسماء المشتركة التي تقع على عدة أنواع، كالعين المقولة على حاسة البصر، وعلى نفس الشيء، وعلى الرَبِيَّةِ، وعلى جوهر الذهب، وعلى ينبوع الماء، وعلى المطر الدائم، وعلى حُرِّ المتاع، وعلى حقيقة القِبْلَةِ، وغير ذلك من الأنواع المقولة عليها هذه اللفظة، ومثل هذا الاسم مشترك كثير »⁵، بالإضافة إلى أن « الحروف بأسرها مشتركة بشهادة النحاة،

¹ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 145.

² لسان العرب، مصدر سابق، ص 555/13-556. مادة (وجه).

³ المصدر نفسه، ص 219/5. مادة (نظر).

⁴ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 146.

⁵ المخصص، مصدر سابق، ص 33/1-34.

والأفعال الماضية مشتركة بين الخبر والدعاء، والمضارع كذلك، وهو مشترك بين الحال والاستقبال، والأسماء كثير فيها الاشتراك، فإذا ضممنها إلى قسمي الحروف والأفعال كان الاشتراك أغلب»¹.
ومن العلماء من أوجب وقوعه بدليل أن « المعاني غير متناهية، والألفاظ متناهية، فإذا وُزِعَ لزم الاشتراك »²، وهناك من يؤيد هذا الرأي باعتبار أن « اللغة العربية قائمة على ثمانية وعشرين حرفاً من حروف الهجاء، والألفاظ تكون بهذه الحروف، فالألفاظ إذاً محدودة، في حين أن الأسماء والأفعال لا حصر لها، فكان لا بد من اشتراك أكثر من فعل، وأكثر من اسم في لفظ واحد؛ فنلاحظ في الأسماء مثلاً: محمد لجماعة وأحمد لجماعة، وهكذا...»³.

2-2. الفريق المنكر:

يتزعم هذا الفريق "ابن درستويه" الذي ينفي وجود الاشتراك اللفظي في اللغة قائلاً: « إنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل »⁴، وينكر أن يكون للفظ (وجد) من المعاني المختلفة ما رواه اللغويون فيه، مثل قولهم: «(وَجَدَ) كلمةٌ مبهمّة، فإذا صرفت قيل في ضدّ العدم: وجوداً، وفي المال وجداً، وفي الغضب: مَوْجِدَة، وفي الضَّالَّة: وجداناً، وفي الحزن، وجداً»⁵.

فابن درستويه لا يسلم بأن هذا اللفظ الواحد قد جاء لمعانٍ مختلفة، ويقول في ذلك: «فظنّ من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظ واحد قد جاء لمعانٍ مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً، ولكن فرّقوا بين المصادر؛ لأن المفعولات كانت مختلفة، فجعل الفرق في المصادر بأنها مفعولة، والمصادر كثيرة التصاريف، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم؛ فلذلك توهم أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس؛ لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على

¹ المزهري، مصدر سابق، ص 370/1.

² المصدر نفسه، ص 369/1.

³ الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 13.

⁴ المزهري، مصدر سابق، ص 385/1.

⁵ فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي أبو منصور، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 02، 1420هـ/2000م، ص 417.

غورها»¹؛ فهو هنا، يفسر ظاهرة الاشتراك بتوهم السامع أو القارئ، وعدم إدراكه للفروق الدلالية بين الألفاظ، وبهذا أنكر وجود هذه الظاهرة في اللغة العربية.

وعموماً، يمكن القول بأن الاشتراك ظاهرة لغوية موجودة في معظم اللغات، فمن التعسف إنكار وجودها في اللغة، وتأويل جميع أمثلتها تأويلاً يخرجها من هذا الباب.

3- أسباب وقوع الاشتراك اللفظي في اللغة:

يمكن إرجاع بروز هذه ظاهرة في اللغة العربية إلى جملة من الأسباب، أهمها:

3-1. اختلاف اللهجات العربية القديمة: بعض أمثلة المشترك جاءها الاشتراك من

«اختلاف القبائل العربية في استعمالها، ثم جاء جامعوا المعجمات، فضمّوا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحوال برجع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه»²، ومثال ذلك أن «تطلق عامة العرب على (الدَّيْب): (السَّرْحان) و(السَّيْد)، وهاتان الكلمتان تطلقان عند (هذيل) على: (الأسد)»³.

3-2. التطور اللغوي (الصوتي): فقد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغير أو

الحذف أو الزيادة وفقاً لقوانين التطور الصوتي، فيصبح هذا اللفظ متحداً مع لفظ آخر يختلف عنه في مدلوله⁴، ومثال ذلك كلمة (الفروة) التي تعني «جلدة الرأس، والغنى، وأصل الكلمة بالمعنى الثاني وهو: الثروة، أبدلت الثاء فاء، على طريقة العرب في مثل: (جدث) و(جذف)، و(حثالة) و(حفالة)، وما أشبه ذلك»⁵.

3-3. اللغات الأجنبية: قد تستمد اللغة ألفاظاً من لغات أجنبية عنها؛ أي أنه يمكن أن

«تستعير اللغة كلمات تماثل صورتها كلمات أخرى فيها، وإن اختلف معناها، وهنا قد نرى كلمتين متحدين في الصورة، مختلفتين في المعنى، ولكن كلا منهما ينتمي في الأصل إلى لغة مستقلة، ... (فالْبُرْج) بمعنى الحصن، قد استعارته اللغة العربية من اللغة اليونانية، فليست بلاد

¹ المزهري، مصدر سابق، ص 384/1.

² فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 147.

³ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 330.

⁴ ينظر: فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 148.

⁵ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 332.

العرب بيئة للحصون والأبراج، ومع هذا تشتمل اللغة العربية على هذه المادة (البرج)، وتتخذها في عدة معانٍ...¹»

4-3. الانتقال من الحقيقة إلى المجاز: هناك ألفاظ « نقلت عن معناها الأصلي إلى معانٍ

مجازية أخرى لعلاقة ما، فاعتبرت لذلك من المشترك وهي ليست منه، وإليك مثلاً لفظ (الهلال) الذي يطلق على هلال السماء، وهلال الصيد، وهلال النعل...، فمن الواضح أنه قد وضع في الأصل للدلالة على المعنى الأول، وأن إطلاقه على ما عداه من المعاني السابق ذكرها من قبيل المجاز، لوضوح علاقة المشابهة بينها وبين هلال السماء في صورته أو ضالته²»

5-3. حدوث الاشتراك من الواضع: أي من واضع واحد وذلك « لغرض الإبهام على

السامع، حيث يكون التصريح سبباً للمفسدة، كما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد سأله رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت ذهابهما إلى الغار: من هذا؟ قال: هذا رجل يهديني السبيل³»

6-3. التصريف: بعض الألفاظ جاءها الاشتراك من عوارض تصريفية، وذلك « كأن

تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة، يؤدي إلى جعلها من قبيل المشترك، وهي ليست منه إلا في الظاهر، وإليك مثلاً: ... لفظ (الغروب)، فإنه يجيء مصدراً لغربت الشمس مثلاً، وجمعاً للغرب وهو: الدلو العظيمة⁴»

ثانياً: علاقة التضاد:

يقصد بها استعمال اللفظ الواحد لمعنيين متضادين، والأضداد بهذا المفهوم نوع من المشترك اللفظي. وهو يختلف عن التضاد أو التخالف أو التعاكس أو التقابل الذي يعني لفظتين متباينتين مختلفتين في المعنى كالليل والنهار، الحياة والموت...

¹ في اللهجات العربية، مرجع سابق، ص 169.

² فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 146-147.

³ المزهر، مصدر سابق، ص 369/1.

⁴ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 147.

1- مفهوم التضاد:

جاء في لسان العرب: « الضدّ: كل شيء ضادّ شيئاً ليغلبه، والسواد ضدّ البياض، والموت ضدّ الحياة، والليل ضدّ النهار، إذا جاء هذا ذهب ذلك. ابن سيده: ضدّ الشيء وضديده وضديده خلفه؛ الأخيرة عن ثعلب، وضدّه أيضا مثله؛ عنه وحده، والجمع: أضداد. وقد ضاده وهما متضادان¹»، وورد في "كشف الظنون": «الضدّ في اللغة يقع على معنيين متضادين، والمراد هنا: الألفاظ التي أوقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤدياً لمعنيين مختلفين بدلالة السياق»².

ويعرّف "ابراهيم أنيس" التضاد بأنه: «نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربما كانت أقرب إلى الذهن من أية علاقة أخرى، فبمجرد ذكر معنى من المعاني، يدعو ضدّ هذا المعنى إلى الذهن، ولا سيما بين الألوان، فذكر البياض يستحضر في الذهن السواد، فعلاقة الضدية من أوضح الأشياء في تداعي المعاني، فإذا جاز أن تعبّر الكلمة الواحدة عن معنيين بينهما علاقة ما، فمن باب أولى جواز تعبيرهما عن معنيين متضادين؛ لأن استحضار أحدهما في الذهن، يستتبع عادة استحضار الآخر؛ فالتضاد فرع من المشترك اللفظي»³. ويعرفه "أحمد مختار عمر" بقوله: «لا نعني بالأضداد ما يعنيه علماء اللغة المحدثون من وجود لفظين يختلفان نطقاً ويتضادان معنى؛ كالتقصير في مقابل الطويل والجميل في مقابل القبيح، وإنما نعني بها مفهومها القديم، وهو اللفظ المستعمل في معنيين متضادين»⁴. ويقول "محمد عبد القادر أحمد" محقق كتاب الأضداد للصاغاني: «يعدّ التضاد جنساً من أجناس الكلام عند العرب، يقصد به أن تؤدّي اللفظة الواحدة معنيين مختلفين متضادين، تُنبئ كل لفظة عن المعنى الذي تحتها، وتدلّ عليه، وتوضّح تأويله»⁵.

¹ لسان العرب، مصدر سابق، 263/3. مادة (ضدد).

² كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1992م، ص 115/1.

³ في اللهجات العربية، مرجع سابق، ص 179.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 191.

⁵ كتاب الأضداد، الصاغاني رضي الدين بن محمد، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1409هـ/1989م، ص 46.

2- التضاد وأجناس الكلام:

سبق وأشرنا إلى أنّ التضاد فرع من المشترك اللفظي، ذلك لأن كلام العرب يأتي على ضروب وأجناس مختلفة، وقد أشار إلى ذلك عدد من علماء اللغة أوّلهم "سيبويه"، ومن أجناس الكلام عند العرب¹:

1-2. اختلاف اللفظ والمعنى: وهو الأكثر والأشهر مثل: ذهب وجلس، وقام وجاء.

2-2. اختلاف اللفظ واتفاق المعنى: مثل: ذهب وانطلق، ليث وأسد، وظن وحسب.

3-2. اتفاق اللفظ واختلاف المعنى: مثل عين الماء، وعين المال، وعين الميزان. والمنارة:

المنارة التي يؤذن عليه، والمنارة العلم، والمنارة المصباح².

وقد أورد الإمام "الطبري" في تفسيره مثالا عن هذا الجنس من الكلام حين قال في «تأويل قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾³؛ يعني بذلك تعالى ذكره حُكْمَ رَبِّكَ يَا مُحَمَّدُ بِأَمْرِهِ إِيَّاكُمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ»⁴؛ أي فصل الحكم فيه بين عباده بأمره إياهم بذلك، وكذلك «في تأويل قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾⁵ فتأويل الكلام في هذا الموضع: وَفَرَعْنَا رَبُّكَ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنْ كِتَابِهِ عَلَىٰ مُوسَىٰ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بِإِعْلَامِهِ إِيَّاهُمْ، وَإِخْبَارِهِ لَهُمْ»⁶؛ أي أعلمناهم بذلك وأخبرناهم به، ففرغنا إليهم منهم.

4-2. اتفاق اللفظ وتضاد المعنيين: مثل: الجلل: للكبير والصغير، والجؤن: للأبيض

والأسود، والناهل: للعطشان والذي شرب حتى روى.

5-2. تقارب اللفظين والمعنيين: مثل الحزم والحزن، فالحزم من الأرض أرفع من الحزن،

والحُضْم وهو بالفم كله، والقَضْم وهو بأطراف الأسنان.

¹ ينظر: الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 30-31.

² ينظر: الكتاب، مصدر سابق، ص 24/1.

³ سورة الإسراء، الآية 23.

⁴ تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري محمد بن جرير، تحقيق: بشار عواد معروف، وعصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 01، 1415هـ/1994م، ص 21/5.

⁵ سورة الإسراء، الآية 4.

⁶ تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصدر سابق، ص 10-09/5.

2-6. اختلاف اللفظين وتقارب المعنيين: مثل: مدحه إذا كان حياً، وأبّنه إذا كان ميتاً.
 2-7. تقارب اللفظين واختلاف المعنيين: مثل: حرج إذا وقع في الحرج، وتحرج إذا تباعد من الحرج، وكذلك أثم وتأثم، وفرع إذا أتاه الفرع، وفرع عن قلبه إذا نحى عنه الفرع.
 ويعيننا هنا (التضاد) من بين أجناس الكلام السابقة، فتجيء الكلمة الواحدة تؤدّي معنيين متضادين، ويفهم ذلك من السياق.

3- أسباب نشأة التضاد في اللغة:

ترجع نشأة التضاد في اللغة العربية إلى جملة من الأسباب، منها:

3-1. اختلاف اللهجات العربية: بعض الألفاظ جاءها التضاد من اختلاف القبائل في استخدامها، كلفظ « (وثب) المستعمل عند "مضر" بمعنى: طفر، وعند "حمير" بمعنى: قعد، وكلفظ (السدفة) فإنها كانت عند "تميم" بمعنى: الظلمة، وعند "قيس" بمعنى: الضوء، وكلفظ (سجد) فإن معناها، انتصب عند قبيلة "طيء"، وانحنى وتطامن إلى الأرض عند باقي القبائل»¹، وغيرها من الألفاظ في العربية.

وقد ذكر "ابن الأنباري" هذا السبب قائلاً: « إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فمحال أن يكون العربيّ أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لحّيّ من العرب، والمعنى الآخر لحّيّ غيره، ثم سَمِع بعضهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء؛ قالوا: فالجؤون: الأبيض في لغة حيّ من العرب، والجون: الأسود في لغة حيّ آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر»²، فلفظ (الجؤون) « معناه الأسود في لغة قضاة، والأبيض في لغة غيرهم، وهذه الكلمة معربة عن الفارسية وهي فيها بمعنى (اللون) »³.

3-2. عموم المعنى: وذلك أن يكون المعنى الأصلي للكلمة عاماً؛ «فإذا وقع الحرف على

معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع، فمن ذلك:

¹ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 151-152.

² الأضداد في اللغة، الأنباري بن بشار، ضبط وتصحيح: الشيخ محمد عبد القادر سعيد الراجعي، والشيخ أحمد الشنقيطي، المطبعة الحسينية المصرية، مصر، د-ت، ص 10.

³ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 344.

(الصريم)، يقال لليل: صريم، وللنهار: صريم؛ لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد هو: القطع،... (السُدْفَة): الظلمة، و(السُدْفَة): الضوء؛ سُمِّيَا بذلك لأن أصل (السُدْفَة): الستر، فكأن النهار إذا أقبل ستر ضوءه ظلمة الليل، وكأن الليل إذا أقبل سترت ظلّمته ضوء النهار»¹.

3-3. رجوع الكلمة إلى أصلين: قد يكون السبب في ذلك راجعاً إلى « انشعاب الكلمة من أصلين، فتكون في دلالتها على أحد الضدين منحدره من أصل، وفي دلالتها على مقابله منحدره من أصل آخر...، ومثال ذلك: (هجد) بمعنى: نام و سهر، فمن المحتمل أن يكون في معنى النوم منحدره من (هدأ) إذا سكن، وفي معنى السهر من (جد) إذا جهد، لما في السهر من الاجتهاد في منع النوم»².

3-4. التفاؤل: هو غريزة من الغرائز التي تسيطر على عادات الإنسان في التعبير، فإذا أتى التعبير عن معنى سيء تشاءم من ذكر اللفظة أو الكلمة الخاصة بهذا المعنى، وفرّ منها إلى غيرها؛ فالكلمات التي تعبر عن الموت والأمراض والمصائب يفر منها الإنسان، ويكتفي عنها بكلمات حسنة المعنى والوقع، وقريبة إلى الخير، ولهذا مثلاً يقولون (فلان بعافية) للشخص المريض، تجنباً لذكر كلمة المرض³، واللديغ يسمونه السليم. يقول "الأعشى":

ألم تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا * وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمَ الْمُسَهَّدَا⁴.**

ف « السليم يطلق في العربية على الصحيح و على اللديغ، واشتقاقه من السلامة يؤكد أصالة المعنى الأول، أما إطلاقه على اللديغ (أي الذي لدغته الحية)، فهو على التفاؤل بسلامته وبرئه من علته»⁵.

¹ الأضداد في اللغة، مصدر سابق، ص 08.

² فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 152.

³ ينظر: فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 345-346.

⁴ ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح: يوسف شكري فرحات، بيروت، دار الجيل، ط 01، 1413هـ/1992م، ص 135.

⁵ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 347.

وعلى هذا النحو، يمكن تفسير كلمة (المفازة) التي « معناها في العربية: المنجاة والمهلكة، واشتقاق الكلمة من (الفوز) يؤكد أصالة المعنى الأول، أما إطلاقها على المعنى الثاني فهو على سبيل التفاؤل »¹.

3-5. التهكم: إنَّ التهكم والسخرية من العوامل التي تُوَدِّي إلى قلب المعنى، وتغيير الدلالة إلى ضدها في كثير من الأحيان؛ فأصل كلمة (التعزير) في العربية: التعظيم، وقد تستعمل في معنى التأديب والتعنيف واللوم²، وقد أورد "ابن الأنباري" في كتابه (الأضداد) ذلك قائلاً: «(عزّرت) حرف من الأضداد، يقال: عزّرت الرجل إذا أدبته ولمته، وأيضاً يقال: عزّرتُ الرجل إذا عظّمته وكرّمته، قال تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً أَصِيلاً﴾³، أراد ب: تعزّروه: تكرمونه وتعظّمونه »⁴.

ومن ذلك كلمة (العاقل) التي تعدّ من الأضداد؛ فهي تطلق على العاقل والجاهل، حيث يقال « للعاقل: يا عاقل، وللجاهل إذا استهزءوا به: يا عاقل، يريدون: يا عاقل عند نفسك »⁵.

3-6. التطور اللغوي (الصوتي): قد ينال الأصوات الأصلية للفظ ما بعض التغيير أو الحذف أو الزيادة وفقاً لقوانين التطور الصوتي، فيصبح اللفظ متحداً مع لفظ آخر يدل على ما يقابل معناه⁶، ومثال ذلك: « (تلحح) حرف من الأضداد، يقال: قد تلحح الرجل إذا أقام في الموضوع وثبت، وتلحح إذا ذال وذهب...، إذا كان (تلحح) بمعنى: أقام وثبت، فأصله (تَلَحَّح) من (الإلحاح)، فاستثقلوا الجمع بين ثلاثة حاءات، فأبدلوا من الثانية لاماً »⁷.

ومثله أيضاً « قول بني عقيل: (لمقتُ الكتاب)؛ أي: كتبته، وقول سائر قيس: لمقتُ الكتاب؛ أي: محوّه. هكذا يبدو التضاد في الفعل: (لَمَقَّ)، غير أننا إذا عرفنا أن هناك فعلاً آخر

¹ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 346-347.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 349.

³ سورة الفتح، الآية 09.

⁴ الأضداد في اللغة، مصدر سابق، ص 127.

⁵ المصدر نفسه، ص 224.

⁶ ينظر: فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 152، وفصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 351.

⁷ الأضداد في اللغة، مصدر سابق، ص 205.

بمعنى: الكتابة هو (مَمَق)، عرفنا أن بني عقيل قد تطوّر هذا الفعل الأخير في نطقها، فأبدلت النون لاماً، والنون واللام من الأصوات المتوسطة في العربية، تلك الأصوات التي يحدث فيها الإبدال كثيراً، وبذلك صار الفعل (لَمَق)، فتطابق مع نظيره بمعنى (مَحَا)، وتولّد التضاد بين المعنيين عن هذا الطريق. وقد رُوي عن أعرابي أنه قال عن كتاب: لمقته بعدما نمقته؛ أي محوته بعد أن سطرته»¹.

3-7. نسبة الصفة التي يتضمنها المعنى: قد يكون الشيء صغيراً بالقياس إلى ما هو فوقه، ويكون كبيراً بالقياس إلى ما هو دونه، فيكون الكبر والصغر على هذا أمرين نسبيين، ويتجلّى في كلمة (الجلل) مثلاً، إذ تعني في اللغة: العظيم، وتعني أيضاً: الصغير، وهذان المعنيان المتضادان ليس لهما صفة الثبوت في الواقع الخارجي، وإنهما نسبيان، فهما من المعاني التي تقال عند نسبة بعضها إلى بعض². وقد التفت إلى ذلك قدامى اللغويين، إذ يقول "الثعالبي": «(الجلل): اليسير، و(الجلل): العظيم؛ لأن اليسير قد يكون عظيماً عندما هو أيسر منه، والعظيم قد يكون صغيراً عندما هو أعظم منه»³.

3-8. الخوف من الحسد: يسود في بعض القبائل « الاعتقاد في السحر والإصابة بالعين ، وتلعب الكلمة دوراً مهماً في هذا الاعتقاد، فيفّر المرء في مثل هذه البيئة، من وصف الأشياء بالحسن والجمال حتى لا تصيبها عين الحسود...، ويقول ابن الأعرابي: كانت امرأة لا يبقى لها ولد إلا أفقدته، فقيل لها: نَقْرِي عنه، فسَمَّته فُنْفُذا، وَكَنَّته: أبا العداء، فعاش»⁴. ويمكن على ذلك تفسير كلمة (شَوْهَاء) التي « يوصف بها الفرس القبيح والجميل، فيقال: (مهرة شوهاء) إذا كانت قبيحة، و(مهرة شوهاء) إذا كانت جميلة. ولا شك أن مادة (شوه) تعني: التشويه والقبح، وإطلاق الكلمة على المهرة الجميلة إنما هو من باب درء العين ومنع الحسد، وقد فطن إلى هذا "أبو حاتم السجستاني" فقال: لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء إلا مخافة أن تصيبها عين»⁵.

¹ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 351-352.

² ينظر: فقه اللغة العربية، كاصد ياسر الزبيدي، عمان، دار الفرقان، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م، ص 176.

³ فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي، مصدر سابق، ص 348.

⁴ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 350.

⁵ المرجع نفسه، ص 350.

3-9. تصوّر المساواة في الحدث: وهو أن يتصوّر شخصان حدثين مختلفين كالبيع والشراء، أو حدثاً واحداً، وذلك حين تباع سلعة بسلعة على سبيل المقايضة، فعندئذ يشعر كل منهما أنه مشتر وبائع، أو على حدّ تعبير "الراغب الأصفهاني": « صح أن يتصوّر كل منهما مشتر وبائع »، ومن هذا الوجه صار لفظا (البيع والشراء) يستعمل كل واحد منهما موضع الآخر¹.

3-10. المجاز والاستعارة: قد يجيء التضاد من « انتقال اللفظ عن معناه إلى معنى آخر مجازي، لنكتة بلاغية أو لعلاقة ما، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾²، فالفعل الثاني غير مستعمل في معناه الأصلي، لأن الله لا يجوز عليه السهو، بل مستعمل في معنى (الإهمال والترك) المقصود على سبيل الاستعارة، وقد حسنت هذه الاستعارة ما تحقّقه من مشاكلة بين اللفظين وتجانس بين الجزاء والعمل³. وكذلك « إطلاق كلمة (الأمة) على الجماعة، وعلى الفرد، فإنه مما لا شك فيه أن الفرد لا يقال له (أمة) إلا على التشبيه بالجماعة على وجه المبالغة؛ فيقال عن هذا العالم أو ذلك: كان أمة وحده؛ يعني أنه كان في رجحان عقله، وحده ذكائه، جماعة بأسرها، فاستعير له لفظ يطلق في العادة على الجماعة »⁴.

3-11. احتمال الصيغة الصرفية للمعنيين: هناك صيغ كثيرة في العربية تستعمل للفاعل أو المفعول، أو لهما معا، ومنه ينشأ التضاد كثيراً في معاني هذه الصيغ. من أمثلة ذلك: صيغة (فَعُول) تستعمل في العربية بمعنى « (فاعل) مثل: شَكور وِغْفور وكَفور، كما تستعمل أحيانا بمعنى (مفعول) مثل: رسول؛ بمعنى: مُرسل، وناقاة سلوب، بمعنى: مسلوبة الولد »⁵. وقد تستعمل الصيغة ذاتها (فَعُول) بمعنى (فاعل) و(مفعول) مثل: «(الفَجوع) يكون الفاجع والمفجوع...، و(الرغوث) مثله، يقال: رَغوث للتي يرغثها ولدها، فيكون للمفعول، ويقال: رَغوث للولد الذي

¹ ينظر: فقه اللغة العربية، كاصد ياسر الزبيدي، مرجع سابق، ص 177.

² سورة التوبة، الآية 67.

³ فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص 150.

⁴ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 352.

⁵ المرجع نفسه، ص 353.

يرغتها، فيكون للفاعل «¹. وكذلك صيغة (فَعِيل) تأتي بمعنى « (فاعل) مثل: سميع وعليم وقدير، كما تأتي بمعنى (مفعول) مثل: (دهين)؛ بمعنى: مدهون، و(كحيل) بمعنى مكحول...، فلا عجب بعد هذا، إذا زُويت بعض أمثلة هذه الصيغ بالمعنيين جميعاً، مثل: (الكَرِيّ) بمعنى المكتري والمكتري، و(الغريم) بمعنى: الدائن والمدين...»².

هذه هي الأسباب التي أدت إلى شيوع ظاهرة التضاد في اللغة العربية، على أن هناك من يرى أنه لا يجب أن ننساق وراء المؤلفين في الأضداد، ونعدّ كل ما أتوا به من كلمات هذه الظاهرة صحيحاً، فهناك كثير من الكلمات ليست من الأضداد في شيء، من أمثلتها³: (طَرِبَ) « يقال: طرب إذا فرح، وطرب إذا حزن »⁴، والحقيقة أنها تعني معنى واحداً وهو: خفة تلحق الإنسان عند حزنه وفرحه.

« (الكأس) يقال: للإناء كأس، والشراب الذي فيه كأس »⁵، والحقيقة أن كلمة كأس تعني: الإناء بما فيه، والإناء الخالي تسميه العرب آنية. (المأتم) « يقال: للنساء المجتمعات في الحزن: مأتم، وللمجتمعات في الفرح مأتم »⁶، فالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة ينحصر في اجتماع النساء سواء أكان في المأتم أو الفرح.

4- موقف العلماء من التضاد:

على الرغم من شيوع هذه الظاهرة وانتشارها في فنون اللغة المختلفة، إلا أنّ العلماء قد اختلفوا حولها بين مؤيّد لها ومنكر.

4-1. الفريق المؤيّد:

من الذين أثبتوا وجود الأضداد "ابن سيده" الذي ردّ على شيخ له أنكر الأضداد، ولم يذكر اسمه، قائلاً بأن باب الأضداد باب مهمّ في التوسع بالألفاظ، وأن هذا المنكر للأضداد لو سئل

¹ الأضداد في اللغة، مصدر سابق، ص 312.

² فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 353.

³ ينظر: الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص 13.

⁴ الأضداد في اللغة، مصدر سابق، ص 86.

⁵ المصدر نفسه، ص 140

⁶ المصدر نفسه، ص 87.

سؤالاً وهو: هل يوافق بأن تأتي لفظتان في اللغة متفقتان لمعنيين مختلفين، فإنه إن قال: لا؛ يكون قد خالف جمهور العلماء وجانب الصواب؛ لأن مثل هذه الكلمات مثبتة في اللغة وهي كثيرة يصعب إحصاؤها أو حصرها، من مثل: (وجدت) الذي يراد به العلم والوجدان والغضب، و(جلست) الذي هو خلاف (قمت)، و(جلست) الذي هو بمعنى: أتيت نجداً؛ لأن نجداً يقال لها (جلّسا). وإذا لم يكن له سبيل لإنكار مثل هذه الكلمات، ففي هذه الحالة يقال له: إذا جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه، جاز وقوعها للشيء وضده؛ لأن الضد ضرب من الخلاف، وإن لم يكن كل خلاف ضدّاً¹.

ويقول "ابن الأنباري" مثبتاً وجود الأضداد وراداً على منكريه: « فأجيبوا عن هذا الذي ظنوه بضروب من الأجوبة: أحدهن: أن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادّين؛ لأنها يتقدّمها، ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد»²، وكذلك "أبو عبيد القاسم بن سلام" قد اعتنى ببيان الأضداد في مصنفاته، حيث يقول: « الناهل في كلام العرب: العطشان، والناهل: الذي قد شرب حتى روى، والأنثى ناهلة...»، قال "أبو زيد": السُدفة في لغة بني تميم الظلمة، والسدفة في لغة قيس الضوء»³، وكثيرون آخرون من القدامى أقرّوا وقوع التضاد في العربية؛ فألفوا في ذلك كتباً مستقلة، من هؤلاء: قطرب، والأصمعي، وابن السكيت، والسجستاني، وغيرهم.

أما من ذهب -من المحدثين- إلى وجود الأضداد في اللغة العربية "كاصد ياسر الزيدي"، حيث يقول: « إذا كان هناك من أنكر التضاد في اللغة، فإننا لا نجد لإنكاره دليلاً يُعتدّ به، ولا حجة يُصار إليها، وذلك أن رواة اللغة ذكروا ألفاظاً استعملها العرب في معنيين متضادين، فقد

¹ ينظر: المخصص، مصدر سابق، ص 173/4.

² الأضداد في اللغة، مصدر سابق، ص 02-03.

³ الغريب المصنف، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق، ط 01، 1426هـ/2005م، ص 387-388.

كان "أبو زيد الأنصاري" يذهب مثلاً إلى أن (شمت السيف) عبارة ذات معنيين أحدهما: غمدته، والآخر: سللته»¹.

4-2. الفريق المنكر:

هناك من أنكر وجود الأضداد على رأسهم "ابن درستويه"، حيث «ورد أنه أَلّف كتاباً في إبطال الأضداد غير أن هذا الكتاب غير موجود»²، وقد قال: «النوء الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب: قد ناء إذا طلع، وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضاً، وأنه من الأضداد أيضاً، وقد أوضحنا الحجة عليهم في ذلك، في كتابنا في إبطال الأضداد»³.

وذكر أن "ثعلباً" أنكر الأضداد أيضاً، مقراً أنه ليس في كلام العرب ضدّ؛ لأنه لو كان فيه ضدّ لكان الكلام محالاً؛ لأنه لا يرجع إلى أصل واحد⁴، غير أنه ورد ما يثبت أن "ثعلباً" لم ينكر الأضداد، فقد جاء في "شرح الفصيح" أنه قال: «أدلت: إذا سرت بأول الليل، وأدلت إذا سرت من آخره»⁵، وأن كلمة (زوج) تعني الذكر والأنثى، وفي مجالسة يقول: «نُؤْتُ بالحمل أنوء به نوءاً؛ أي نهضتُ به، ويقال: ناء النجم ينوء نوءاً: إذا سقط»⁶، مما سبق يتضح أن "ثعلباً" لم ينكر الأضداد، بل نراه مهتماً بالمعنى المقامي للكلمات؛ إذ إن السياق هو الذي يحكم ويحدد معنى اللفظة.

وتجدر الإشارة إلى أن الذين ينكرون الأضداد يعودون ليعترفوا بها لكن بشروط، فهذا "ابن درستويه" زعيم المنكرين يقول: «... فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعل، كما يجيء (فعل وأفعل)، فيتوهم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق

¹ فقه اللغة العربية، كاصد ياسر الزبيدي، مرجع سابق، ص 159-160.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 195.

³ فصول في فقه العربية، مرجع سابق، ص 336-337.

⁴ ينظر: شرح أدب الكاتب، الجواليقي أبو منصور، تقديم: مصطفى صادق الرافعي، مكتبة القدسي، القاهرة، د-ت. ص 251.

⁵ شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي، دراسة وتحقيق: مهدي عبید جاسم، دون ناشر، ط 01، 1409هـ/1986م، ص 84.

⁶ مجالس ثعلب، ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 04، 1400هـ/1980م، ص 349/2.

اللفظان، والسماع في ذلك صحيح من العرب، فالتأويل عليهم خطأ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار وقع في الكلام، حتى اشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السامع، والتأويل فيه خطأ، وذلك أن الفعل الذي لا يتعدى فاعله إذا احتجج إلى تعديته لم تجز تعديته على لفظه الذي هو عليه حتى يُغَيَّر إلى لفظ آخر، بأن يُزاد في أوله همزة، أو يوصل به حرف جر بعد تمامه¹، فهو وإن عدّد الأسباب فقد قال: (قد يجيء الشيء النادر من هذا)، فإنه بذلك يعترف بوجود الأضداد التي أنكرها سابقا ولو نادرا.

ويشترط "ابن دريد" في أنها لا بد أن تكون من واضع واحد، وعلى الرغم من وضعه هذا الشرط، فإن ألفاظ الأضداد تشكل حضوراً كبيراً في مؤلفاته، ففي (الجمهرة) مثلاً (الجون) بمعنى الأبيض، وبمعنى الأسود².

ومهما يكن من أمر الجدل الذي دار حول ظاهرة التضاد ووجودها، وحول الأضداد في اللغة إثباتاً وإنكاراً، فإننا نجد في كتب القدماء أبواباً عن الأضداد، فضلاً عن الألفاظ التي تزيّن صدور دواوينهم؛ فقد كتب "الثعالبي" (حفز أو أحفز)، (قسط أو أقسط)، وسمى فصلاً كاملاً بعنوان: (تسمية المتضادين باسم واحد)، ومثّل لهما بالجون للأسود والأبيض، والصريم لليل والنهار³.

¹ المزهر، مصدر سابق، ص 385/1.

² ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 01، 1987م، ص 497/1. مادة (ج و ن).

³ ينظر: فقه اللغة وأسرار العربية، مصدر سابق، ص 348.

المحاضرة التاسعة

التغير الدلالي/تغير المعنى.

اللغة كائن حي¹؛ لأنها « تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وهم من الأحياء، وهي لذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن، مثلما يتطور الكائن الحي ويتغير، وهي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموه وتطوره، وهي ظاهرة اجتماعية، تحيا في أحضان المجتمع، وتستمد كيانها منه، ومن عاداته وتقاليده، وسلوك أفرادها، كما أنها تتطور بتطوره، فترقى برقيه، وتنحط بانحطاطه²، كما أنها تنتقل من جيل إلى جيل مكتسبة بذلك دلالات جديدة، وهي في انتقالها « تؤثر وتتأثر، فتموت ألفاظ وتحيا أخرى، وتضيق ألفاظ وتتسع أخرى بدلالاتها³، وموت الألفاظ لا يعني أنه ينعدم استعمالها نهائياً، وتُحى من اللغة، وإنما تُبعث من جديد، وتتجدد دلالاتها، وتصبح لها استعمالات أخرى. وبما أنها ظاهرة اجتماعية، فإنها « عرضة للتطور المطرد في مختلف عناصرها: أصواتها وقواعدها ومنتها ودلالاتها، وتطورها هذا لا يجري تبعاً للأهواء والمصادفات، أو وفقاً لإرادة الأفراد، وإنما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة مطردة النتائج، واضحة المعالم محققة الآثار، ولا يد لأحد على وقف عملها، أو تغيير ما تؤدي إليه⁴.

والتغير الدلالي ما هو إلا أحد جوانب التغير اللغوي، وميدانه الكلمات ومعانيها التي لا تستقر على حال، بل هي في تجدد مستمر لا يتوقف، ومطالعة أحد معاجم العربية تبرهن على هذا التجدد، وتبين أن معاني الكلمات متغيرة من عصر إلى عصر، وهو أمر حتمي وجبري، بحيث لا يمكن لأحد إيقافه، ولذلك فهو يسير وفقاً لقاعدة أساسية واحدة هي أنه دائماً وأبداً يقع على مرحلتين⁵:

¹ اللغة العربية كائن حيّ، جرجي زيدان، دار الجيل، بيروت، ط 02، 1988م، ص 09، وينظر: اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مؤمن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 02، 2005م، ص 74.

² التطور اللغوي: مظاهره وعمله وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 03، 1417هـ-1997م، ص 09.

³ فصول في علم اللغة العام، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى، الجزائر، د - ت، ص 226.

⁴ التطور اللغوي: مظاهره وعمله وقوانينه، مرجع سابق، ص 09.

⁵ دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص 153-154.

الأولى: مرحلة التغير نفسه، أو الابتداع والتجديد؛ وهي بذلك عمل فردي، وإن تصادف أن يتفق أفراد لا حصر لهم على الابتداع في وقت واحد.

الثانية: مرحلة انتشار التغير؛ التي يترتب عليها استعمال الآخرين للمعنى الجديد، وهي مرحلة اجتماعية معتمدة على قوة التقليد الذي يضمن له الدخول تدريجياً في النظام اللغوي.

1- مفهوم التغير الدلالي:

إن أغلب المؤلفات اللغوية والدلالية الحديثة عند تناولها للتغير الذي يصيب الدلالة أو اللغة بصفة عامة، فإن مؤلفيها يستخدمون للتعبير عن ذلك مصطلحي: (التطور) أو (التغير)، فيقولون: "التطور الدلالي"، أو "التغير الدلالي"، إلا أن بعض الباحثين الذين استعملوا مصطلح (التطور) يرون أن أفضل مفهوم سائد لهذا المصطلح هو « التغير والانتقال من شكل إلى شكل آخر، أو من واقع إلى واقع...، غير أن هذا المفهوم ليس معيارياً؛ بمعنى أن التطور قد لا يكون بالضرورة انتقالاً إلى الأفضل، خاصة فيما يتصل بموضوع اللغة وتطورها¹؛ أي أن اللغة لا تتطور نحو مستوى متقدم رفيع، بل تنزل إلى درك من التغير والتبدل تبعاً للمستوى الحضاري والثقافي الذي عليه الأمة²، ولا يجب عندهم أن يفهم من كلمة (تطور) أن اللغة والدلالة بالتحديد تتجه نحو الأفضل دائماً في حركتها التطورية؛ بل المقصود أنها تنتقل من طورٍ إلى طورٍ أو حالٍ إلا حال؛ إذ أن « الحقيقة العلمية التي لا مرأى فيها اليوم هي أن كل الألسنة البشرية ما دامت متداولة فإنها (تتطور)، ومفهوم التطور هنا لا يحمل شحنة معيارية لا إيجاباً ولا سلباً، وإنما هو مأخوذ في معنى أنها تتغير إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدل نسبي في الأصوات والتراكيب من جهة، ثم في الدلالة على وجه الخصوص، ولكن هذا التغير هو من البطء بحيث يخفى عن الحس الفردي المباشر³، كما أن « استخدام اللغويين المحدثين لكلمة (التطور) لا يعني تقييم هذا

¹ التطور الدلالي لدى شعراء البلاط الحمداني، عفرأ رفيق منصور، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سوريا، 2008-2009م، ص 09.

² ينظر: التطور اللغوي التاريخي، مرجع سابق، ص 27.

³ اللسانيات وأسسها المعرفية، المسدي عبد السلام، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 38.

التطور والحكم عليه بالحسن أو القبح، فإنه لا يعني عندهم أكثر من مرادف لكلمة (التغيّر) «¹، وذلك للتعبير عن انتقال دلالة المفردة من معنى إلى آخر نتيجة عوامل وأسباب متنوعة ومتعددة.

2- عوامل التغيّر الدلالي وأسبابه:

إنّ البحث في التغيّر الدلالي وأسبابه من القضايا الشائكة والمتشعبة، نظرا لتشعب العوامل المؤدية إليه وتداخلها، لذا كان من الصعب الإمام بجميع جوانبها، أو حتى حصرها بصورة دقيقة، ولعل السبب الرئيس في تغيّر المعنى -حسب أولمان- هو التغيّر في العلاقة القائمة بين اللفظ ومدلوله، حيث يقول: « عرّفنا المعنى بأنه علاقة متبادلة بين الدال والمدلول...، ويقع التغير في المعنى كلما وُجد أي تغير في هذه العلاقة الأساسية »². وعموما فقد أجمع معظم اللغويين على أسباب كثيرة، يمكن إجمالها في نوعين هما³:

عوامل داخلية: تتعلق باللغة نفسها، وهي الأسباب أو العوامل الصوتية والاشتقاقية والنحوية والسياقية التي تميزها من خلال الاستعمال.

عوامل خارجية: تتعلق بالبيئة الاجتماعية والتاريخية والثقافية وال نفسية.

ويذكر "علي عبد الواحد وافي" معظم هذه الأسباب، حيث يرى أن اللغة تتأثر في تجددتها بعوامل كثيرة يرجع أهمها إلى ستة عوامل: « إحداهما: عوامل اجتماعية خالصة تتمثل في حضارة الأمة، ونظمها، وعاداتها وتقاليدها، وعقائدها، ومظاهر نشاطها العلمي والعقلي، وثقافتها العامة، واتجاهاتها الفكرية، ومناحي وجدانها ونزوعها... وهلمّ جرّا. وثانيهما: تأثر اللغة بلغات أخرى. وثالثتها: عوامل أدبية تتمثل فيما تنتجه قرائح الناطقين باللغة، وما تبذله معاهد التعليم والجامع اللغوية وما إليها في سبيل حمايتها والارتقاء بها. ورابعتها: انتقال اللغة من السلف إلى الخلف. وخامستها: عوامل طبيعية تتمثل في الظواهر الجغرافية والفيزيولوجية... وما إليها. وسادستها: عوامل لغوية ترجع إلى طبيعة اللغة نفسها، وطبيعة أصواتها وقواعدها ومنها »⁴.

¹ التطور اللغوي: مظاهره وعمله وقوانينه، مرجع سابق، ص 14.

² دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص 152.

³ ينظر: التطور الدلالي لدى شعراء البلاط الحمدي، مرجع سابق، ص 11.

⁴ اللغة والمجتمع، علي عبد الواحد وافي، مكتبة عكاظ، السعودية، ط 04، 1403هـ/1983م، ص 11.

ويضاف إلى ذلك عوامل أخرى منها « عوامل مقصودة متعمّدة، كقيام المجامع اللغوية، والهيئات العلمية بمثل ذلك، عند وجود الحاجة إلى خلع دلالات جديدة على بعض الألفاظ التي تطلبتها حياة اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية جديدة...، وهناك عوامل أخرى لا شعورية تتمّ دون تعمد أو قصد، منها: السياق المضلل الذي نسمع فيه الكلمة لأول مرة...، ومن عوامل التطور الدلالي سوء الفهم، وهو عامل له صلة بموضوع "القياس"؛ لأن الإنسان يقيس ما لم يعرف على ما عرف من قبل، ويستنبط على أساس هذا القياس، فيصيب حيناً، ويخطئ حيناً آخر، ويصل إلى الدلالة الصحيحة، ويخطئ حيناً آخر، فيستخرج دلالة جديدة...، ومن العوامل كذلك: تطور أصوات الكلمة، بحيث تصبح تلك الكلمة مماثلة لكلمة أخرى لها معنى آخر...، ومن العوامل التي تؤدي إلى التطور الدلالي أيضاً: اختصار العبارة، فتؤدي كلمة واحدة منها ما كانت تؤديه العبارة كاملة قبل اختصارها...، وهناك عامل آخر يسبب التطور الدلالي للكلمة، وهو كثرة دوراتها في الحديث...، وعامل الابتدال الذي يصيب الألفاظ في كل لغة، لظروف سياسية أو اجتماعية أو عاطفية»¹.

ويؤكد "إبراهيم أنيس" ما سبق؛ إذ يرى أن التغير الدلالي يعود إلى عاملين أساسيين هما: الاستعمال، والحاجة. أما الاستعمال، فيقصد به أنّ خضوع الألفاظ للاستعمال المتكرر بين الأفراد يجعلها عرضة للتغير نتيجة لعوامل يؤدي إليها هذا الاستعمال، منها: سوء الفهم، وبلى الألفاظ، وابتدالها، وأما الحاجة فتكون بسبب التطور الذي يحدث في المجتمعات في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية، فلا بد للغة من مواكبة هذا التطور والاضطلاع بمهمة التعبير². وقد التفت "ابن جني" من قبل إلى العامل الأول حين قال: « وما يكثر استعماله مُغيّر عما يقل استعماله، وإنما غيّر لأمرين أحدهما: المعرفة بموضعه، والآخر: الميل إلى تخفيفه»³.

¹ التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، مرجع سابق، ص 189-194.

² ينظر: دلالة الألفاظ، مرجع سابق، 134-151.

³ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط

ونظراً للتصنيفات المتعددة والمتفاوتة بين الإجمال والتفصيل، يمكن تصنيف تلك الأسباب على نحوٍ يوفق بين التصنيفات المتعددة، وهو كآتي:

1-2. الأسباب الداخلية (الأسباب اللغوية): وهي أسبابٌ نابعة من اللغة ذاتها، من

ذلك أنّ كثيراً من الألفاظ حينما تكون متقاربة في الاستخدام والاستعمال، فإن إحداها ستؤثر في الأخرى، وتلغي البون الدلالي بمرور الوقت، فتستخدم إحداها مقام الأخرى لا شعورياً، وهذا ما يسمى بـ "العدوى الدلالية"¹. ومن أمثلة ذلك في العربية اختفاء البون الدلالي بين كلمتي (الصراخ) و(الصياح)، حيث جاء في "فقه اللغة" للثعالبي أنّ «الصياح: صوت كل شيء، إذا اشتدّ، والصراخ والصرخة: الصيحة الشديدة عند الفرعة أو المصيبة»²، كما اختفى البون الدلالي بين (القعود) و(الجلوس) مع أنّ "ابن فارس" يرى أنّ القعود مختلفٌ تماماً عن الجلوس؛ إذ يقول: «إن في (قعد) معنى ليس في (جلس)...، فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس...»³. ومن صور العدوى الدلالية أيضاً: تعمّد الاختصار واقتصاد الكلام، حين يكون في الكلام ما يساعد على هذا الحذف؛ فمثلاً حين يقال: (الشّيخان) يقصد بهما: "أبو حنيفة وأبو يوسف"⁴، وقد سمّت السيدة "عائشة" رضي الله عنها (التمر والماء) بالأسودين⁵.

ومن الأسباب اللغوية كذلك: القياس الخاطيء، ويحدث هذا عادة ممن ليس لهم ثقافة لغوية، فيصوغون مواد لغوية يتوهمون أنّها موافقة لقواعد اللغة ومطابقة لقياسها، ثم تأخذ هذه المواد طريقها للاستعمال، وقد يأتي هذا القياس الخاطيء في لغة الأطفال، كما يكون كذلك في لغة الكبار، وهو ما نلاحظه في تلك «المواد اللغوية التي أوردتها الكتب التي تهتم ببيان الأخطاء الشائعة، مثل استخدام (مشتاق) مكان (شائق)، وقياس جمع (مدير) على جمع (كريم) فقالوا: مدراء، والخطأ في استخدام حروف التعديّة، واستخدام (قيّم) مكان (قوّم)، وتأنيث ما هو مذكر

¹ ينظر: علم الدلالة، بيير جيرو، مرجع سابق، ص 118.

² فقه اللغة، الثعالبي، مصدر سابق، ص 238.

³ الصاحبي، مصدر سابق، ص 60.

⁴ ينظر: دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص 172.

⁵ ينظر: الجامع الصحيح، البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق: عبد القادر شيبه الحمد، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط 01، 1429هـ/2008م، ص 71/2.

مثل (الرأس) و(البطن) وغيرهما، وكتوهُم أن كلمة (الولد) هي في الأصل للمذكر مع أنها تشمل المؤنث «¹. ومن ذلك أيضا إطلاق كلمة (الزوج)² على الرجل دون المرأة، وكلمة (العروس)³ على المرأة دون الرجل، وغير ذلك مما لا يسع المجال لحصره.

ومن العوامل اللغوية كذلك التطور الصوتي، إذ أن « الأصوات أيضاً يحدث فيها التطور عن طريق الإبدال والقلب المكاني، فيكون لذلك أثره في تغيير الدلالة وتطورها، كما حدث في تطور أصوات بعض الكلمات مثل: (الحثالة)، و(الحفالة)، بمعنى: الرديء، و(رَفَأً) و(رَفَحَ): أي دعا له بالرِّفَاء، والمعاقبة الصوتية بين الواو والياء التي وُلدت خصوصية في الدلالة في مثل: (ضَاعَ-يَضُوع) بمعنى: انتشر، و(ضَاعَ-يَضِيع) بمعنى: اختفى «⁴.

2-2. الأسباب الخارجية: وتتمثل في الأسباب التالية:

أ- الأسباب الاجتماعية والحضارية: للأسباب الاجتماعية أثر واضح وجلي في تجدد دلالة الألفاظ؛ بل يمكن اعتبارها السبب الأساسي فيه؛ لأن اللغة هي المعبر عن حالة المجتمع ومتغيراته، حيث يُلخّص "بيير جيرو" هذه الأسباب في قوله: « إن التغيير التقني والتشريعي، وتغيير الطبائع يؤدي إلى تغيرات في المعنى لا تُحصى، أو على كل حال إلى تعديل في العلاقات بين الدال ومضمونه المفهومي «⁵، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في الجوانب التالية:

■ نتيجةً للتطور العلمي التقني في العصر الحديث، ظهرت كثير من الدلالات الجديدة للألفاظ، حيث كان من إحدى الوسائل المتبعة لمواكبة هذا التطور أن « يلجأ أبناء اللغة إلى الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة، فيحيون بعضها، ويطلقونه على مستحدثاتهم، ملتجئين

¹ التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث، شاذلية سيد محمد، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان، 2010م، ص 32.

² ورد في القرآن الكريم إطلاق (الزوج) على المرأة، قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ سورة الأنبياء: الآية 90.

³ تطلق أيضا على الرجل حيث جاء في مادة (عرس): « وفي الحديث: فأصبح عروسا، يقال للرجل عروس كما يقال للمرأة، وهو اسم لهما عند دخول أحدهما بالآخر «، ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ص 135/6.

⁴ التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث، مرجع سابق، ص 32.

⁵ علم الدلالة، بيير جيرو، مرجع سابق، ص 113-114.

في هذا أدنى ملابسة»¹، ولا يغيب عن الذهن أن هناك تجددًا في طبيعة المسمى، « فكلمة (الريشة) مثلا، تطلق على آلة الكتابة، أيام كانت تُتخذ من ريش الطيور، ولكن مدلولها الأصلي قد تغير الآن، تبعًا لتغير المادة المتخذة منها آلة الكتابة، فأصبحت تطلق على قطعة المعدن، وكذلك قل في مدلول القطار...»². و(الحقيبة) كانت « كَالْبِرْدَعَةِ تُتَّخَذُ لِلْحِلْسِ وَالْقَتَبِ...، والحقيبة الرّفادة في مُؤَخَّرِ الْقَتَبِ، والجمع (الحقائب)...، وهي الزيادة التي تُجعل في مُؤَخَّرِ الْقَتَبِ، والوعاء الذي يجعل الرجل فيه زاده»³، ثم صارت ما نعرفه اليوم بمختلف الأنواع والأشكال والأغراض، إلا أن الإحساس باستمرار الوظيفة هو ما يدفع لإطلاق هذه المسميات.

كذلك تجدد المفاهيم والأفكار حول المسمى أو المدلول لا يمنع من استخدام الألفاظ إذا كانت هناك أدنى ملابسة، فمثلا مفهوم (الشنق) كما جاء في اللسان: «شَنَقَ الْبَعِيرَ يَشْنُقُهُ شَنْقًا وَأَشْنَقَهُ إِذَا جَذَبَ خَطَامَهُ...، وَشَنَقَ الْقِرْبَةَ وَأَشْنَقَهَا إِذَا أَوْكَاهَا وَإِذَا عَلَّقَهَا...، وَأَشْنَقْتُ الشَّيْءَ وَشَنْقْتُهُ إِذَا عَلَّقْتَهُ»⁴، أما اليوم فمعناه: القتل بالتعليق عن طريق حبل يُلفُّ على الرقبة. وكذلك كلمة (الذرة) كانت تعني: « صغار النمل...، قال ثعلب: إِنَّ مائةَ مِنْهَا وَزن حَبَّةِ شعير، فكأنها جزء من مائة، وقيل: الذرة ليس لها وزن، ويُراد بها ما يُرى في شعاع الشمس الداخل من النافذة»⁵، وبالطبع ليس هذا ما نعرفه عن الذرة الآن.

■ إن انتقال اللغة من جيلٍ إلى جيلٍ ينجم عنه تجددٌ في معاني المفردات، وظهور دلالاتٍ جديدة، وقديماً عرفت اللغة العربية الألفاظ المولدة التي هي ذات أصول عربية، ثم استخدمت ذات الألفاظ بعد ما عرف بعصر الاحتجاج في دلالات جديدة مثل ألفاظ: المبلغ، الحصّة، السلفة⁶.

¹ علم الدلالة، أحمد مختار، مرجع سابق، ص 238.

² التطور اللغوي: مظاهره وعمله وقوانينه، مرجع سابق، ص 190.

³ لسان العرب، مصدر سابق، ص 325/1. مادة (حقب)

⁴ المصدر نفسه، ص 187/10-188. مادة (شنق)

⁵ المصدر نفسه، ص 304/4. مادة (ذرة)

⁶ ينظر: العربية لغة العلوم والتقنية، شاهين عبد الصبور، دار الاعتصام، القاهرة، ط 02، 1406هـ/1986م، ص 350.

وقد لا يكون الانتقال من جيل إلى جيل هو السبب في تطوّر الدلالة فقط؛ بل أيضا اختلاف الطبقات الاجتماعية في الجيل الواحد والعصر الواحد قد يكون من عوامل تطور الدلالة، « فنحن نجد كلمات تُنسب إلى مجموعة اجتماعية معيّنة، ويكون لها معنى خاص في هذه المجموعة نظراً للسمات المميّزة والمشاركة بينها في الثقافة وطرق العيش، وهذا ما يعرف بالتنضيد الاجتماعي للغة في هذه المجموعة»¹.

■ للدين دورٌ كبير، وأثرٌ جليّ في تجدد الدلالة، فهو يأتي بتشريعات ومعتقدات وعبادات وأحكام لا عهد للمجتمع بها، فيخلع على الألفاظ دلالات جديدة تعبر عما جاء به، وهذا ما نجده بصورة واضحة في تلك الدلالات التي أعطاها الإسلام لعدد كبير من الألفاظ، حيث يقول "ابن فارس": « كانت العرب في جاهليتها على إرثٍ من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، ونُسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أُخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعقّى الآخر الأوّل»²، ومن أمثلة ذلك ألفاظ: المؤمن والمسلم والكافر، والإحسان والإيمان والصلاة والصوم والوضوء والتميم، وقس على ذلك الألفاظ المتعلقة بالفقه والعقيدة والأصول والمعاملات التي نقل الإسلام دلالتها، أو أُضيفت عليها دلالة جديدة، وقد صارت هذه الألفاظ محلاً للدراسة عند اللغويين قديماً وحديثاً.

■ إنّ تطوّر المجتمعات الحديثة في النواحي العلمية والتقنية أدّى إلى الاتصال بالغرب والحضارة الغربية، وهذا الاتصال تسبّب في دخول الكثير من الألفاظ الأجنبية بصورة أكبر، وكان لا بد من الوقوف أمام هذه الألفاظ الأجنبية عن طريق « استحداث كلمات جديدة، أو إشراب الكلمة العربية معنى الكلمة الأجنبية دون تغيير في صيغتها حيناً، ومع تغيير اشتقاقياً أحياناً أخرى، فليس هناك سبيل لمواكبة التقدم العلمي المتسارع بغير الاقتراض من الألفاظ الأجنبية مع إعادة صياغتها»³.

¹ التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث، مرجع سابق، ص 34.

² الصاحبي، مصدر سابق، ص 44.

³ التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث، مرجع سابق، ص 34-35.

ب- الأسباب النفسية: للألفاظ تأثيرها النفسي في الإنسان، وعادة ما يكون هذا التأثير دافعاً للتغيير في الأساليب اللغوية، فيُضفي ذلك دلالات جديدة على الألفاظ، كما يكون سبباً في استخدام الألفاظ في دلالات أخرى، فكثيراً ما يصوغ الإنسان عباراته مصحوبة بانفعالاته، ومعبرة عن حالته النفسية، فتُشكّل هذه العبارات ملمحاً من ملامح التجدد الدلالي، فمن منا مثلاً لم يسمع هذه العبارات: استقبلاً بارداً، صوتٌ دافئ، ضحكةٌ حلوة، كلامٌ حارٌّ، حرقٌ قلبي، فقتت كيدي، فقّع مرارتي،... وغيرها.

ومما يتصل بالأسباب النفسية ما يُعرف بالتلطف في التعبير واللامساس¹، ويُقصد به الابتعاد عن استعمال كلمات لها إيحاءات مكروهة وتعويضها بأخرى مستحسنة، أو استبدال اللفظ الحاد بلفظ أقل حدة وأكثر قبولاً، حيث « يوصف اللفظ المتروك أو المفيد الاستخدام بأنه من ألفاظ اللامساس (Taboo)، ويوصف اللفظ المفضل بأنه من باب التلطف في التعبير (Euphemism) »². وهذا العامل قد أطلق عليه « بيير جيرو » مصطلح (تورية ومحظورات)، فالألفاظ المتصلة بالقذارة والدنس، أو المرتبطة بالغريزة الجنسية، يلجأ الناس إلى تغليفها بتوريات تُخفف الحرج من ذكرها، فمكان قضاء الحاجة يُعبّر عنه بالخلاء والمرحاض والحمام وبيت الأدب، والجماع يُعبّر عنه بالنكاح. ومن التلطف في التعبير والبعد عمّا يؤدي المشاعر: تسمية الميت بالمرحوم، والراحل، والفقيد والمتوفى، وكذلك التعبير عن الموت بـ انتقال إلى رحمة مولاه أو إلى الرفيق الأعلى، وإن كان هذا الميت قد قُتل قصاصاً (شنقاً أو إعداماً)، وبعض النساء يُسمّين (الوَحْم): مرض العافية³.

ويدخل في هذا العامل أيضاً ما ذكره "أولمان" حول الخرافات اللغوية، والاعتقاد في سحر الكلمة، وذلك كتسمية الأطفال بأسماء وقائية (كالموت الصغير)، أو (ليس حياً)، أو (القذارة) و(الوسخ)، من أجل طرد الأرواح الشريرة⁴.

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 265.

² المرجع نفسه، ص 265.

³ التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث، مرجع سابق، ص 35.

⁴ ينظر: دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص 174-175.

3- التغيير الدلالي عند علماء العربية القدامى:

ليس من الصعب على الباحث في اللغة التدليل على عناية اللغويين قديماً بقضايا الدلالة والتغيير الدلالي بصفة خاصة؛ فلا يكاد يخلو كتاب في اللغة من مباحث في الجوانب الدلالية، ذلك أن العالم العربي قديماً، عندما اهتم بلغته اهتماماً بالغاً كان قد فهم جيداً الرسالة القائلة بأن « اللغة بالنسبة لأصحابها نصف الحياة وأداة التعبير، إن جمّدت بيئتها جمّدت معها الحضارة، وحضارة العرب معارف وفنّ وأدب، فالرسائل اللغوية مثلاً، تعطي أكبر دلالة على مدى انتماء العربي إلى وطنه، لأنها في أغلب مادّتها تعرض للحيوان كالخيل والإبل... »¹، ولعلّ أول ما يصادفنا في الدرس الدلالي العربي تلك الرسائل التي كانت نواة للمعاجم الموضوعية، وتبرز أسماء عديدة في هذا المجال نحويين ولغويين وبلاغيين وغيرهم، ولا يسعنا هنا إلا أن نذكر بعض هذه الأسماء على سبيل المثال لا الحصر، فنجد مثلاً "سيبويه" النحوي قد فطن إلى أحد عوامل التغيير الدلالي المتمثل في اختصار العبارة، وهو عامل لغوي صرف، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عما سُمّي عند البلاغيين (المجاز) ومناقشته بشكل يختلف عنهم، حيث يقول في ذلك: «أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك: هذه بنو تميم، وهذه بنو سلول، ونحو ذلك. فإذا قلت: هذه تميم، وهذه أسد، وهذه سلول، فإنما تريد ذلك المعنى، غير أنك إذا حذف المضاف تخفيفاً، كما قال عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾²، وَيَطُؤُهُمُ الطَّرِيقُ، وإنما يريدون أهل القرية وأهل الطريق، وهذا في كلام العرب كثير... »³، فقد ذهب "سيبويه" هنا إلى أن الحذف هو من أجل التخفيف، فهو بذلك يحاول أن يتوسّل بأدوات تيسر له تفسير التراكيب، فكان هذا التأويل، وهكذا كان "سيبويه" ممن يصحّح المعاني ويأخذ بأقرب الدلالات⁴.

¹ التفكير اللغوي الدلالي عند علماء العربية المتقدمين، حمدان حسين محمد، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط 01، 2002م، ص 138.

² سورة يوسف، الآية 82.

³ الكتاب، مصدر سابق، ص 246/3-247.

⁴ ينظر: الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، صلاح الدّين ززال، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 01، 1429هـ/2008م، ص 331.

وقد تجلّت هذه الظاهرة تجليًا حسنًا في مصنّف (الكامل) للمبرّد الذي كان مزيجًا من الآراء النّحوية والدلالية، وقد استطاع أن يكشف عن الظاهرة من خلال حديثه عن الأبيات الشعريّة وتفسيره لآيات قرآنيّة كثيرة، مبينًا أثرها من وجهة أنّها وسيلة يتوسّل بها اللّغوي لمعرفة المقاصد، فمثلا نرى "المبرّد" يقرّ بالأصل لتقريب المفاهيم، قائلا: « قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا؛ الْمَوْطَأُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْغَضِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ الثَّرَاوُونَ الْمُتَقِيهِفُونَ). قوله صلّى الله عليه وسلّم: (الموطأون أكنافا) مثل، وحقيقته أن التوطئة هي التذليل والتّمهيد، يقال: دابّةٌ وطيءٌ يا فتى، وهو الذي لا يحرك ركبته في مسيره، وفراشٌ وطيءٌ إذا كان وثيرا لا يؤذي جنب النائم عليه، فأراد القائل بقوله: (موطأ الأكناف) أن ناحيته يتمكّن فيها صاحبها غير مؤذي، ولا ناب به موضعه...، وتأويل (الأكناف): الجوانب؛ يقال في المثل: فلان في كنف فلان؛ كما يقال: فلان في ظلّ فلان، وفي ذرى فلان، وفي حيز فلان¹، وعلى هذه الحال يستمر "المبرّد" في تفسير مادّته « بذكر الأصول وتقليبها على وجوهها الكثيرة ليصل إلى المقصود، فيذكر كلمة (الكنف) وما دلّت عليه من معان كثيرة ليحقّق المعنى الذي أراد النص أن يرومه: وهو حسن الخلق بشكل عام والبعد عن رذيلة التكبر²».

ويقول في باب (ألفاظ الكنايات) وهي إحدى المحاور التي شكّلت مفهوم التغيّر: «وأهل الحجاز يرون (النكاح) العقد دون الفعل، ولا ينكرونه في الفعل، ويحتجون بقول الله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾³، فهذا الأشيع في كلام العرب، ويكون النكاح الجماع، وهو في الأصل كناية،

¹ الكامل في اللغة والأدب، المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق وتعليق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 03، 1418هـ/1997م، ص 07-05/1.

² الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مرجع سابق، ص 340.

³ سورة الأحزاب، الآية 49.

والكناية تقع عن الجماع، قال الله عزّ وجلّ: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾¹، فهذه كناية عن الجماع².

وإذا نظرنا إلى اللغويين العرب القدامى، فإننا نجدهم أشدّ اهتماماً بظاهرة التغيّر الدلالي، ولعل أبرز من قدّمها لنا بشكل كبير هو اللغوي "ابن فارس" من خلال كتابه (المقاييس)، وأيضاً (الصاحبي) الذي حوى في طيّاته العديد من الملاحظات الهامة في هذا المجال؛ حيث خصّص باباً للألفاظ الإسلامية، حاول أن يُبيّن أنّ هناك ألفاظاً انتقلت من معنى إلى آخر بسبب الحاجة الملحة، حيث يقول: « فكان ممّا جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق. وأنّ العرب إنّما عرفت (المؤمن) من الأمان والإيمان وهو التصديق. ثمّ زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمّي المؤمن بالإطلاق مؤمناً. وكذلك الإسلام والمسلم، إنّما عرفت منه إسلام الشيء ثمّ جاء في الشرع من أوصافه ما جاء. وكذلك كانت لا تعرف من (الكفر) إلاّ الغطاء والسّتر. فأما (المنافق) فاسم جاء به الإسلام لقومٍ أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نافقاء اليربوع. ولم يعرفوا في (الفِسق) إلاّ قولهم: "فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ" إذا خرجت من قشرها، وجاء الشرع بأنّ الفِسق: الإفحاش في الخروج عن طاعة الله جلّ ثناؤه³.

هذا، وإنّ المتأمل في التّراث اللّغوي العربي سيقف كثيراً عند عالم اللّغة "ابن جنّي" الذي جمع آراءه حول هذه الظاهرة في مختلف مصنّفاته وبخاصة (الخصائص)، فنجده - مثلاً - ينبّه إلى أحد أسباب انصراف الكلمة عن مدلولها الأصلي، وهو ما يسمّى في اصطلاح اللّسانيين المحدثين "اللامساس أو المحظور taboo"، وذلك حين يربطها بلفظة (الرّفث)، حيث يقول: « ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾⁴ أي: مع الله...، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنّهُ يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الدّاعية إليه، والمصوغة له...، و ذلك كقول الله عزّ اسمه: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى

¹ سورة البقرة، الآية 187.

² الكامل في اللغة والأدب، مصدر سابق، 655/2-656.

³ الصّاحبي، مصدر سابق، ص 45.

⁴ سورة آل عمران، الآية 52.

نِسَائِكُمْ»¹، وأنت لا تقول: رفثتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رفثتُ بها، أو معها، لكنّه لما كان الرّفثُ هنا في معنى الإفشاء، وكنتَ تعدّي أفضيتُ بـ (إلى) كقولك أفضيتُ إلى المرأة، جئتُ بـ (إلى) مع الرّفث، إيذاناً وإشعاراً أنّه بمعناه»².

وإلى جانب ما ذكره "ابن جني"، فإننا نلمح اللغويين من المعجمين يكثرّون الحديث عن الظاهرة و يحيلون عليها كثيرا وهذا طبيعي؛ لأن موضوع بحثهم كان المعنى، وعلى ذلك نظروا إلى المعنى من حيث مكوناته. فالسجستاني مثلا، يؤكد أنّ الألفاظ بإمكانها أن تنتقل من معنى إلى آخر بفعل عوامل؛ إذ يقول موضّحا ذلك: «(مأتم) وقالوا المأتم: الجماعة من النساء إن اجتمعن في فرح أو حزن، ويقال: رأيتُ مأتمًا من النساء مجتمعات في عرس وكذلك في مناحة...»³. ويؤكد "ابن دريد" الفكرة قائلا: «(الفوارق) الواحدة فارق، وهي قطع من السحاب تنفرق عنه مثل فرق الإبل، وهي النوق إذا أرادت الولادة فارقت الإبل وبعدت عنها حيث لا ترى فأنجحت...»⁴. ففكرة "ابن دريد" هذه تسير وفق قاعدة "ابن جني" السابقة، حيث نراه يصف في هذا الموقف كلمة (الفوارق) التي استعملت في موقف وصف المطر، ثم يربطها بالدلالات الأصلية أو المستخدمة لكي لا يفصل بين هذه الدلالات كلّها المتعلقة بالألفاظ.

وإذا أردنا أن نخطّ الرّحال عند البلاغيين، فنرى أنهم كانوا يتعاملون مع النصوص الأدبية من المنظور الفني، فأطلقوا الأحكام على أسس اعتمدها، ومن هذه الأسس التغيّر الدلالي، فهذا "الجاحظ" مثلا، قد عدّد معظم مظاهره وركّز عليها كثيرا بعدها أداة أساسية للوصول إلى تحقيق البيان والتبيين أو الفهم والإفهام، من ذلك قوله: «والعرب تقول للمسيء: (أظلم من حيّة)»⁵؛

¹ سورة البقرة، الآية 187.

² الخصائص، مصدر سابق، ص 307/2-308.

³ ثلاث كتب في الأضداد للأصمعي وللسجستاني ولابن السكّيت، نشرها: أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1912م، ص 142.

⁴ وصف المطر والسحاب، ابن دريد، تحقيق: عز الدين التنوخي، دار صادر، بيروت، 1992م، ص 10.

⁵ مجمع الأمثال، الميداني أبو الفضل أحمد بن إبراهيم النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، مصر، 1374هـ/1955م، ص 1/445.

لأنّ الحيّة لا تتخذ لنفسها بيتاً، وكلّ بيت قصدت نحوه هرب أهله منه، وأخلّوه لها»¹، ويضيف مبيّناً: «إن قام الشيء مقام الشيء أو مقام صاحبه، فمن عادة العرب أن تشبّه به في حالات كثيرة»²، حيث يرى أحد الباحثين أنّ «الجاحظ يطلعنا من خلال حديث الحيّة على واحد من مسالك التطوّر اللغوي في مجال الدلالة استناداً إلى لَمَحِ المشابهة بين كلمات المجال الدلالي الواحد، وهو المسلك الذي يفيد منه أصحاب الأدب في استعمال كلمة مكان كلمة أخرى»³. كما يرى "الجاحظ" أن الكلمة تنتقل من الخاص نحو العام، والعكس، فيقول: «وإنما سُمِّي شؤال شؤالا، لأنّ النوق شالت بأذناها فيه، فإن قال قائل: يتفق أن يكون شؤال في وقت لا تشول الناقة بذنبها فيه، فلم بقي هذا الاسم عليه، وقد ينتقل ما له لزم عنه؟ قيل له: إنما جعل هذا الاسم له سمّة، حيث اتفق أن شالت النوق بأذناها فيه، فبقي عليه كالسمّة»⁴.

ومن علماء العربية القدامى أيضاً، الذين تناولوا هذه القضية "ابن قتيبة" الذي أسس لمفهوم التغيّر في إطاره السيّاقى، حيث نجده يناقش هذه المسألة بحدّة إلى درجة أنّه كان يبيّن تلك المغالطات التي وقع فيها البعض في تفسير الكلمات، وقد وضع باباً في كتابه (أدب الكاتب) لهذا الأمر سمّاه: (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه)، إذ يقول في مثال منه: «من ذلك (أشْفارُ العَيْنِ) يذهب النَّاسُ إلى أنّها الشَّعْرُ النَّابِتُ على حروف العين، وذلك غلطٌ، إنّما الأشْفارُ حروف العين التي ينبتُ عليها الشَّعْرُ، والشَّعْرُ هو الهُدْبُ. وقال الفقهاء المتقدمون: في كلّ شُفْرٍ من أشْفار العين رُبْعُ الدِّيَةِ، يعنون في كلّ جَفْنٍ، وشُفْرُ كل شيء: حَرْفُهُ، وكذلك شَفِيرُهُ، ومنه يقال: (شَفِيرُ الوادي)، و(شُفْرُ الرَّحْمِ)، فإن كان أحد من الفصحاء يُسَمِّي الشَّعْرَ شُفْراً، فإنّما سمّاه بمَنبَتِهِ، والعرب تسمي الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب، على ما بيّنتُ في (باب تسمية الشيء باسم غيره)»⁵.

¹ الحيوان، الجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصطفى الباي الحلبي، مصر، ط 02، 1374هـ/1965م، ص 4/149.

² المصدر نفسه، ص 4/273.

³ مداخل في قراءة التراث العربي، عبد الحكيم راضي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 02، 2005م، ص 143.

⁴ البيان والتبيين، مصدر سابق، ص 1/169.

⁵ أدب الكاتب، ابن قتيبة محمد عبد الله بن مسلم الدّينوري، تحقيق وتعليق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د- ت، ص 21.

أما عن الأسباب الإسلامية في حدوث ألفاظ جديدة، فإن هذا يظهر بشكل كبير في مصنفه (غريب الحديث)، حيث يقول في ذلك: « الوضوء للصلاة: هو من الوضوء، والوضوء النظافة والحسن، ومنه قيل: فلان وضىء الوجه، أي نظيفه وحسنه...، والاستنجاء: التمسح الأحجار، وأصله من النجوة، وهو ارتفاع من الأرض، وكان الرجل إذا أراد قضاء حاجته تَسْتَرَّ بنجوة، فقالوا: ذَهَبَ يَنْغَوِّطُ، إذا أتى الغائط، وهو المَطْمُئِنُّ من الأرض لقضاء الحاجة، ثم سُمِّيَ الحَدَثُ نَجْوًا، واشتقَّ منه...»¹.

وهذا يدفعنا إلى الإشارة إلى أهم المؤلفات التي تتجلى فيها هذه الظاهرة، وليس بوسع أي باحث في هذا الميدان إغفاله، ألا وهو كتاب (الزينة في الألفاظ الإسلامية) لأبي حاتم الرازي (ت 322هـ)، وكما يظهر من عنوانه فإن مؤلفه قد أدرك تماماً أنَّ هناك كلمات إسلامية وكلمات عربية، وأنَّ الكلمات الإسلامية ما هي إلا الدلالات الجديدة التي أعطاهها القرآن للكلمات العربية، وقد كان في عرضه لمسائل الكتاب وتحليله لها إدراك لنواميس التجدد الذي أصاب هذه الألفاظ، واهتم بالنواحي التاريخية والاشتقاقية للألفاظ. كما بيّن الدلالة الحسية والمعنوية للألفاظ، حيث يقول في شرحه للدلالة (الغفور): « يقال: غَفُورٌ وَغَفَّارٌ وَغَافِرٌ، ثلاث لغات، وهي من المَغْفِرَةِ، والمَغْفِرَةُ السَّتْرُ، كأنه يستر ذنوب العباد إذا رضي عنهم، فلا يكشفها للخلائق...، وأصله من غَفَرَتِ الشَّيْءَ إِذَا غَطَّيْتَهُ»²، يتضح من شرحه انتقال الكلمة من الدلالة الحسية إلى الدلالة المعنوية.

كما نجد أنَّ لأبي هلال العسكري حديثاً في قضية التغيير الدلالي، ويبدأ هذا الحديث أساساً في أصوات الطبيعة وتأويلاتها، إذ يقول: «... وذلك أنَّ أصل (الحنين) في اللّغة هو صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت لأوطانها، ثم كثر ذلك حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر، كما يجري على السبب وعلى المسبب اسم السبب، فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها

¹ غريب الحديث، ابن قتيبة محمد عبد الله بن مسلم الدّينوري، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط 01، 1397هـ/1977م، ص 1/153-160.

² كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، الرازي أبو حاتم أحمد بن حمدان، تعليق: حسين بن فيض الله الهمداني البعيري الحرّازي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط 01، 1415هـ/1994م، ص 267.

في الكلمتين، ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما، فاعلم أنّهما من لغتين مثل: (القدر) بالبصرية، و(البرمة) بالمكيّة، ومثل قولنا (الله) بالعربية و(آزر) بالفارسية¹. ويظهر حديثه في الألفاظ الإسلامية بصفة خاصة، في (كتاب التلخيص) وهو أقرب إلى كتاب (الحيوان) للجاحظ. ويؤكد "أبو هلال العسكري" أنّ كثرة استعمال المفردات هو الذي يتحكّم في وجود الكلمة وحياتها من موتها وعدمها، وذلك حين يعرض لنا مفهوم (الفرج) في اللّغة، حيث يقول: «فَرْجُ الْمَرْأَةِ: يَسْمَى الْقُبْلَ، وَالْجَمْعُ قِبْلَةٌ، وَالْفَرْجُ وَالرَّكْبُ، وَالرَّكْبُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِأَصْلِ الْفَخْدِ الَّذِي عَلَيْهِ لَحْمُ الْفَرْجِ مِنَ الرَّجْلِ وَالْمَرْأَةِ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى سُمِّيَ فَرْجُ الْمَرْأَةِ رَكْبًا»².

4- مظاهر التغيّر الدلالي وأشكاله:

خلقت اللّغة من أجل الاستعمال الذي يعرضها لعدة مظاهر تتغيّر فيها معاني الألفاظ، فتنتقل اللفظة من معنى آخر، وكان لهذا التغيّر الدلالي مظاهر وأشكال متنوعة، من أهمّها:

1-4. التعميم: أي (تعميم الدلالة)³ أو (توسيع الخاص)⁴ أو (توسيع المعنى)⁵، ويقع هذا

النوع من أشكال التجدد الدلالي «عندما يحدث الانتقال من معنى خاص إلى معنى عام...»، ويعني توسيع المعنى أن يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل⁶. ويرى "ابراهيم أنيس" أنّ «تعميم الدلالات أقلّ شيوعاً في اللّغات من تخصيصها، وأقلّ أثراً من تطوّر الدلالات وتغيّرها»⁷.

ومن أمثلة تعميم الدلالة في العربية أنّ «أصل (الورد) إتيان الماء، ثم صار إتيان كلّ شيء ورداً»⁸، فلفظ (الورد) كان يطلق على نوع خاص من الإتيان وهو إتيان الماء، ثم عمّم على كل

¹ الفروق اللغوية، مصدر سابق، ص 28.

² التلخيص في معرفة أشياء العرب، أبو هلال العسكري، تحقيق: عزة حسن، دار طلاس، دمشق، ط 02، 1996م، ص 70.

³ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 154.

⁴ في علم الدلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997م، ص 232. الخاص هو: «الذي يتحلل فيقع على شيء دون أشياء» الصاحبي، مصدر سابق، ص 159.

⁵ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 243.

⁶ المرجع نفسه، ص 243.

⁷ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 154.

⁸ الصاحبي، مصدر سابق، ص 58.

ضروب الإتيان. و« كذلك رمضان، إنما سمي لرمض الماء فيه وهو في شدة الحرّ، فبقي عليه في البرد»¹.

ومثله أيضا الكلمات (شواة، الجبان، السبر)². فأصل كلمة (شواة) هو القائمة، وهي جزء من الجسد، وجمعها شوى، أي قوائم، ثم أصبحت تطلق على كل جزء من الجسد، ولذلك صار الإشواء: في سائر الجسد بعدما كان أصله في القوائم، فقليل: أشويته: أصبت شواه، بمعنى أصبت يده أو رجله دون القتل، ثم انتقل قول الإشواء للدلالة على إصابة أي جزء من الجسد دون القتل، وهذا دليل على عموم دلالة (الشواة) و(الإشواء). وكلمة (الجبان) كانت تطلق على الرجل الذي يهاب المقدم على القتال؛ أي التقدم في ساحات المعركة والحرب، ثم عممت دلالاتها لتطلق على كل رجل يهاب المقدم على كل شيء بالليل والنهار. أما كلمة (السبر) فقد انتقلت دلالتها إلى النظر إلى قدر أو مقدار أي شيء، بعدما كان يدل على النظر في مقدار غور الجرح؛ بمعنى أن أصل (السبر) هو سبر الجرح، ثم عمم على سبر كل شيء.

وأیضا كلمة (السيارة) كانت في الماضي تعني القافلة، ولكن توسع في معناها، وأصبحت تدل الآن على وسيلة النقل المعروفة. وكلمة (قطار) اليت تدل على قطار الإبل تشد على نسق واحد خلف واحد، وتوسع في معناها لتدل على قطار السكة الحديدية، وكذلك كلمة (البأس) كانت تطبق فقط على الحرب، ثم أصبحت تطلق على كل شدة، والأمثلة كثيرة

2-4. التخصيص: أي تخصيص الدلالة³ أو تضيق العام⁴ أو تضيق المعنى⁵؛ ويقصد به:

« تحويل الدلالة من المعنى الكلّي إلى المعنى الجزئي أو تضيق مجالها »⁶، حيث يحدث هذا النوع

¹ البيان والتبيين، مصدر سابق، ص 1/ 169.

² ينظر: كتاب الألفاظ، ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 01، 1998م، ص 90، 127، 399.

³ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 152.

⁴ في علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، مرجع سابق، ص 238. العام هو: « الباقي على عمومته، و هو ما وُضع عاماً، واستعمل عاتاً » المزهري، مصدر سابق، ص 1/ 426. ومثّل له الثعالبي قائلا: « كل ما علاك فأظلك فهو سماء، كل أرض مستوية فهي صعيد، كل حاجر بين الشيئين فهو مؤبق، كل بناء مربع فهو كعبة »، فقه اللغة، مصدر سابق، ص 43.

⁵ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 245.

⁶ المرجع نفسه، ص 245.

من التجدد الدلالي عندما « تُخَصَّصُ ألفاظ كان يُستعمل كل منها للدلالة على طبقة عامّة من الأشياء، فيدلّ كلّ منها على حالة أو حالات خاصّة، وهكذا يضيق مجال الأفراد الذي كانت تصدق عليه أولاً»¹. أمّا "السيوطي" فيسمّيه "العام المخصوص" ويعرّفه بأنّه: « ما وُضِعَ في الأصل عامّاً، ثم حُصِّصَ في الاستعمال ببعض أفرادهِ »²، من مثل لفظة (السبت) « فإنّه في اللّغة الدّهْرُ، ثم حُصِّصَ في الاستعمال لغةً بأحد أيّام الأسبوع، وهو فرد من أفراد الدّهْر »³.

ومن أمثلة تخصيص الدلالة كلمتا (الرّفْل) (الثّج) ⁴. فأصل معنى (الرّفْل) هو: الحُرْقُ في كل عمل؛ بمعنى الخروج عما هو معتدلٌ في كلّ عمل بالزيادة أو النقصان، ومنها: الحُرْقُ في اللبسة؛ إما بإطالته أو بتقصيره فيصير معيباً. ثم قيل (رِفْل) هو سحب الثياب خيلاء، وهنا فيه تخصيصٌ لدلالة (الرّفْل)؛ فبعدها كانت عامّة تدلّ على الحُرْقِ في اللبسة فضلاً عمّا هو أعم وهو الحرق في كل عمل، حُصِّصَتْ للدلالة على سحب الثياب تكبراً عن طريق إطالته خلافاً للباس العادي. وكذلك لفظة (الثّج) قد حُصِّصَتْ للدلالة على إهراق الدّم والتلبية، بمعنى انصباب الدّم، بعدما كانت تعني انصباب كل شيء سواء كان ماءً أو دمًا.

ومثله أيضاً كلمة (الحج) إذ كانت تعني القصد، فيقال: حج فلان أي قدم، وحججت فلاناً أي: قصدته، ثم استقر بها في القصد إلى مكة، والحج إلى البيت خاصة، وكلمة (الحرمة) بعد أن كانت تطلق على كل محرم لا يمس، ثم صارت تدل فقط على المرأة. وكذلك كلمة (الصلاة) كانت تدل على الدّعاء، ثم أصبحت تدل في الإسلام على الأقوال والأفعال المخصوصة المفتوحة بالتكبير، والمختمة بالتسليم بشرائط خاصة.

3-4. انحطاط المعنى: هو شكل من أشكال التغيّر الدلالي كثير الحدوث في اللغة، إذ «

كثيراً ما يصيب الدلالة بعض الانهيار أو الضعف، فتراها تفقد شيئاً من أثرها في الأذهان، أو

¹ علم اللّغة: مقدمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص 283.

² المزهري، مصدر سابق، ص 427/1.

³ المصدر نفسه، ص 427/1

⁴ ينظر: كتاب الألفاظ، مصدر سابق، ص 77، 195.

تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال من المجتمع الاحترام والتقدير «¹، ومن أمثلته: كلمة (الحاجب) التي كان لها دلالة سامية أثناء حكم العرب بالأندلس، ثم انحطت في العصر الحديث وأصبحت تستعمل الآن في معنى الخادم أو حارس الباب. وكذلك كلمة (بهلول) كانت بمعنى السيّد ثمّ ابتذل معناها لتدل على من يقوم بأعمال مضحكة. كما كان معنى (اليد الطويلة) السخاء والكرم، ثم صارت تدل على السارق فيقال: فلان يده طويلة أي سارق.

4-4. رقي المعنى: أو سمو الدلالة أو التغير المتسامي²، فكما يحصل انحطاط في بعض

دلالات الألفاظ يحصل هناك رقي، إذ « تتردد الكلمة بين الرقي والانحطاط في سلم الاستعمال الاجتماعي، بل قد تصعد الكلمة الواحدة إلى القمة، وتهبط إلى الحضيض في وقت قصير»³، ولكن هذا النوع من التغير أقل حدوثاً وشيوعاً من الانحطاط، حيث يقول "إبراهيم أنيس": « قد يصعد اللفظ فترقى دلالاته، ندره هذا في تطور الدلالات »⁴، ومن أمثلته: كلمة (رسول) التي كانت تدل على من يرسل في أي أمر كان، لكن عندما جاء الإسلام أخذت مفهوماً سامياً، فأصبحت تدل هذه الكلمة على الشخص الذي أوحى إليه برسالة وأمر بتبليغها. وكذلك كلمة (القماش) كانت تدل على ما يتناثر من متاع البيت أو ما شابه على الأرض من فتات الأشياء، ثم أصبحت تدل على نوع من التسيج المتقن الصنع.

4-5. انتقال الدلالة: يعدّ « أهم أشكال تغيّر المعنى، أوّلاً: لتنوّعه، وثانياً: لاشتماله على

أنواع المجازات القائمة على التخيلات »⁵، ويتمثل الفرق بين هذا النوع من التجدد الدلالي وبين النوعين السابقين في « كون المعنى القديم أوسع أو أضيق من المعنى الجديد في النوعين السابقين وكونه مساوياً له في النوع الحالي »⁶. وهو ما عبّر عنه بنقل المعنى أو تغيير مجال استعمالها⁷،

¹ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 156.

² علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر أبو شريفة وآخرون، دار الفكر، الأردن، ط 01، 1989م، ص 45.

³ علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 72.

⁴ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 158

⁵ علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، مرجع سابق، ص 243.

⁶ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 247.

⁷ المرجع نفسه، ص 247.

حيث إن دلالة الألفاظ فيه « تنتقل من مجال إلى آخر، وهي لا تنكماش فيتضاءل المحيط الذي تتحرك فيه بعد اتّساع وعموم، ولا يتحوّل مجالها كذلك من ضيق وخصوصية إلى تعميم وشمول لما ليس لها من قبل»¹، فهنا لا يوجد تخصيص ولا تعميم، وإنما تجدد دلالة اللفظ وانتقالها من الدلالة على شيء في مجال ما، إلى الدلالة على شيء آخر في مجال غيره، وذلك « لوجود علاقة أو ملمح مشترك بينهما سوّغا هذا الانتقال»².

أ- الانتقال من الحسّي (المادي) إلى المعنوي والعكس: من أمثلته انتقال كلمة (الغفور) من الدلالة الحسية إلى الدلالة المعنوية « يقال: عَفُورٌ وَعَفَّارٌ وَعَافِرٌ، ثلاث لغات، وهي من المغفرة، والمغفرة السّتر، كأنه يستر ذنوب العباد إذا رضي عنهم، فلا يكشفها للخلائق...، وأصله من عَفَرَتِ الشيء إذا غَطَّيْتَهُ»³، يتضح أنّ دلالة (غفر) انتقلت من الحسّي (الستر) إلى المعنوي (ستر ذنوب الخلائق). وكذلك لفظة (الجمل) وانتقالها من الدلالة الحسية إلى الدلالة المجردة، إذ انتقلت من دلالتها على الإبل إلى الدلالة على الجمال في الأشياء المتعددة.

ومن أمثلة الانتقال من المعنوي إلى الحسّي لفظة (الشّنب) التي كانت تعني في السابق صفاء الأسنان وجمال الثّغر، ثم استعملت حديثاً بمعنى الشّارب.

ب- الانتقال عن طريق الاستعارة: وذلك « حين تكون العلاقة بين المدلولين هي مشابهة»⁴، ومن أمثلتها أن العرب لم تكن تعرف من (الكُفر) إلاّ الغطاء والسّتر، وبعد مجيء الإسلام أصبحت تعني جحود نعم الله، فأما (المنافق) اسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، وكان الأصل من نفاقاء اليربوع. وهو حيوان يدخل من جحر ويخرج من جحر آخر، ولم يعرفوا في (الفِسق) إلاّ قولهم: (فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ) إذا خرجت من قشرها، وجاء الشّرع بأنّ الفِسق: الإفحاش في الخروج عن طاعة الله جلّ ثناؤه⁵.

¹ علم الدلالة العربي، فايز الداية، مرجع سابق، ص 314.

² علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، مرجع سابق، ص 242.

³ الزينة في الألفاظ الإسلامية العربية، مصدر سابق، ص 267.

⁴ علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، مرجع سابق، ص 242.

⁵ ينظر: الصّاحبي، مصدر سابق، ص 45.

ومن أمثلتها أيضا ما ذكره "ابن السكيت": « (وقع في سَلَى جَمَلٍ)¹ للذي يقع في أمر، وداهية لم يرى مثلها ولا وجه لها، لأنّ الجمل لا يكون لها سَلَى، وإمّا يكون للناقة. فشبه ما وقع فيه بما لا يكون ولا يُرى »². فهنا نرى أن عبارة (وقع في سَلَى جَمَلٍ) تقال لمن وقع في أمر لا مثل له، أو داهية لم يرى مثلها ولا وجه لها، وأصل هذا القول راجع إلى كون الجمل لا يكون له سَلَى، إمّا يكون للناقة، وعلى هذا الأساس شبه ما يقع فيه الإنسان من أمر عظيم لا يرى مثله، أو داهية لا وجه لها بسلى الجمل التي لا وجود لها أصلا إلاّ عند الناقة، بمعنى وقوع شخص في أمر لا يمكن رؤية مثله متوقّرف في معنى وقوعه في سَلَى لا يمكن رؤيتها أبداً على جمل، وذلك لوجود علاقة مشابهة بين المعنيين.

ج- الانتقال عن طريق المجاز المرسل: وذلك « حين تكون العلاقة بين المدلولين شيئا غير المشابهة »³؛ إذ إنّ علاقات المجاز متنوّعة ومتعدّدة⁴، ونكتفي بإيراد بعض علاقاته الموضّحة بأمثلة نحو: علاقة المجاورة وهي واحدة من العلائق التي تسمّى على أساسها العرب الشيء باسم الشيء؛ إذ يقول "الزجاجي": « لأنّ العرب قد تسمّى الشيء باسم الشيء إذا تعلق به، أو جانسه، أو ناسبه، أو جاوره »⁵ مثل: « الكأس: الإناء. والكأس: ما فيه من الشراب »⁶، فلفظة (الكأس) أطلقت على: الإناء، وعلى ما فيه من الشراب معا، ومردّ ذلك إلى علاقة المجاورة

¹ مجمع الأمثال، مصدر سابق، ص 360/2، وينظر: كتاب جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه: أحمد عبد السلام، خرّج أحاديثه: أبو هاجر محمد سعيد بن بسبوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1408هـ/1988م، ص 265/2.

² كتاب الألفاظ، مصدر سابق، ص 65.

³ في علم الدلالة، عبد الكريم محمد حسن جبل، مرجع سابق، ص 242.

⁴ ينظر تفصيل القول في المجاز وعلاقاته في: أسرار البلاغة في علم البيان، الجرجاني عبد القاهر، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1409هـ/1988م ص 342-354. ومفتاح العلوم، السكاكي يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1407هـ/1987م ص 362-368.

⁵ اشتقاق أسماء الله، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: الدكتور عبد الحسين مبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 02، 1406هـ/1986م، ص 35.

⁶ كتاب الألفاظ، مصدر سابق، ص 277.

القائمة بينهما. وكذلك « قيل قرية غناء؛ لأنّ الذباب يكثر فيها ويصوّت، وفي صوته عُنة¹، فهنا انتقلت دلالة الغناء من الذّباب إلى القرية نتيجة علاقة السببية؛ أي بسبب كثرة الذباب فيها الذي يغني ويصوّت.

¹ كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة محمد عبد الله بن مسلم الدّينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1405هـ/1984م، ص 2/609.

المحاضرة العاشرة

النظريات الدلالية (التصورية والإشارية).

إن النزوع نحو تأسيس نظري للمبحث الدلالي العام، كان ولا يزال دأب الدراسات التي تناولت مسألة (المعنى)، ورمت إلى بلورة أفكارها ضمن رؤى تنظرية تتوخى الشمولية في الدراسة والعالمية في الأهداف، فمصطلح "النظرية اللغوية" يدل على اكتمال في الرؤية وحصول النتيجة العلمية، غاية البحث وإطراد في السنن اللغوية، لكن المبحث الدلالي الحديث لم تكتمل حلقاته بعد، فلا زالت توجد الإضافات العلمية التي تقدم تأويلات جديدة لظاهرة لغوية تخص الدلالة، ومع ذلك تأسست نظريات مختلفة المنهج في دراسة (المعنى)¹، حيث سنقتصر في محاضراتنا على خمسة منها هي: التصورية، الإشارية، السياقية، الحقول الدلالية، التحليل التكويني.

أولاً: النظرية التصورية Ideational Theory:

1-التعريف بالنظرية:

تعدّ من أولى النظريات الدلالية التي اهتمت بالمعنى بوصفه كيانا نفسياً لا كيانا خارجياً، وأن بناء معاني التعابير اللغوية ليس سوى جزء من العمليات النفسية أو الذهنية التي تنبني عليها القدرة اللغوية الداخلية للمتكلم، في خطوة نحو الوقوف على القواعد المستنبطة في الذهن، المنظمة للمعارف²، فهي تتسم بالطابع التجريدي وترتكز على مبدأ التصور الذي يمثله المعنى الموجود في الذهن، وإرجاع الدلالات كلّها إلى تلك التصورات التي تحقّق الأثر العلمي³.

تعرف النظرية التصورية بالنظرية الفكرية أو النظرية العقلية Mentalistic Theory، ولعلّ تسميتها بالنظرية العقلية هو تركيزها على الأفكار والتصورات الداخلية، وأنّ اللغة مجرد وسيلة لإيصال الأفكار. أما تسميتها بالنظرية الفكرية فراجع إلى أنّ «الكلمة تشير إلى فكرة في

¹ ينظر: علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 81.

² ينظر: المعنى والتوافق مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، محمد غاليم، سلسلة أبحاث وأطروحات، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب المغرب، 1999م، ص 47.

³ ينظر: علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 85.

الذهن، وأنّ هذه الفكرة هي معنى الكلمة»¹. وتعود هذه النظرية إلى الفيلسوف الإنجليزي "جون لوك" Jhon Locke (1632-1704م) الذي يرى أنّ «استعمال الكلمات يجب أن يكون الإشارة الحساسة إلى الأفكار، والأفكار التي تمثلها تعد مغزاها المباشر الخاص»².

2- مبادئ النظرية:

من أهم الأفكار التي تقوم عليها هذه النظرية ما يلي³:

- اللغة هي وسيلة أو أداة لإيصال الأفكار، أو تمثيل خارجي ومعنوي لحالة داخلية، أنّ ما يمنح تعبيراً لغوياً معيّناً هو استعماله باطراد في التفاهم كعلامة على فكرة معينة.
- الأفكار الكامنة في ذهن كل واحد منا تملك وجوداً مستقلاً ووظيفة مستقلة عن اللغة، فإذا أراد أي منا الاحتفاظ بأفكاره لنفسه يمكنه حينئذ الاستغناء عن اللغة، وحاجتنا إليها تكمن في رغبتنا في نقل أفكارنا لبعضنا البعض.

● تفرض هذه النظرية أن يملك كل تعبير لغوي أو معنى متميّز فكرة يشترط فيها:

- أن تكون هذه الفكرة حاضرة في ذهن المتكلم.
- أن ينتج المتكلم التعبير الذي يجعل المتلقي يدرك أن الفكرة المعينة موجودة بالفعل في عقله في تلك اللحظة.

- أن يستدعي التعبير الفكرة نفسها في عقل المتلقي؛ ذلك أن النظرية تهتم بالأفكار أو التصوّرات الكامنة في عقول المتكلمين والمتلقين على حد سواء، بقصد تحديد معنى الكلمة، سواء اعتبر المعنى هو الفكرة أو الصورة الذهنية أو العلاقة بين الرمز والفكرة.

3- نقد النظرية:

تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات أهمها⁴:


¹ علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 85.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 57.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 57-58.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 58. وعلم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 86.

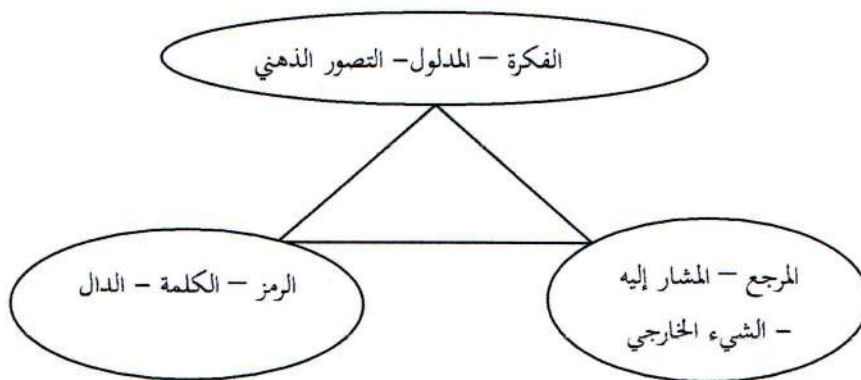
- تركيزها على التصورات أو الأفكار التي تعتبرها ملكا خاصا بالمتكلم، فكيف يمكنه نقلها إلى المتلقي بكل تفاصيلها خاصة وأن التصورات متباينة وعالم الأشياء غير متجانس، وهذا نقد موجه إليها من النظرية السلوكية. لكن روادها ردّوا بتأكيدهم على فكرة ارتباط الأفكار بالتصورات، فإذا قلنا: (طاولة) فكل من المتكلم والسامع يملك التصور ذاته للطاولة، وهذا التصور هو الذي يجعل التواصل ممكن بينهما. ورغم ذلك فقد تمتلك أكثر من صورة لعبارة واحدة، كما قد تتشارك عبارتان في الصورة نفسها.

- لا توجد صور ذهنية لكل الألفاظ، أي ليست كل الألفاظ قابلة للتصور، مثل الأدوات والحروف والكلمات التجريدية فلا تملك تصورا ذهنيا لها سوى حروفها المكونة لها، مثل: كيف، رغم، كي...


ثانيا: النظرية الإشارية Denotational Theory:

1- التعريف بالنظرية:

وتسمى أيضا بالنظرية المرجعية Referential Theory أو النظرية الاسمية في المعنى Theory of Meaning Naming كذلك من أولى النظريات التي اهتمت بالمعنى، وتعود أصولها إلى جذور فلسفية ومنطقية، ويرجع الفضل في منحها الصبغة العلمية للعالمين الإنجليزيين "أوجدن" Ogden و"ريتشاردز" Richards وذلك في كتابهما "معنى المعنى" (The Meaning of Meaning) من خلال مثلهما (المثلث الدلالي) الذي يميّز بين ثلاثة عناصر للمعنى أو الدلالة؛ هي الفكرة (المحتوى الذهني)، والرمز (الكلمة)، والمشار إليه (الشيء الخارجي)¹.



¹ ينظر: علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 83.

إنّ الكلمة في تصوّرها تتكون من جزأين هما: صيغة مرتبطة بوظيفتها الرمزية، ومحتوى مرتبط بالفكرة أو المرجع، ولا صلة مباشرة بين الكلمة كرمز والشيء الخارجي الذي تعبر عنه، كما أن هذا الأخير لا يجب أن يكون شيئاً محسوساً قابلاً للملاحظة (المنضدة) فقد يكون كذلك، كما قد يكون كيفية (أزرق)، أو حدثاً (القتل)، أو فكرة تجريدية (الشجاعة). ولقد استفادا في ذلك من فكرة الطبيعة المزدوجة للكلمة باعتبارها صيغة ومحتوى التي تعود لدي "دي سوسير" الذي يقول بالطبيعة المزدوجة للرمز الذي شَبَّهه بالورقة ذات الوجهين التي لا نستطيع تقطيع أحد الوجهين دون الوجه الآخر، كذلك لا يمكن فصل جانبي الرمز الواحد عن الآخر؛ لأنهما متصلان اتصال جانبي الورقة¹.

ومما تجب الإشارة إليه أن دراسة "أوجدن" و"ريتشاردز" تندرج ضمن التجاذب الفكري بين نظريتين في إدراك المعنى هما: النظرية التصويرية السابقة، والنظرية الإشارية التي تقوم على ربط المعنى بالموجودات الخارجية ربطاً مباشراً، وبالنسبة لهما فإنه يجب أن تسير دراسة المعنى في اتجاهين متكاملين وإن كانا مختلفين من حيث الأصول والأهداف، فتهتم بجانبين هما: جانب العلاقة بين الكلمات والأفكار (الموقف التصوري)، وجانب يبحث العلاقة بين الأفكار والأشياء؛ أي الربط بين الكلمات والأشياء التي ترمز إليها الكلمات بوساطة الأفكار (الموقف الإشاري)².

إنّ هذا التقسيم المتميز للمعنى يعدّ خطوة جريئة في عصره، وأعطى للمبحث الدلالي نفساً جديداً سوف يتولّد عنه نظريات جديدة وأفكار مهمة؛ إذ أن النظريات الدلالية المتأخرة تدور كلّها في فلك هذا المثلث، باعتبار أنّ معنى الكلمة في هذه النظرية هو إشارتها إلى شيء غير نفسها، وفي هذا توجّهان³:

- توجّه يذهب إلى أن معنى الكلمة هو ما تشير إليه، ومنه يتمّ الاكتفاء بدراسة جانبين من المثلث هما: الرمز والمشار إليه.

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 55.

² ينظر: في اللسانيات العامة: تاريخها طبيعتها موضوعها مفاهيمها، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 01، 2010م، ص 241-242.

³ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 55. وعلم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 83-

- توجهه يرى أن معنى الكلمة هو العلاقة بين التعبير وما يشير إليه، وعليه يجب دراسة الجوانب الثلاثة، ذلك أن الوصول إلى المشار إليه لا يكون إلا بوساطة الفكرة أو الصورة الذهنية.

2- نقد النظرية:

تم نقد النظرية من حيث¹:

- أنها تدرس الظاهرة اللغوية خارج إطار اللغة.

- أنها تقوم على أساس الموجودات الخارجية (المشار إليه)، ولكي نعطي تعريفا دقيقا للمعنى

لابد أن نكون على علم دقيق بكل شيء في عالم المتكلم، ولكن المعرفة الإنسانية أقل من هذا بكثير (أي مستحيل ذلك).

- أنها لا تتضمن كلمات (الأدوات) مثل: لا، إلى، لكن، أو...، ونحو ذلك من الكلمات

التي لا تشير إلى شيء موجود، هذه الكلمات لها معنى يفهمه السامع والمتكلم، ولكن الشيء الذي تدلّ عليه لا يمكن أن يُتعرّف في العالم المادي.

- أن معنى الشيء غير ذاته، فمعنى كلمة (تفاحة) ليس هو التفاحة؛ فالتفاحة تُؤكل والمعنى

لا يؤكل، والمعنى نتعلّمه لكن التفاحة لا يمكن.

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 56.

المحاضرة الحادية عشر

النظريات الدلالية (السياقية).

إن النفاذ إلى المعنى وبلوغ دلالة الخطاب لا تحكمه موجبات التركيب الأفقي فحسب، بل ظروف وملابسات فعل التلقي التي باختلاف حيثياتها تختلف الدلالة المتوصل إليها، أو على الأقل تتفاوت درجة المعنى وقوة التأثير، وهذا ما تنبني عليه نظرية السياق Contextual Theory لصاحبها الإنجليزي "جون فيرث" John Firth، والتي تعدّ من أهم وأشهر النظريات الدلالية الحديثة التي تعرضت للمعنى ومشكلاته في إطار منهجي محدّد المعالم، بل يعدّ منهجها من أكثر المناهج موضوعية ومقاربة للدلالة، لأنه يقدم نموذجاً فعلياً لتحديد دلالة الصيغ اللغوية، وقد تبنى كثير من علماء اللغة هذا المنهج حتى قيل: لا تفتش عن معنى الكلمة وإنما عن الطريقة التي تستعمل فيها.

1- تعريف السياق:

السياق لغة من الجذر (س و ق) جاء في اللسان: « ساق الإبل وغيرها، يسوقها سَوْقًا وسِياقًا وهو سَائِقٌ وَسَوَاقٌ شُدِّدٌ للمبالغة...، وقد انسَاقَتْ وتَسَاقَتْ الإِبِلُ تَسَاقًا إذا تَتَابَعَتْ...، والمساوِقةُ المتابِعةُ...»¹. أما اصطلاحاً: فهو « مجموع النص الذي يحيط بالجملة التي يراد فهمها، وعليه يتوقف الفهم السليم لها، أو هو المحيط اللساني الذي أنتجت فيه العبارة، ولا يشترط في تلك العناصر الحافة بالعبارة أن تكون قريبة، بل يمكنها أن تكون بعيدة في متن الخطاب»². وهو أيضا كل معلومة ضرورية وكافية لتبليغ حالة المتكلم إلى المتلقي باستخدام الخطاب (كلمات، جمل)، ومعناها هو المعنى الذي يتضمنه هذا الخطاب.

وتطوّر مفهوم السياق إذ لم يعد يقتصر على الجانب اللغوي في إيضاح دلالة الصيغة اللغوية، ووجدت جوانب أخرى قد تحسم معها الدلالة المقصودة للكلمة، كالوضع والمقام الذي يحدث فيه التواصل، أو الملامح الفيزيولوجية النفسية للمتكلم التي تصاحبه؛ ولعلّ أشمل تعريف

¹ لسان العرب، مصدر سابق، مادة (س و ق)، ص 166/10.

² دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، محمد إقبال عروي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط01، 1428هـ/2007م، ص 25.

لحدود السياق أنه « النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم بأوسع معاني هذه العبارة. إنّ السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلها والكتاب كله، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه، كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن»¹.

2- النظرية السياقية:

اهتمّ أعلام مدرسة لندن وعلى رأسهم "فيرث" بالمنهج السياقي في دراسة المعاني، وأكدوا على الوظيفة الاجتماعية للغة، التي كان لفرديناند دي سوسير فضل كبير في تأسيس هذه المدرسة الاجتماعية في الدراسات اللغوية، منطلقاً من نظرية "دوركايم" الاجتماعية التي ترى أن اللغة ظاهرة من بين الظواهر الاجتماعية².

وتتلخّص النظرية السياقية في كونها تنظر إلى المعنى على أنه وظيفة في سياق أو مركّب من العلاقات السياقية، فقد « صرّح "فيرث" بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي وضعها في سياقات مختلفة»³، ذلك أن معظم الوحدات الدلالية تقع مجاورة لوحدات أخرى، وتحديد معاني هذه الوحدات لا يكون إلا بالنظر إلى تلك الوحدات الأخرى؛ أي أن معاني الكلمات يتحدّد من خلال تحليل المواقف والسياقات التي ترد فيها سواء كانت لغوية أو غير لغوية⁴، فخارج السياق لا تتوفر الكلمة إلا على المعنى المعجمي، أما السياق فيضيف حقائق أخرى تشارك هذا المعنى المعجمي في تحديد الدلالة العامة للكلمة، حيث يقول "ستيفن أولمان": « السياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف، أو أنها قصد بها أساساً؛ التعبير عن العواطف والانفعالات»⁵، كما نجده يؤكّد على أن المعجمي يجب أولاً أن يلحظ كل كلمة في سياقها، ويدرسها في واقعها العملي،

¹ دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص 57.

² ينظر: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص 300-301.

³ علم الدلالة، أحمد عمر مختار، مرجع سابق، ص 68.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 68-69.

⁵ دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص 58.

ويستخلص من مجموع استعمالاتها العامل المشترك العام، فيسجله على أنه معنى الكلمة (وهذا المعنى هو المعنى المركزي للكلمة)، فاستخلاص هذا المعنى لا يتم إلا بعد جمع عدد من السياقات الكافية للمفردة، وحينما لا تزيد السياقات البقيّة أي إضافة للمعنى أو تغير كبير له عندها نستطيع رسم حدود معنى الكلمة¹ الذي « هو استعمالها في اللغة، أو الطريقة التي تستعمل بها، أو الدور الذي تؤديه»².

3 - نشأة النظرية السياقية:

تنسب هذه النظرية إلى رائد المدرسة الاجتماعية الإنجليزية "جون فيرث" John Firth (1890-1960م) والتي جاءت محصلة للدراسات اللغوية التي ظهرت في بريطانيا أواخر القرن 18م، فقد كانت له اهتمامات خاصة باللغات الشرقية لاسيما زمن تواجده بالهند وتأثره بالأعمال اللغوية الهندية القديمة، وكان تأثره واضحا بالدراسات اللغوية للعالم الأنثروبولوجي البولندي "برونسلاو مالينوفسكي" Malinowsky Bronslow (1884-1943) الذي توّجت أبحاثه بجملة نتائج لعل أهمّها أن « الحقيقة اللغوية الواقعية في اللغة هي المنطوق الكامل في إطار المقام، ولهذا كانت الجملة عنده أكثر أهمية باعتبارها أداة اجتماعية...، ولهذا قرر غير مرة أنّ المعنى هو الاستعمال»³، وكذلك أنّ « اللّغة ليست كما يرى التعريف التقليدي وسيلة من وسائل توصيل الأفكار والانفعالات أو التعبير عنها، أو نقلها (...) فمثل هذا لا يعدو أن يكون وظيفة واحدة من وظائف اللغة، ورأى أنّ اللّغة كما يمارسها المتكلمون في أي جماعة من الجماعات إنّما هي نوع من السلوك، ضرب من العمل، إنّها تؤدي وظائف كثيرة غير التوصيل»⁴.

لقد اتّبع "فيرث" "مالينوفسكي" في فكرة دراسة اللغة في مواقفها الفعلية، لكنه لم يقف عند حدود هذه الفكرة، بل صقلها وطوّرها لتستحيل على يديه نظرية لغوية تامة، تتناول العناصر

¹ دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص 59.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 68.

³ مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، ط01، 1432هـ/2011م، ص 325-326.

⁴ علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص 310.

اللغوية وفق مستوياتها المختلفة، إذ يقول: « أقترح تقسيم المعنى إلى سلاسل من الوظائف الجزئية، وسوف تعرف كل وظيفة بحسب استعمالها شكلاً أو عنصراً في لغة معينة من خلال علاقتها بنص ما، ويمكن القول بأن المعنى عبارة عن علاقات سياقية معقدة، وعلم الأصوات والقواعد والمعاجم والدلالة، كل واحد من هذه الأقسام يأخذ أجزاءه في النص المناسب المعقد¹، وعلى رأيه فإنه للوصول إلى معنى أي نص لغوي يجب²:

- تحليل النص اللغوي على مستوياته اللغوية المختلفة (الصوتية والفونولوجية، والمورفولوجية/الصرفية، والنظمية/النحوية، والمعجمي).
- تحديد سياق الحال أو الماخریات: شخصية كل من المتكلم والسامع، وجميع الظروف المحيطة بالكلام... إلخ.

- تبيان نوع الوظيفة الكلامية: تمنّ، إغراء...

- ذكر الأثر الذي يتركه الكلام (ضحك، تصديق، سخرية...).

وكمثال توضيحي نأخذ كلمة (ولد) في تركيب ما، سنجد أن معناها هو مجموع عدد من العلاقات والوظائف اللغوية وغير اللغوية والتي نحللها على النحو الآتي³:

- كلمة (ولد) مورفيم حرّ يتكون من فونيمات صامتة وصائتة، مرتبة بشكل مخصوص يحدد معناها ويعيّنه، وكل تغيير في ترتيب فونيمات الكلمة أو تبديل أحدها سيحدث غالباً معنى مختلفاً كأن تقول: (دلو) أو (وجد) بدل (ولد).

- كلمة (ولد) لها معنى صرفي (مورفولوجي) يتعيّن بتعدد سياقاته الصرفية المستعملة، فقد ترد هذه الكلمة اسماً مفرداً أو مثنى أو جمع تكسير، وقد ترد فعلاً وهكذا...، ويعد المعنى الصرفي جزءاً من معنى الكلمة الكلي.

¹ منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 01، 1976م، ص174.

² علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص 312.

³ ينظر: العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996م، ص133-135.

- أما المعنى النحوي، فيتعدّد كذلك بتعدّد موقع الكلمة في التركيب، فقد تأتي فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو خبراً...، ويعتبر معناها النحوي جزءاً من معناها الكلي.

- المعنى المعجمي لذات الكلمة يختلف بطبيعة الحال عن المعنى المعجمي لغيرها من الكلمات نحو: (بلد) فإذا استبدلنا كلمة (ولد) بكلمة (بلد) في الجملة (ولد نحيل)، تتكوّن لدينا جملة غير مستقيمة هي (بلد نحيل)، وهذا الإجراء سماه "فيرث": (احتمال الوقوع)، ويقابله مصطلح (التلازم Collocation) الذي يقصد به تلازم وقوع كلام مع آخر دون غيره نحو الشمس والنور، الليل والظلام، الحرّ والصيف.

- لكلمة (ولد) معنى اجتماعي يحدّده الاستعمال في بيئته الاجتماعية وظروفه المحيطة.

وهذا هو النمط التحليلي لنظرية فيرث السياقية التي تبناها الفرنسي "فندريس" مبرزا أهمية السياق في قوله: « أن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة يعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها؛ والسياق أيضاً هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية... »¹، ويمثل لذلك بالفعل (قصّ) في ثلاثة تراكيب بمعان مختلفة لا رابط بينها في ذهن المتكلم والسامع معاً، وهي: (الخياط يقص الثوب)، و(الخبر الذي يقصه الغلام صحيح)، و(البدوي خير من يقص الأثر)؛ فالفعل (قص) في التركيب الأوّل يعني: يقطع أو يشق، وفي الثاني: يروي أو يحكي، وفي الثالث: يتتبع²؛ فمعنى الفعل ذاته قد تغير بتغير السياقات التي ورد فيها، وذلك راجع إلى تفسير معنى الكلمات المكوّنة للجملة بعضها لبعض؛ فالكلمة تتأثر بما يصاحبها من كلمات، فتتّجه بها نحو معنى بعينه دون غيره، كما تؤثر هي أيضاً في تلك الكلمات دلاليًا.

ومن أعلام هذا الاتجاه أيضاً اللّغوي "جون لاينز" John Lyons صاحب شعار «أعطني النصّ الذي وجدت فيه الكلمة وأعطيك معناها»³؛ مؤكّداً بذلك أن السياق هو

¹ اللغة، فندريس، مرجع سابق، ص 231.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 228.

³ علم الدلالة، جون لاينز، ترجمة: مجيد عبد الحليم ماشطة وآخرون، مطبعة جامعة البصرة، العراق، 1980م، ص 23.

الأساس في معرفة معنى الكلمة. وكذلك اللغوي "بيار غيرو" Pierre Guiraud الذي يرى أنّ للكلمات وظائف لا معاني، وينفي أي معنى ممكن للكلمات خارج السياق. كما أن هناك من اتّبع هذا المسار اللساني من الفلاسفة، كالفيلسوف "فتغنشتن" Wittgenstein ومقولته المشهورة: « لا تبحث عن معنى الكلمة بل اجث عن استعمالها»¹، ومثله "برتراند راسل" Bertrand Racel بقوله: « الكلمة تحمل معنى غامضا لدرجة ما، ولكن المعنى يكشف فقط عن طريق ملاحظة استعماله، الاستعمال يأتي أولا، وحينئذ يتقطر المعنى منه »².

4- أنواع السياق:

حقيقة أن الفضل يعود إلى "فيرث" في إعادة الاعتبار للمعنى في الدراسات اللسانية الحديثة من خلال النظرية السياقية التي تؤكد على أن الطريق إلى معنى الكلمة ليس من خلال وصفه أو تعريفه، وإنما من خلال السياق اللغوي الذي وردت فيه، والموقف الحالي الذي استعملت فيه؛ وعليه فدراسة المعنى تتطلب تحليلا للسياقات المختلفة. وقد تم اقتراح أربعة سياقات هي: السياق اللغوي والعاطفي، والموقف، والثقافي³، لكن يمكن إدراج الأنواع الثلاثة ضمن السياق غير اللغوي، وعليه يصبح لدينا نوعين من السياق: سياق لغوي وسياق غير لغوي.

4-1. السياق اللغوي (Linguistic Context): يعتمد على العناصر اللغوية

التي تُستوحى منها القيمة الدلالية، فالكلمة يتحدّد معناها من خلال علاقاتها مع الكلمات الأخرى في النّظم، وهذا لا يشمل الجملة وحدها، بل يتعداه إلى النص كله، ويتطلب كذلك «ذكر جملة سابقة أو لاحقة، أو عنصر في جملة سابقة أو لاحقة أو في الجملة نفسها يحول مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير المعروفة له»⁴. وتمثّل له بالفعل (أكل) وتعدّد معانيه في السياقات التالية: يأكلُ الطعام (بمعنى التغذية)، يأكل الذئب الرجل (بمعنى الافتراس)، تأكل الدابة في الأرض (بمعنى الرعي)، أكل الإنسان لحم أخيه (بمعنى الغيبة)، أكل أموال اليتامى (بمعنى

¹ علم الدلالة، جون لاينز، مرجع سابق، ص 23.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 72.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 69-71.

⁴ النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط01، 2000م، ص

الاختلاس). وكذلك كلمة (يد) يختلف معناها في التعبيرات التالية: (أعلاها)، يد الرّجل (جماعة قومه وأنصاره)، يد الفأس ونحوه (مقبضه)، يد الريح (سلطانها)، يد الدهر (مدّ زمانه)، يد الطير (جناحه). وهكذا تظهر أهمية السياق اللغوي ودوره في تحديد المعنى وفهمه.

ومن السياق اللغوي ما يسمى بالرصف أو النّظم Collocation (المصاحبات اللفظية أو التلازم اللفظي) ويتمثل في توافق وقوع الكلمة مع كلمات أخرى تؤثر في معناها وتحدده، حيث يعرف بأنه الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة، أو استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين، يأتي استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى، ومن أمثلة ذلك ارتباط كلمة (منصهر) مع الكلمات: حديد، ذهب، نحاس، ، وليس مع (جلد) مطلقاً¹، وكذلك كلمة (عين) وما يصاحبها: عين الماء، عين الإبرة، عين الإنسان، لكنها لا تتوافق مع (الحائط) في قولنا (عين الحائط).

– عناصر السياق اللغوي: يمكن تمييز عناصر السياق اللغوي التالية:

1) التركيب الصوتي: وهو السياق الفونيمي الذي يشكل الكلمة، فمثلاً: (قام) من الناحية الفونيمية لها سياق فونيمي يشارك في تحديد معنى مفرداتها وهو تأليفها على الترتيب من الفونيمات: القاف والألف والميم، وأيّ تغير في أحد هذه الفونيمات أو اختلاف في ترتيبها ينتج عنه تغيير في المعنى، فإذا استبدلنا القاف نونا في أول (قام) نحصل على (نام)، واستبدلنا الميم لاما نحصل على (قال).

2) التركيب الصرفي: يتمثل في تركيب الصيغة الصرفية للكلمة، فاختلافها يتبعه اختلاف دلالتها، فلفظ (الولد): اسم مفرد مذكر مرفوع، يختلف عن كلمات أخرى لأسباب صرفية؛ فهو يختلف عن الولدان (صيغة اسم مثنى مرفوع)، وعن الولدان (اسم مثنى مرفوع)، وعن الأولاد (صيغة جمع تكسير)، وعن ولد (فعل ماض)، وعن الوالد (صيغة اسم فاعل)، وعن المولود (صيغة اسم مفعول)... إلخ.

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 74.

3) التركيب النحوي: أو البنية النحوية التي ترد فيها الكلمة باعتبارها وحدة نحوية يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية وعلاقات داخلية تؤلف فيما بينها آليات التركيب النحوي للغة، وهو ما أشار إليه "فيرث" عندما قال: « إنك ستعرف الكلمة عن طريق ما يصاحبها»¹، وينتج عن أي تغيير في البنية النحوية وعلاقات الكلمات ووظائفها ومواقعها داخل التركيب تغيير المعنى وتبدله. وهذه الفكرة قد أمسك بزمامها وبكل اقتدار "عبد القاهر الجرجاني" في نظريته (النظم) في عبارة تنم عن تفكير حدائثي يقول فيها: « إن الألفاظ المفردة هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن يُضَم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد»². ويمكن النظر إلى دلالات هذا التركيب من حيث:

– **دلالات نحوية عامة:** وهي المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب، مثل دلالة الجملة على: الخبر: محمد مسافر/ والنفي: لم يسافر محمد/ والتأكيد: إن محمداً مسافر/ والاستفهام: متى تسافر؟/ والنهي: لا تسافر/ والأمر: سافر، وغير ذلك من تمني وترجي وإنذار ونداء وشرط.

– **دلالات نحوية خاصة:** كدلالة تركيب الجملة على معان نحوية مثل: الفاعلية: نام الولد/ المفعولية: نوّم الولد/ الحالية: رأيت الولد نائماً/ الابتداء: الولد نائم...

4) النظام المعجمي: وهو أحد مستويات البنية اللغوية، ويقصد به العلاقة البنيوية الأفقية بين المفردات المعجمية الدلالية لا النحوية للعبارة، فصحة العبارة نحويًا لا تعني بالضرورة صحتها دلاليًا فقد تكون الجملة صحيحة نحويًا شاذة دلاليًا، نحو: (أسعف الطبيب الشجرة)، ويعود شذوذها إلى شذوذ العلاقة الدلالية المعجمية بين كلمة (الشجرة) وما قبلها، ذلك أن الطبيعي أن يكون الإسعاف لكائن حي لا للجماماد.

وهو يتمثل في مفردات المعجم وطبيعة نظام حقوله الدلالي، فنام الولد: يمكن تحليلها كالتالي: (نام) تختلف عن صحا، وعن استيقظ، وعن نهض، وعن نعس. (الولد) يختلف عن الجد والأب من ناحية الجيل، وعن الأم وال بنت من حيث الجنس والجيل... وهكذا.

¹ علم الدلالة، أف آر بالمر، ترجمة: مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م، ص 87.

² دلالات الإعجاز، مصدر سابق، ص 345.

4-2. السياق غير اللغوي (Linguistic Context): وهو يمثل الظروف

والملايسات والمواقف التي تم فيها الحدث اللغوي وتتصل به، ويضم السياق غير اللغوي سياقات أخرى وهي: السياق العاطفي، والسياق الثقافي، والسياق الموقف.

1) السياق العاطفي الانفعالي (Emotional Context): هو ذلك النوع من

السياق المحدد لدلالة الصيغة أو التركيب من معيار «درجة القوة أو الضعف في الانفعال، مما يقتضي تأكيداً أو مبالغة أو اعتدالاً»¹، إذ أن درجة الانفعال في الحديث تؤثر في تحديد المعنى، فهي تؤكد مثلاً دلالة الغضب أو دلالة الفرح الشديد أو دلالة الحزن..، فقد تعطي وحدتين لغويتين مشتركيتين في أصل المعنى انطباعين مختلفين لأنّ دلالتهما مختلفتان، نحو الفرق الدلالي بين اللفظين (يكره) و(يبغض) رغم اشتراكهما في أصل المعنى، وكذلك (يجب) و(يهوى). إن هذا النوع من السياق يحدّد طبيعة استعمال الكلمة بين دلالتها المعجمية والعاطفية ذلك أن المضمون النفسي يختلف من شخص إلى آخر، فربما ذكر كلمة معينة كالبحر مثلاً قد يثير في نفسك ذكرى حسنة، وقد يمثل ذكرى أليمة إذا وقع لك فيه حادث أو مشكل ما، وهكذا يختلف الانطباع باختلاف الأثر العاطفي الذي يحدثه الملفوظ اللساني، فالكلمة في السياق يكتنفها «جو عاطفي يحيط بها وينفذ فيها ويعطيها ألواناً مؤقتة على حسب استعمالها»².

2) سياق الموقف أو الحال أو الماجرى (Situational Context): هو

«الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة، مثل استعمال كلمة (يرحم) في مقام تسميت العاطس: (يرحمك الله) البدء بالفعل، وفي مقام الترحم بعد الموت: (الله يرحمه) البدء بالاسم. فالأولى تعني طلب الرحمة في الدنيا، والثانية: طلب الرحمة في الآخرة»³. وهو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي (أو الحال الكلامية) التي تكون طريقاً إلى دراسة العلاقات الموجودة بين السلوك اللغوي والسلوك الاجتماعي. ومن هذه العناصر: شخصية المتكلم والمخاطب،

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 70.

² اللغة، فندريس، مرجع سابق، ص 235.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 71.

والعلاقات التي تربطهما، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات...¹، ومثال ذلك: سؤال الأستاذ للتلميذ يكون للاختبار والتقييم، أما سؤال التلميذ للأستاذ فهو للاستفادة وزيادة العلم؛ فأطراف الموقف الكلامي تؤثر في تحديد المعنى، كذلك الموقف الذي يقع فيه الحدث الكلامي؛ فعبارة (السلام عليكم) تحية إسلامية، ولكن هذه العبارة قد تتحول إلى معنى المغاضبة والمقاطعة حين يتحدث النقاش بين شخصين ويأس أحدهما من إقناع صاحبه، فيذهب مغاضباً وهو يقول: (السلام عليكم). وأيضاً عبارة (حمداً لله على السلامة) تقال لمن قدم من سفر بدلالة الترحيب والحفاوة، لكنها تتحوّل إلى دلالة المعاتبة حين تصدر من غاضب على شخص غاب أو تأخّر.

3) السياق الثقافي (Cultural Context): ويقصد به القيم الثقافية والاجتماعية

التي تحيط بالكلمة فتأخذ ضمنها دلالة معينة، ويتطلب هذا النمط من السياق تحديد المحيط الثقافي الاجتماعي للفظ، فثقافة مجتمع ما تختلف عن ثقافة مجتمع آخر، بل وفي المجتمع الواحد نجد تبايناً ثقافياً اجتماعياً بين طبقاته ومختلف فئاته، فلكي نحدد معنى الكلمة يجب أن نحدد المجال الذي تنتمي إليه، وكمثال على ذلك كلمة (عقيلة) التي تعد في عريبتنا المعاصرة علامة على الطبقة الاجتماعية الراقية مقارنة بكلمة (زوجة) التي يستعملها المتكلم العادي أو من الطبقة المتوسطة، وكلمة (جذر) عند الفلاح تختلف عن دلالتها عند اللغوي وعن عالم الرياضيات، وأيضاً كلمة (التعدي) عند أهل اللغة لها دلالة تختلف عن دلالتها عند رجال الشرطة والقضاء، والأمر نفسه بالنسبة لكلمة (الصرف) التي تعني عند دارسي العربية وطلابها بمجرد لفظها: علم الصرف (العلم الذي تعرف به أحوال الكلمة من اشتقاق وتغيير وزيادة ونحوها)، في حين تعني عند أهل الهندسة عملية التخلص من المياه، لتشير في قطاع المال والاقتصاد إلى تحويل العملات النقدية².

5- ميزات النظرية: من أهم ما تميّزت به النظرية السياقية³:

¹ ينظر: علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص 310.

² ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 71. ومبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، 2008م، ص 299-300.

³ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 73.

- جعلها المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، ويعالج الكلمات باعتبارها أحداثا وأفعالا تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة.

- تقيدها بحدود دائرة اللغة في تحليلها اللغويّ وعدم خروجها عنها؛ أي دراسة العلاقات داخل اللغة، وبذلك نجت من النقد الموجّه للنظريات السابقة (التصورية والإشارية والسلوكية).

ويمكن أن اختصار أهمية هذه النظرية بمقولة "أولمان": « إن نظرية السياق إذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم المعنى. وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن. إنها مثلا قد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتا، كما أنها قدمت لنا وسائل فنيّة حديثة لتحديد معاني الكلمات...، وفوق هذا كله، قد وضعت لنا نظرية السياق مقاييس الشرح الكلمات وتوضيحها...، والحق أن هذا المنهج طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحيان إلا تحقيق جانب واحد منه فقط، ولكنه مع ذلك يمدنا بمعايير تمكننا من الحكم على النتائج الحقيقية حكما صحيحا¹».

6- مآخذ على النظرية: من الانتقادات التي وجهت لها²:

- عدم تقديم فيرث لنظرية شاملة للترتيب اللغوي، واكتفى بتقديم نظرية دلالية.

- لم يكن محددًا في استعماله لمصطلح السياق، وغموض حديثه عن الموقف، مع مبالغته في منح أهمية كبيرة جدا لفكرة السياق.

- عدم جدوى المنهج السياقي لمن تصادفه كلمة عجز السياق عن تحديد معناها، وبالتالي لا فائدة من إعطائه سياقات الكلمة حينها.

7- ملامح السياق في التراث العربي:

لقد أكّد اللسانيون لاسيما أصحاب المدرسة الاجتماعية اللندنية على أهمية السياق ودوره في تحديد دلالة الكلمة، وقبل أن يصل البحث اللغوي الحديث إلى هذه الحقائق اللسانية التي بلورت فكرة السياق في شكل نظرية قائمة بذاتها، كانت هذه الفكرة قد شغلت منذ زمن بعيد

¹ دور الكلمة في اللغة، مرجع سابق، ص 61.

² ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 73-74.

حيزا هاما في مدونتنا التراثية، فعلماء العرب قديما كانت لهم الأسبقية في هذا الباب، وعبارتهم الشهيرة (لكل مقام مقال) لخير دليل على تأصل هذه الفكرة واختمارها في أذهانهم، فأغلب ما توصل إليه اللسانيون الاجتماعيون المحدثون يتفق في الكثير منه مع ملاحظات العرب القدامى من اللغويين والمفسرين والأصوليين الذين لا يسعنا المقام إلى ذكرهم جميعا ولذلك سنقتصر على البعض منهم فيما يأتي:

فهذا "سيبويه" (ت180هـ) يبيّن أثر السياق في توجيه المعنى بقوله: « يقول الرجل: أتاني رجل يريد واحداً في العدد لا اثنين فتقول: ما أتاك، رجل؛ أي أتاك أكثر من ذلك، ثم يقول: أتاني رجل لا امرأة فتقول: ما أتاك، رجل؛ أي امرأة أتتك، ويقول: أتاني اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه فتقول: ما أتاك، رجل؛ أي أتاك الضعفاء، فإذا قال: ما أتاك، صار نفيّاً عاماً لهذا كله، فإنما مجراه في الكلام هذا»¹، فمن خلال تعدد السياقات تتعدد المعاني لأداة واحدة من أدوات النفي في العربية هي (ما). وكذلك "المبرد" (ت285هـ) الذي يظهر توظيفه للسياق وما يحويه من دلائل وقرائن تحدّد المعنى القصد من خلال كتاب (كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) لاسيما مقدمته القيمة². ونجد "عبد القاهر الجرجاني" (ت471هـ) في أكثر من موضع يربط فكرة النظم بالسياق انطلاقاً من تأكيده على الدلالة في التركيب وانعدامها خارجها، فهو يعدم أيّ معنى للكلمة مادامت منفردة إلا إذا ضمت إلى مجموع الكلم مع تناسق دلالاتها مع بعضها البعض، ذلك أن الألفاظ «لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، و لا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ»³، ويقول كذلك: « ليس الغرض بنظم الكلم أن توات ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»⁴.

¹ الكتاب، مصدر سابق، 22/1.

² ينظر: ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، المبرد، تحقيق: أحمد محمد سليمان أبو رعد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سلسلة رسائل تراثية، الكويت، ط 01، 1409هـ/1979م، المقدمة.

³ دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 54.

⁴ المصدر نفسه، ص 56.

ومن الأصوليين يطالعنا "ابن قيم الجوزية" (ت 751هـ) فبلفظ صريح للسياق يُعدّد لنا جملة وظائفه؛ إذ «السياق يرشد إلى تبيين الجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته»¹. وكذلك "الزركشي" (ت 794هـ) في معرض كلامه عن قسمي تفسير القرآن الكريم، جعل السياق السبيل إلى فهم أحد القسمين، فيقول: «وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق»²، وأحد الأمور المساعدة على التمكن من الدلالة عند مصادفة إشكال أو صعوبة إزاء ذلك. هذا ونرى "الشاطبي" (ت 790هـ) يفسّر لفظة (الظلم) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾³، بقوله: «إنّ سياق الكلام يدل على المراد بالظلم أنواع الشرك على الخصوص، فإنّ السورة من أولها إلى آخرها مقرّرة لقواعد التوحيد، وهادمة لقواعد الشرك وما يليه»⁴، ليبين لنا أهمية السياق في بيان معاني مفردات القرآن الكريم.

وأما عن سياق الحال فلعل من أوائل من لمس للمقام دورا دلاليا في العملية الإبلابية الإفهامية "الجاحظ" حينما قال: «وينبغي أن تعرف أقدار المعاني فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار الحالات، فتجعل لكل طبقة كلاما، ولكل حال مقاما، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار الحالات، واعلم أن المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال»⁵. وكذلك "ابن جني" (ت 392هـ) يعدّ من أئمة علمائنا القدامى لأهمية المقام، ومثال ذلك تحليله لقول الشاعر (من الطويل):

«تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا -
أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسِ!

¹ بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، السعودية، ط 01، 1425هـ، ص 1314/4.

² البرهان في علوم القرآن، عبد الله الزركشي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت، ط 01، 1410هـ/1990م، 313/2.

³ سورة الأنعام، الآية 82.

⁴ الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي أبو إسحاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1425هـ/2004م، ص 632.

⁵ كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، مصدر سابق، ص 135.

فلو قال حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس من غير أن يذكر صك الوجه لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرا، لكنه لما حكى الحال فقال: (وصكت وجهها) علم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها، ولو شاهدتها كنت بها أعرف وبِعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين¹، إذا حللنا قوله هذا وقارناه بما أتى به الغربيون في هذا المجال، للاحظنا أن "ابن جني" يشير إلى:

- أهمية الحدث الكلامي (قالت: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس).

- أهمية الحدث غير الكلامي (وصكت وجهها يمينها).

- أن معايشة الحدث الكلامي ليست كالإخبار عنه، بقوله: « ليس المخبر كالمعاني²، لأن الحضور والمشاهدة أبين للمعنى وأكثر فائدة في تقريب الصورة، أما الاكتفاء بالسماع أو الإخبار عن الحادثة اللغوية (أي نقل الخبر بواسطة) فلا يفني قصد المتكلم حقه.

- تأثير تقاسيم وملامح المشاركين وأفعالهم اللاكلامية في الحدث اللساني بقوله: « أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: رُبَّ إشارة أبلغ من عبارة...³».

وعليه يمكن القول بأن "ابن جني" في تحليل هذا النص قد أشار إلى مقومات سياق الحال التي بنى عليها "فيرث" نظريته، وغير هذا كثير منشور في متن مؤلفاته القيمة.

¹ الخصائص، مصدر سابق، 255/1.

² المصدر نفسه، 255/1.

³ المصدر نفسه، 257/1.

المحاضرة الثانية عشر

النظريات الدلالية (الحقول الدلالية).

أكدت الدراسات اللغوية المتطورة أنّ « التحليل الدلالي لبنية اللغة من الأمور الضرورية والأساسية لدراسة دلالة الكلمة، سواء أكانت الدراسة تاريخية أم مقارنة أم تقابلية »¹، ولذلك كان من الضروري البحث عن منهج يمتلك الأدوات الإجرائية لتحديد الدلالة في المستوى اللغوي الواحد، فبرزت مقاربات كثيرة في اللسانيات تهدف إلى البحث في الدلالة، وكان من أهمّها نظرية الحقول الدلالية²، وهي من أقدم النظريات في تحليل عناصر المعنى اللغوي، باعتبار أن بداياتها كانت إشارات وتلميحات متصلة باستعمال كلمة (حقل)، كما أنها تتخذ مسارا متميّزا للدراسة الدلالية غرضه « تصنيف المداخل المعجمية وفق علاقات دلالية مشتركة »³.

1- مفهوم الحقول الدلالية:

ليس من اليسر كما هو متداول أن يتفق الدارسون على تعريف دقيق لمصطلح من المصطلحات، وبخاصة إذا تعلّق الأمر بالمفاهيم الحديثة الظهور والاستعمال. ومن ثمّ، فإنّ تعريف الحقل الدلالي يعدّ كغيره من المصطلحات التي لم يتمكن الباحثون من التوصل إلى إعطاء تحديدها وتعريفاتها إلاّ بعد أبحاث عديدة وعمق نظر لدقائق مجالات المعنى، على الرغم من أن مصطلح (الحقل) « بالمفهوم اللغوي العام يقصد به المساحة من الأرض المخصّصة للفلاحة »⁴.

1-1. مفهومها عند الباحثين الغربيين: عرّف "ستيفن أولمان" الحقل الدلالي بأنّه « قطاع

متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة »⁵، ومفاده أنّ الحقل الدلالي يشمل قطاعا دلاليا مترابطا، مكوّنا من مفردات اللغة التي تعبر عن تصوّر أو رؤية أو فكرة معيّنة. ويعرفه

¹ درعيات أبي العلاء: دراسة دلالية- الألفاظ الخاصة بالإنسان وحياته الاجتماعية والاقتصادية-، عمار شلواي، رسالة ماجستير، مخطوط بمعهد اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995م، ص 28-29.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 29.

³ مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص 160.

⁴ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية-دراسة-، أحمد عزوز، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2002م، ص 09.

⁵ Meaning and style, Stephen Ullmann, Angleterre, Basil Blackwell. Oxford, 1973, P: 26-27.

"جون ليونز" أنه: « مجموعة جزئية لمفردات اللغة »¹، ومؤداه أنَّ الحقل يتضمَّن مجموعة كثيرة أو قليلة من الكلمات، تتعلَّق بموضوع خاص وتعبّر عنه. ويرى "جورج مونا" أنَّ الحقل الدلالي هو « مجموعة من الوحدات المعجمية التي تشتمل على مفاهيم تندرج تحت مفهوم عام يحدّد الحقل »²، أي إنّه مجموع الكلمات التي تترابط فيما بينها من حيث التقارب الدلالي، ويجمعها مفهوم عام تظلّ متصلة ومقترنة به، ولا تفهم إلاّ في ضوءه. كما يرى "جون دوبوا" Dubois Jean أنَّ تحديد الحقل في اللسانيات -حسب الافتراضات الإيستيمولوجية- هو البحث عن استخراج بنية المجال أو اقتراح بنائه³.

1-2. مفهومها عند الباحثين العرب: إنّ الدراسات اللغوية العربية الحديثة لم تعرّف

المصطلح إلاّ بعد اطلاعها على الدراسات الغربية، بل يمكن القول إنّ التعاريف المتناثرة في تلك الدراسات متماثلة ومتشابهة ومترجمة، على الرغم من أنّ الدراسة العربية قد عرفت الحقل الدلالية تطبيقاً وإجراءً في أكثر من مصدر، وعبر قرون متعاقبة.

وعموماً يمكن حصر ما بعض تعاريف الباحثين، حيث يعرّف "أحمد مختار عمر" الحقل الدلالي قائلًا: « الحقل الدلالي (semantic Field) أو الحقل المعجمي (Field Lexical) هو مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها. مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية، فهي تقع تحت المصطلح العام (لون) وتضم ألفاظاً مثل: أحمر، أزرق، أصفر، أخضر، أبيض... إلخ »⁴، يلاحظ أنّ هذا التعريف أكثر دقة وتفصيلاً من تعريف "أولمان" السابق للحقل الدلالي، فقد بيّن صاحبه ضرورة ارتباط الدلالات بين الكلمات الواردة في الحقل الواحد، والتي تنتظم تحت عنوان عام، ومثّل لذلك بالألوان في اللغة العربية.

¹ Sémantics :volume 01, John Lyons, Angleterre, Cambridge Université Press (CUP), 1977, P: 268.

² Dictionnaire de Linguistique, G. Mounin Paris , Quadrigé/ Press Universitaire de Français (PUF) , 1993,p: 65.

³ Voir : Dictionnaire de Linguistique, J. Dubois, paris, librairie la rousse, P: 83.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 80.

وعرّف "محمد علي الخولي" الحقل الدلالي بأنه: « صنف أو عنوان تدرج تحته مجموعة كلمات يتراوح عددها بين اثنتين وبضع مئات أو بضع آلاف، مثلاً: (سيارة) تنتمي إلى حقل المصنوعات، إذا أردنا تضيق الحقل، نُقلّ إنها تنتمي إلى حقل الوسائل المصنوعة، لنستثني وسائل النقل الحيوانية (مثل الخيول والجمال)، ويمكن تضيق الحقل أكثر، فنقول حقل وسائل النقل الجوية والبحرية»¹. أما "عبد القادر عبد الجليل" فيعرفه بأنه: « العمود الذي تدرج تحته وحدات لغوية تجمعها خصائص مشتركة كالألوان، والأمراض، والصفات، وغيرها، إذن هو كمية معينة لجزئية لغوية في حقل واحد »².

ويذكر "عبد الرزاق عبيد" تعريفاً لمصطلح (الحقل) فيقول: « أما في الدراسات المعجمية، فالمراد من معنى (الحقل) اصطلاحاً: إما البحث عن البنية المفترضة للمفردات التي يجمعها رابط ما، إما دراستها دراسة تأصيلية اشتقاقية »³، فهذا التعريف أضاف إلى جانب وضع مجموعة كلمات وفق مجال عام يجمعها، البحث عن بنية مفردات الحقل الدلالي والبحث في أصولها واشتقاقاتها. ويرى "سالم شاكر" أن الحقل الدلالي يقوم على فكرة العلاقات الترابطية التي ظهرت أول الأمر عند "دي سوسير"، الذي أشار إلى أن الدليل يخضع إلى نوعين من العلاقات الترابطية⁴:

أ. علاقة مبنية على الصيغة: فكلمة (تعليم)، وبالنظر إليها يدرك الباحث أنها متصلة معنى وشكلاً بـ (علم، تعلم، يعلم) وهو ما يعرف بالاشتقاق.

¹ علم الدلالة (علم المعنى)، محمد علي الخولي، دار الفلاح، الأردن، ط 01، 2001م، ص 174-175.

² علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2002م، ص 559.

³ الحقول الدلالية في المعاجم العربية: فقه اللغة للثعالبي أمودجا، عبد الرزاق عبيد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2006م، ص 213.

⁴ ينظر: مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاكر، ترجمة: محمد يجانن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م، ص 40، ومباحث في اللسانيات، أحمد حساني، مرجع سابق، ص 161.

ب. علاقة مبنية على المعنى (التقارب في المعنى): فكلمة (تعليم) توحى بكلمات أخرى، نحو: تربية، تكوين...، وهو ما يعرف بعلاقة التداعي؛ إذ مدلول الكلمة الأول يستدعي الثانية أو الثالثة لما بينها من ترابط دلالي.

وبهذه الأفكار وُفق "دي سوسير" في تحديد نمطين من تحليل العلاقات بين الدلالات اللغوية وهما:

أ. محاولة وضع بُنى صورية للمدلولات.

ب. محاولة وضع بُنى للحقول الدلالية.

ويعرّف "أحمد عزوز" الحقول الدلالية بأنها « مجموعة من الوحدات المعجمية التي تشتمل على مفاهيم تدرج ضمن مفهوم عام يحدد الحقل ويعبر عن مجال معين من الخبرة والاختصاص»¹.

فمعنى الكلمة بحسب هذه النظرية لا يُفهم إلا من خلال فهم « مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليا...، وهدف التحليل للحقول الدلالية هو جمع كل الكلمات التي تخصّ حقلاً معيناً، والكشف عن صلاتها الواحد منها بالآخر، وصلاتها بالمصطلح العام»². وفي هذا الشأن يذكر "عبد القادر الفاسي الفهري": « أن كل لغة تنتظم في حقول دلالية، وكل حقل دلالي له جانبان: حقل تصوري Conceptual Field، وحقل معجمي Lexical Field، ومدلول الكلمة مرتبط بالكيفية التي تعمل بها مع كلمات أخرى في نفس الحقل المعجمي لتغطية أو تمثيل الحقل الدلالي»³.

إذن فالحقل الدلالي يتكوّن من مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة، وبذلك تكتسب الكلمة معناها في علاقاتها بالكلمات الأخرى؛ لأنّ الكلمة لا معنى لها بمفردها، بل إنّ معناها يتحدّد ببحثها مع أقرب الكلمات إليها

¹ جذور نظرية الحقول الدلالية في التراث اللغوي العربي، أحمد عزوز، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، المجلد 21، العدد 85، 2002م، ص 78.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 79-80.

³ اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية، المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج - قسمان)، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، ط 01، 1986م، ص 370.

في إطار مجموعة واحدة، فلفظ (الإنسان) -مثلاً- الذي يعد مطلقاً، لا يمكن أن نعقله إلا بالإضافة أو بالنسبة إلى (حيوان)، ولفظ (رجل) بإضافته إلى (امرأة)، ولفظ (حار) لا يفهم إلا بإضافته إلى (بارد)، وهكذا...¹، ومن أمثله أيضاً: ألفاظ القرابة: جد، أب، ابن، عم، خال. ألفاظ الأثاث: كرسي، كنبه، سرير، أريكة. ألفاظ الألوان: أبيض، أخضر، أحمر، أزرق، بني. ألفاظ الفاكهة: برتقال، تفاح، مانجو، موز، مشمش. ألفاظ المركبات: سيارة، أتوبيس، قطار، طائرة، مركب.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحثين -غربيين وعرب- قد اختلفوا في تحديد اسم لهذا المصطلح؛ فيقولون: الحقل الدلالي، أو الحقل المعجمي، أو الحقل اللساني، أو الحقل اللغوي، أو المجال الدلالي، أو النظرية الحقلية... وغير ذلك².

2- لمحة عن بدايات نظرية الحقول الدلالية ونشأتها:

عرفنا أن مفهوم النظرية مرتبط بمفهوم كلمة (حقل)، إلا أنه « لا يعلم يقيناً من هو أول من وظّف لأول مرة مصطلح "الحقل الدلالي" في اللسانيات، ولكن حسب "دوشاك" (O.Duchek) التشيكوي، فإن "سطور" (A. Stor) يكون من الأوائل الذين استعملوا المصطلح في كتابه الذي صدر سنة 1910»³. وقد استعمل "تجنر" (Tegner) مصطلح "حقل" في مقالة له بعنوان "تقديم أفكار الحقل اللغوي" في عام 1877، ويعد "هومبلدت" (1767-1835) الجد الروحي الأعلى لهذه النظرية، واعتبر هو و "هوردر" (Herder) (1772) من روادها في ألمانيا⁴.

¹ ينظر: أصول تراثية في علم اللغة، مرجع سابق، ص 294.

² ينظر: أصول تراثية في علم اللغة، مرجع سابق، ص 09، نظرية الحقول الدلالية -دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده-، هيفاء عبد الحميد كلنتن، رسالة دكتوراه في اللغة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1422هـ/2001م، ص 29، وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 80، وعلم الدلالة (علم المعنى)، محمد علي الخولي، مرجع سابق، ص 174.

³ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 09.

⁴ ينظر: علم الدلالة، فريد عوض حيدر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 02، 1999م، ص 172-173، ونظرية الحقول الدلالية -دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده، مرجع سابق، ص 26. نظرية الحقول الدلالية والمعاجم المعنوية عند العرب، محمود جاد الرب، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 71، 1992م، ص 215.

وشيوع المصطلح بوصفه مفهوماً لغوياً يعود في البداية إلى "هوسرل" (Hussrl) و"دي سوسير"، اللذين يريان أن كل كلمة تحاط بشبكة من الخواطر والأفكار التي ترتبط من خلالها بالكلمات الأخرى، فهذه التدايعيات ترتبط بالمفهوم والصيغة، حيث تمتد إلى المعنى وإلى الشكل¹.

أما فكرة الحقول الدلالية فلم تتبلور إلا « في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي على أيدي العلماء الألمان والسويسريين، وبخاصة: Ispen (1923) "إيسبن"، و Jolles (1934) "جولز"، و Prozig (1934) "بروزيج"، و Trier (1934) "تراير"...، وقام علماء الأثنروبولوجيا الأمريكيون بتطبيقات متنوعة لهذه الفكرة، وبخاصة في مجالات القرابة، والنبات، والحيوان، والألوان، والأمراض»².

ويرجع الفضل إلى الألماني "جوست ترير" (Jost Trier) في تجميع أفكار النظرية، وبلورتها - بصورة متماسكة سنة 1930 - في منهج يتلخص في: أن مجموعة الألفاظ للغة معينة تكون مبنية على مجموعة متسلسلة لمجموعة كلمات أو حقول معجمية، وكل مجموعة منها تغطي مجالاً محددًا على مستوى المفاهيم (حقول التصورات)³، حيث «كان من أهم تطبيقاتها المبكرة ما قام به (ترير) للألفاظ الفكرية في اللغة الألمانية الوسيطة»⁴، بل يعدّ «مؤسس هذه النظرية»⁵، إلا أن ما «هو مؤكّد أنّ المصطلح لم يكن من إبداع "ترير"؛ لأنّه كان يستعمل الحقل المعجمي، الحقل اللساني للعلامات، الحقل المفهومي، الحقل، الدائرة المفهومية»⁶، على أنه يعدّ «أول من اخترع مصطلح "الحقل اللغوي"، كما دعا إلى البحث في قطاعات كاملة من الثروة اللغوية مع

¹ ينظر: نظرية الحقول الدلالية والمعاجم المعنوية عند العرب، مرجع سابق، ص 215-216.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 82-83.

³ Voir: Adrienne Lehrer, Semantic Fields and Lexical Structure, Adrienne Lehrer, Amsterdam, North Holland, 1974, P :15.

وينظر: علم الدلالة، كلود جرمان و رمون لوبلون، ترجمة: نور الهدى لوشن، منشورات قان يونس، بنغازي، ط 01، 1997م، ص 54.

⁴ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 82.

⁵ نظرية الحقول الدلالية - دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده-، مرجع سابق، ص 27.

⁶ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 09.

تقويم وتفسير التغيّر الذي يلحق الكلمات، من خلال ما تعكسه في النظر إلى الأشياء»¹، وذلك نظراً لانشغاله بالثروة اللفظية للغة الألمانية، وتتبعه للتغيرات التي تطرأ عليها بمرور الزمن، وهو ما كان سبباً في اهتمامه بالحقل².

هذا، وقد اتجهت هذه الدراسات اتجاهات مختلفة، ففي فرنسا مثلاً، تطوّر السيمانتيك التركيبي في اتجاه خاص، حيث ركّز Matore "ماطوري" وأتباعه على حقول تتعرّض ألفاظها للتغيّر أو الامتداد السريع، وتعكس تطوراً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً. إضافة إلى ذلك، فقد ساهم علماء آخرون في تطوّر هذه النظرية عن طريق تنظيم المادة اللغوية بحسب الموضوعات، وعُمل معجم كامل يضمّ كافة الحقول في اللغة، وتقدّم فيه المفردات داخل كل حقل على أساس تفرعيّ تسلسلي، حيث بذلت محاولات كثيرة لتصنيف معاجم للغات ولهجات أوروبية متعددة إلى أن تم الوصول إلى أول تحقيق علمي لأشهر معجم أوروبي مبكّر، صنّف على أساس الموضوعات أو المفاهيم... المعجم الذي قدّمه "Roget" لكلمات اللغة الإنجليزية وعباراتها بعنوان: Roget's Thesaurus of English Words and Phrases، وذكر في مقدمته أنه مرتّب لا على حسب النطق، ولا على حسب الكتابة، وإنما على حسب المعاني. واستمرّت المحاولات في هذا المجال إلى أن بلغت الدراسات إلى أفضل منهج تميّز بالتقدمية والطموح، وأقيم على تصنيف دلالي وصف بالعالمية هو ذلك الذي قدّمه Haling وWartburg (1952)، بل تعدّى ذلك إلى أحدث معجم يطبق نظرية الحقول الدلالية وهو معجم "Greek New Testament". أما الحقول أو المجالات الدلالية التي أقيمت الدراسات عليها فهي كثيرة، من أهمّها: ألفاظ القرابة، والألوان، والنبات، والأمراض، والأدوية، والطبخ، والأوعية، وألفاظ الأصوات، وألفاظ الحركة، وقطع الأثاث، والخواص الفكرية، والأيدولوجيات، والجماليات، والمثل، والدين، والإقطاع، ومؤيّدو البلاط، والخارجون عليه،

¹ نظرية الحقول الدلالية عند العرب: دراسة تأصيلية تطبيقية في كتاب الفرق لابن فارس اللغوي، حليلة عريف، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013م، ص 11.

² ينظر: نظرية الحقول الدلالية -دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده-، مرجع سابق، ص 28.

والأساطير والخرافات، والتجارة، والعداوة والهجوم، والاستقرار والإقامة، والحيوانات الأليفة، وصفات العمر، وأعضاء البدن...¹.

وأصحاب نظرية الحقول الدلالية يهتمون ببيان أنواع العلاقات الدلالية داخل كل حقل من الحقول المدروسة، فيحصرون تلك العلاقة في الأنواع الآتية: الترادف، الاشتمال، علاقة الجزء بالكل، التضاد، التنافر، وليس من الضروري أن يكون كل حقل مشتملاً عليها جميعاً، لأنه قد تضم بعض الحقول كثيراً منها، على حين تقل بعض منها في حقول أخرى². كما وسع بعض العلماء مفهوم الحقل الدلالي ليشمل: «الكلمات المترادفة والكلمات المتضادة، وقد كان A.Jolles أول من اعتبر ألفاظ المترادف والتضاد من الحقول الدلالية. الأوزان الاشتقاقية، وأطلق عليها اسم الحقول الدلالية الصرفية. أجزاء الكلام وتصنيفاته النحوية. الحقول السننغمية، وتشمل مجموعات الكلمات التي تترابط عن طريق الاستعمال، ولكنها لا تقع أبداً في نفس الموقع النحوي»³.

ومما سبق يمكن القول «إنَّ نظرية الحقول الدلالية تطوّرت على أيدي علمائها، ونمت بعد جهودهم المتواصلة، فكانت واضحة المعالم ومعروفة الحدود، ولم تعد نظرية فحسب بل أصبحت منهجاً له تطبيقاته في مجالات كثيرة، مثل: النص الأدبي، والترجمة، والتعليمية، وصناعة المعاجم، وما إلى ذلك من الميادين»⁴.

3- فكرة الحقول الدلالية لدى العرب:

إن العودة إلى التراث العربي عامة واللغوي خاصة، وقراءته في ضوء ما استحدثت من مناهج ونظريات، تكشف لنا أنّ العلماء اللغويين العرب القدامى قد تفتّنوا إلى فكرة الحقول الدلالية تطبيقاً وممارسة في وقت مبكر جداً، على الرغم من أنّهم لم يعرفوا النظرية بالمفهوم المتداول عند الدارسين العرب والغربيين في العصر الحديث، ويعود ذلك إلى أنّ «منهج تصنيف المدلولات

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 83-85.

² ينظر: مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، مرجع سابق، ص 305.

³ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 80-81.

⁴ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 11.

حسب الحقول الدلالية صار أكثر المناهج حداثة في علم المعاني، لأنه يتجاوز تحديد البنية الداخلية لمدلول الكلمات بكشفه عن بنية تؤكّد القرابة الدلالية بين مدلولات عدد منها»¹.
 فقد عرف علماء اللّغة القدامى الحقول الدلالية انطلاقاً من اللّغة نفسها؛ « إذ تضمّنت تصنيفاً شاملاً يدهش المتأمل منذ عهودها القديمة حتى ظهور الإسلام»²، وذلك من خلال تلك الرسائل اللغوية الصغيرة التي جمع فيها أصحابها ألفاظاً كثيرة تتعلّق بموضوعات معيّنة كخلق الإنسان والنبات والحيوان... إلخ. واستمرّت في التدرّج حتى ارتقت إلى مصاف المعاجم، وسُمّيت بمعاجم الموضوعات أو المعاني³، والتي كانت بدورها اللبنة الأساسية لبدائيات التأليف المعجمي، كما يمكن أن نطلق عليها رسائل الحقول المعجمية⁴، وبهذا العمل يتبيّن أن اللّغويين العرب قد أرسوا دعائم نظرية الحقول الدلالية، وإن لم يعطوها هذا الاسم أو المصطلح، باعتبار أن «التصنيف للغة إلى حقول يعدّ منهجاً عربياً أصيلاً»⁵؛ إذ لا يمكن لأحد من الدارسين أن يشكّ في أنّ العرب لم يقلّدوا فيه غيرهم، وكان من إبداعهم، خاصّة « إذا علمنا أنّ هذا النوع من التأليف لم تعرفه الأُمّة اليونانية والرومانية، ولم تشهد مثيله أوربا إلا في الفترات المتأخّرة، والغريب هو أن النظرة إلى كتب الموضوع الواحد أو كتب المعاني لم توفّ حقّها، ذلك أنّها درست باعتبارها حلقة عابرة يُجتاز منها إلى القواميس الشاملة»⁶.

ويقول "محمد حسن حسن حبل" في تعليقه عن أحقية وجود فكرة الحقول الدلالية عند العرب قديماً والتي تجسّدت في معاجم المعاني أو الموضوعات: « وتعلّقنا أن الحقول الدلالية معروفة في التراث اللغوي العربي منذ القرن الثاني والثالث الهجريين (الثامن والتاسع الميلاديين) فيما سُمّي حديثاً معاجم الموضوعات ومعاجم المعاني، وأقدم ما بين أيدينا منها هو "الغريب المصنّف" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ)... ومعاجم المعاني تجمع الألفاظ المعبّرة عن معنى ما

¹ درعيات أبي العلاء، مرجع سابق، ص 36.

² فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، مرجع سابق، ص 307.

³ ينظر: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، عاطف مذكور، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1987م، ص 237.

⁴ ينظر: الأصول (دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/2000م، ص 296.

⁵ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 31.

⁶ المرجع نفسه، ص 32.

في باب واحد (الشجاعة والجبن، الكرم والبخل)، وقد تُرتب تلك الألفاظ حسب درجة تحقُّق المعنى. أما في نظرية الحقول الدلالية الأوروبية فإن الغالب أن ترتب الألفاظ ترتيباً منطقيًا أو نوعيًا. وعندني أن المعنى يعرف بوضوح أكثر في معاجم الموضوعات العربية، وبدقة أكثر إذا رُتبت حسب درجة تحقق المعنى، وإن كانت الطريقة الأوروبية للحقول الدلالية نافعة أيضا¹.

ولعلّ هدفهم من هذه التصنيفات؛ أي معاجم المعاني كان تعليميًا بالمعنى الواسع للمصطلح؛ لأنها «تعتبر أداة تمدّ الكاتب بالكلمات التي يراها أكثر ملاءمة من غيرها لعرض أفكاره في دقة وأناقة حول موضوع معين، فهي تساعده على اختيار وانتقاء ما يناسب أفكاره من كلمات للتعبير بها عمّا يختلج في صدره»²، ويؤكد "عمار شلواي" ذلك قائلا: «فأصحاب المعاجم الموضوعية لم يكونوا على وعي بنظرية الحقول الدلالية، وكان الهدف من معاجمهم تعليميًا، وكعامل مساعد للمؤلف والشاعر...»³، وليس غريباً أن نجد مؤلّفي المعاجم يصرّحون بهذا الهدف التعليمي، لما شعروا به من مسؤولية اتّجاه اللغة العربية، واتّجاه الأجيال من أجل تعلّمها وتعليمها، وهي الغاية التي دفعت كلّ واحد إلى المساهمة بما وسعه جهده في بناء صرح علوم العربية، وبالتالي بناء المعارف والعلوم في الحضارة العربية الإسلامية، فالهمذاني (ت320هـ) في مقدمة كتابه "الألفاظ الكتابية" يقول: «ووجدت من المتأخّرين في الآلة قوماً أخطأهم الاتّساع في الكلام، فهم متعلّقون في مخاطباتهم وكتبهم باللفظة الغريبة والحرف الشاذ، ليطميروا بذلك من العامّة، ويرتفعوا عند الأغبياء عن طبقة الحشو. والخرس والبكم أحسن من النطق في هذا المذهب الذي تذهب إليه هذه الطائفة في الخطاب. وألفيت آخرين قد توجّهوا بعض التوجّه، وعلوا عن هذه الطبقة، غير أنّهم يمزجون ألفاظاً يسيرة - قد حفظوها من ألفاظ كُتّاب الرسائل - بألفاظ كثيرة سخيفة من ألفاظ كتاب العامّة، استعانة بها، وضرورة إليها، لحنّة بضاعتهم، ولا يستطيعون تغيير

¹ المعنى اللغوي: دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً، محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 01، 2005م، ص 160-161.

² أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 29.

³ العرب ونظرية الحقول الدلالية، عمار شلواي، مجلة المخبر-أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 03، 2006م، ص 321.

معنى بغير لفظه لضيق وسعهم، فالتكلف والاختلال ظاهران في كتبهم ومحاوراتهم، إذ كانوا يؤلفون بين الدرّة والبعرة في نظامهم»¹.

ثم يضيف قائلاً: « فجمعت في كتابي هذا لجميع الطبقات أجناساً، من ألفاظ كتّاب الرسائل والدواوين البعيدة عن الاشتباه والالتباس، السليمة من التععير، المحمولة على الاستعارة والتلويح، على مذاهب الكتّاب وأهل الخطابة -دون مذاهب المتشدّقين والمتفصحين، من المتأدبين والمؤدّبين المتكلفين البعيدة المرام، على قربها من الأفهام، في كل فنّ من فنون المخاطبات، ملتقطة من كتب الرسائل، وأفواه الرجال، وعرصات الدواوين، ومحافل الرؤساء، ومتخيّرة الألفاظ من بطون الدفاتر، ومصنّفات العلماء، فليست لفظة منها إلاّ وهي تنوب عن أختها في موضعها من المكاتبة، أو تقوم مقامها في المحاورة: إما بمشاكلة أو بمجانسة أو بمجاورة. فإذا عرفها العارف بها وبأماكنها التي توضع فيها كانت له مادة قوية وعوناً وظهيراً»². فمنهج "الهمداني" في النص واضح، وكذا الغرض التعليمي الذي من أجله ألّف كتابه، وهو الوصول إلى معرفة المعنى الدقيق للفظ ومكان وضعه، ومرادفه حتى يحسن الكاتب التعبير عن أفكاره وأحاسيسه.

وتضيف الباحثة "سوهيلة دريوش" في هذا الصدد: « ما يمكن قوله أن العرب لم يتحدّثوا عن هذه الفكرة (أي الحقول الدلالية)، ولا توجد أية إشارة في مؤلّفاتهم - في حدود علمي - تذكر معايير التصنيف، وكان اهتمامهم منصبا على حصر أكبر قدر ممكن من الكلمات ضمن المجال الواحد، سواء أكان ذلك مما له علاقة بالإنسان أم الحيوان أم بالنبات، وغيرها من المواضيع التي تناولتها مؤلّفاتهم، ومهما يكن فإنه لا يحقّ لنا مقارنة كتاب ألف منذ أكثر من عشرة قرون بكتاب أو نظرية ظهرت منذ أقل من قرن، أثارنا نقيّم الطالب الذي ينجح في حل مسألة رياضية بعد تلقّيه للدرس بنفس التقييم الذي نخصّ به من ينجح في حلّ هذه مسألة دون أن يتلقّى دروساً؟. وعلى هذا لا يصحّ أن نسلبهم حقّ السبق إلى الفكرة تطبيقاً، لا يهّم الهدف من عملهم أو وعيهم به، وإنما الأهم من ذلك توصلهم إلى هذا النوع من التأليف، كما أن القدامى

¹ الألفاظ الكتابية، الهمداني عبد الرحمن بن عيسى، مكتبة المليجي بميدان الأزهر الشريف، مصر، 1931م، ص 10-11.

² المصدر نفسه، ص 11-12.

كان شغلهم الشاغل التطبيق، ولا نجد التنظير في مؤلفاتهم إلا نادرا¹، فالباحثة ترفض المقارنة بين أعمال اللغويين العرب القدامى وبين أعمال الغربيين المحدثين في مجال الحقول الدلالية - وأظنها تعمم ذلك إلى باقي المجالات اللغوية والعلمية - وذلك لعدة اعتبارات تتمثل في:

أ. الفارق الزمني بين الأعمال العربية القديمة وأعمال الغربيين الحديثة.

ب. عدم وجود تراث سابق لأعمال العرب كانوا قد أخذوا منه، بل كل ما أَلّفوه كان مما

جادت به عقولهم، على عكس الغربيين (مع احتمال اطلاعهم على التراث العربي).

ج. اهتمام العرب القدامى بالجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري مقارنة بالغرب.

وعلى الرغم من أنّ علماء اللغة العربية القدامى كانوا مبدعين غير مقلّدين في مجال لغة

التصنيف وفقا للحقول الدلالية، مؤكّدين أسبقيتهم للأمم الأخرى في هذا النوع من التأليف، إلا أنّ جهودهم هذه لم تسلم من النقد في جوانب عدّة منها²:

أ. عدم اتباع منهج معيّن في جمع الكلمات.

ب. عدم المنطقية في تصنيف الموضوعات وتبويبها.

ج. عدم الاهتمام ببيان العلاقات بين الكلمات في داخل الموضوع الواحد، وذكر أوجه

الخلاف والشبه بينها.

د. قصورها الواضح في حصر المفردات حتى بالنسبة للمعاجم المتأخرة منها.

وذلك في مقابل المحاولات الغربية الحديثة التي تميّزت بما يلي³:

أ. مجيئها في وقت تطوّرت فيه أبحاث اللغة ومناهجها، واستعانت بأحدث الأجهزة التي

تساعد في جمع المادة وتصنيفها.

ب. ضم جهود العلماء والباحثين، وتعاونهم في عمل المعجم، وإنهاء عصر العمل الفردي

بعد أن صارت معجمية اللغات فنّا ينوء بحمله الفريق فضلا عن المؤلف الفرد.

¹ الفروق اللغوية في المعاجم العربية: كتاب "الفروق في اللغة" لأبي هلال العسكري أنموذجا، سوهيلة دريوش، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، 2011م، ص 70.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 110.

³ المرجع نفسه، ص 110.

ج. إقامة المعجم على أسس علمية منطقية، سواء في التصنيف، أو في تحديد أشكال العلاقات داخل الحقل المعجمي الواحد.

د. الاهتمام ببيان العلاقات الموجودة بين كلمات الحقل الواحد، ووضع هذه العلاقات في صورة خصائص أو ملامح تمييزية تتلاقى وتتقابل في الحقل الواحد.

هـ. تعميم الدراسة، وشمولها عددا من اللغات في وقت واحد، ولذا كانت دراسة الحقول في أول أمرها دراسة مقارنة.

غير أن هذا «لم يمنع من أن الدراسات اللسانية المعاصرة استندت إلى التراث، والإفادة التي توصل إليها الغربيون في هذا المجال تجلّت واتّضحت في إعادة صياغة تلك الجهود المؤسسة لنظرية الحقول الدلالية ومعاجم المعاني»¹.

ومهما يكن من أمر، فإنّ المكتبة العربية قد زخرت بمؤلفات المعاجم التي جسّدت فكرة المجال الدلالي، ويكفي أن نذكر في هذا الصدد "معجم المخصص" لابن سيده لنذكر التقارب بينه وبين المعجمات الموضوعية الحديثة التي تبني على أساس الحقول الدلالية، على الرغم من الفارق الزمني الذي يفصله عنها، فهو «عمل ضخّم يضع صورة شاملة للغة العربية، فجمع الكلمات حول بعض المحاور الرئيسية المختلفة، و وضع ما يتعلق بالسماء والنجوم في فصل، وكذلك الأرض وأجواؤها، والإنسان وما يتعلق به من أسماء وأعضاء وصفات وأخلاق، ووضع النباتات وأنواعها في فصل وكذلك المسائل النحوية والصرفية، وهو عمل لا يخرج عن تطبيقات نظرية الحقول الدلالية»². وقد سار في ذلك على أساس التدرج المعتمد على المنطق والعقل، حيث يوضح ذلك فيقول: «فأما فضائل هذا الكتاب، من قبل كيفية وضعه فمنها تقديم الأعم فالأعم على الأخص فالأخص، والإتيان بالكليات قبل الجزئيات، والابتداء بالجواهر والتقنية بالأعراض على ما يستحقه من التقديم والتأخير، وتقديمنا كم على كيف، وشدة المحافظة على التقييد والتحليل»³.

¹ نظرية الحقول الدلالية عند العرب، مرجع سابق، ص 16.

² جذور نظرية الحقول الدلالية في التراث العربي، مرجع سابق، ص 78.

³ المخصص، مصدر سابق، ص 10/1.

وعليه لا بدّ من الإقرار أنّ هذا التصنيف الدقيق والمنطقي الذي يدعو إلى الدهشة والإعجاب يدلّ على المستوى الفكري الذي بلغته العقلية العربية، والتي قلّما وصلت إليه الأمم في مثل هذا الطور المبكّر من تاريخ حياتها¹، وفكرة التصنيف عينها قديمة في التأليف العربي، إذ نلني "الجاحظ" يشير إلى جانب منها في كتابه (الحيوان)، حين صنّف الموجودات في الكون قائلاً: « إنّ العالم بما فيه من الأجسام على ثلاثة أنحاء: متّفق، ومختلف، ومتضادّ، وكلّها في جملة القول: جماد ونام.. ثمّ النامي على قسمين: حيوان، ونبات، والحيوان على أربعة أقسام: شيء يمشي، وشيء يطير، وشيء يسبح، وشيء ينساح، إلّا أنّ كلّ طائر يمشي، وليس الذي يمشي، ولا يطير يسمّى طائراً. والنوع الذي يمشي على أربعة أقسام: ناس، وبهائم، وسباع وحشرات»²، والجاحظ بهذه الإشارة « موقّق في التحليل التكويني أو السيمي للمعنى الذي أصبح منهجاً متداولاً لدى كثير من الباحثين»³.

ولا ريب في أنّ اللغويين العرب القدامى حينما جمعوا اللغة من مصادرها الأصلية، ومنابعها الصافية، وتمييزهم بين أرباب الفصاحة، وانتهاهم من البحث الميداني، غلبت عليهم نزعة التصنيف والتنظيم والتبويب، فأخذ كلّ عالم يجمع مادّته في الموضوع الذي يوّدّ التصنيف فيه⁴، وهذا العمل هو من التأليف الخاص الذي يعنى بالحدق الشامل والإدراك لمختلف صورته؛ لأنّ العامّة لا يعينهم من اللغة إلّا القدر الضئيل الذي عليه يعيشون، وبه يتفاهمون⁵، وتوّجت مرحلة التجميع للألفاظ العربية، بالخطوة الأولى لهذا التصنيف وهي مرحلة الرسائل الكثيرة التي احتوت كلّ واحدة منها على ألفاظ خاصة في مجموعات دلالية صغيرة تتعلّق كلّ منها بموضوع مفرد في موضع مفرد، وهي رسائل من صميم الحقول الدلالية، وإن لم يشر القدماء إلى المصطلح⁶.

¹ فقه اللغة وخصائص العربية، محمد مبارك، مرجع سابق، ص 308.

² الحيوان، مصدر سابق، ص 26/1-27.

³ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 19.

⁴ ينظر: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، عز الدين اسماعيل، دار النهضة العربية، بيروت، د- ت، ص 295.

⁵ ينظر: المعاجم اللغوية بين ماضيها وحاضرها، أبو زيان طالب، مجلة المجمع العلمي العربي، سوريا، يناير 1965م، ص 311.

⁶ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 20.

وتشكّل رسائل (اللين) و(المطر) لأبي زيد الأنصاري، و(النبات) و(الشجر) و(خلق الإنسان) للأصمعي (ت216هـ)، و(الخيل) لأبي عبيدة معمر بن المثنى، أهم الأعمال التي طبعت مرحلة تدوين اللغة، فهي « رسائل صغيرة ساهمت في وضع اللبنة الأولى للمعاجم العربية كما عرفت لنا بعد ذلك »¹، بالإضافة إلى « رسائل في (النخل) و(الكرم) و(الشاه) و(الإبل) و(أسماء الوحوش) و(الخيل) و(النبات) و(الشجر) لأبي حنيفة الدينوري، وكتب "أبو عبيد القاسم" (ت224هـ) عن (النعم) و(البهائم) و(السباع) و(الطير) و(الهوام) و(حشرات الأرض)، واشتهر "ابن السكيت" (ت244هـ) في هذا اللون من التأليف «²، كما اشتهر أيضا "أبو حاتم السجستاني" (ت248هـ)، و"ابن خالويه"، و"أحمد بن وتد" (ت299هـ) في كتبه عن (النبات والأنواء)، وألّف "ابن دريد" (ت321هـ) في (السرّج، واللجام، والمطر، والسحاب)، و"الزجاج" (ت415هـ)، و"عبد الله بن سعيد الخوافي" (ت480هـ)، ومن المتأخّرين "الصاغاني" (ت659هـ)، و"شرف الدين علي بن يوسف بن حيدرة الطيب" (ت667هـ)³.

ويقال إنّ أوّل من ألّف في الحشرات « أبو خيرة الأعرابي » الذي روى عنه "أبو عمرو بن العلاء" كتاب الحشرات، ثمّ "أبو عمرو الشيباني" (ت206هـ) الذي ألّف النحل والعسل، ثمّ "أبو عبيدة" (ت210هـ) كتابي الحيات والعقارب، و"الأصمعي" (ت213هـ) كتاب النحل والعسل...، و"ابن الأعرابي" (ت231هـ) كتاب الذّباب «⁴، وتتابع الرسائل الموضوعية بعد ذلك وكثرت وتنوّعت؛ فظهرت الرسائل اللغوية في الإبدال والأبنية ليونس بن حبيب وابن مرار الشيباني والفراء، كما ظهرت موسوعة (الغريب المصنّف) لعبيد القاسم بن سلام، ولم تتأخّر عن ذلك رسائل البلدان والمواضع ك: (جبال العرب) لخلف الأحمر، و(منازل العرب) لابن مطرف، و(البلدان) لابن هشام الكلبي...، وبلغ العرب في هذا المجال الغاية والمبتغى⁵.

¹ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 228.

² أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 20.

³ ينظر: كلام العرب: من قضايا العربية، حسن ظاظا، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، دمشق، 1990م، ص 128.

⁴ المعجم العربي نشأته وتطوّره، حسين نصار، دار مصر للطباعة، مصر، ط 04، 1408هـ/1988م، ص 101/1-102.

⁵ ينظر: العربية لغة العلوم والتقنية، مرجع سابق، ص 169-170.

وكانت نتيجة مرحلة الرسائل الدلالية ذات الموضوعات المفردة « أن سعى بعض اللغويين إلى ضمّها إلى معاجم مع الإبقاء على التصنيف الدلالي، كالغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224 هـ)، و(كتاب الألفاظ) لابن السكيت (ت 224 هـ)، و(مبادئ اللغة) للإسكافي (ت 421 هـ)، و(فقه اللغة وأسرار العربية) للثعالبي (ت 429 هـ)، و(نظام الغريب في اللغة) للربيعي (ت 480 هـ)، و(المخصّص) لابن سيده (ت 485 هـ)، و(كفاية المتحفّظ ونهاية المتلفّظ في اللغة العربية) لابن الأجدابي (ت 600 هـ)»¹. وما أبدعه علمائنا القدامى في مجال الحقول الدلالي أيضا « ما يتعلّق باختلاف الألفاظ في وحدة المسميات بين نوع من المخلوقات ونوع آخر، وهو ما تجلّى في كتب الفروق التي تعدّ نموذجا لمعاجم المعاني أو الموضوعات، وقد حوّت تصنيفا للحقول الدلالية، ولكن لم يبق منها إلا بعضها مثل: كتاب الفرق لقطرب (206 هـ)، وكتاب الفرق للأصمعي (50 هـ)، وآخر لابن فارس اللغوي (ت 395 هـ)»².

وميدان هذا النوع من التأليف في الفروق هو تحديد اختلاف مسميات أعضاء الجسم وصفاته بين الإنسان والبهائم، حيث أن منهجه العام يقوم على تسمية عضو من أعضاء جسم الإنسان أو إحدى صفاته، ثم ذكر ما يقابله من أعضاء البهائم وصفاتها، وبهذا المنهج والأسلوب جمعت لنا كتب الفرق ثروة لفظية خاصة، رصدت لنا اختلاف مسميات العضو الواحد ذي الوظيفة الواحدة نتيجة تواجده في الإنسان والحيوان³.

وقد تجلّت الحقول الدلالية أيضا في كتاب (الزينة) لأبي حاتم السجستاني (ت 248 هـ) الذي انفرد بمنهج مميّز في درس اللغة، واتّسم بالمعالجة التاريخية للألفاظ، وتتبع اللفظ وتطوّر دلالاته من العصر الجاهلي إلى الإسلامي، وما أضفاه الإسلام من معان جديدة على الألفاظ، واضعاً بذلك لبنة المعجم التاريخي لألفاظ العربية. وقد سمّي كتابه (الزينة) لأنّ الذي كان يعرفه، يتزيّن به في

¹ أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 22.

² نظرية الحقول الدلالية عند العرب، مرجع سابق، ص 15.

³ ينظر: علم اللغة العام، توفيق محمد شاهين، القاهرة، دار التضامن للطباعة، الطبعة الأولى، 1980م، ص 169-170.

المحافل، ويكون منقبة له عند أهل المعرفة، ولعلّ أكثر الناس عقلوا عن الواجب عليهم في تعليمها، واللازم في معرفتها¹.

ولما كانت هذه الرسائل ومعاجم الموضوع الواحد ومعاجم المعاني ذات أهمية قصوى في إبراز الجذور والتأسيس لنظرية الحقول الدلالية، فإن هناك بعض العرب المحدثين ممن أتجه إلى نشر هذا التراث، فكان منهم «عزة حسين» الذي نشر كتاب النوادر لأبي عبد الأعرابي في سنة 1961 بدمشق، و«إبراهيم السامرائي» الذي حقّق كتاب "خلق الإنسان للزجاج" وطبعه في بغداد عام 1963، ونشر "رمضان عبد التوّاب" كتاب البئر لابن زياد الأعرابي في 1970، وحقّق ونشر "عبد الله يوسف" كتاب النّبات للأصمعي في عام 1972²، وعلى الرغم من ذلك «فقد ظلّت فكرة الحقول الدلالية حبيسة الرسائل والمعاني، ولم تتطوّر عبر العصور إلى الدراسة التحليلية للغة في حدّ ذاتها، وإلى النص الأدبي، أو علاقة نظرية الحقول الدلالية بالعلوم الإنسانية الأخرى، فكان أن انتظرنا الغربيين ليضيفوا إلى التراث العربي القديم إبداعاتهم لتحقيق عصرنة عمل القدماء، على الرغم من أنّهم لم يعرفوا هذه النظرية إلّا في فترة متأخرة»³.

¹ ينظر: درعيات أبي العلاء، مرجع سابق، ص 53.

² أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، مرجع سابق، ص 32.

³ المرجع نفسه، ص 33.

*** المحاضرة الثالثة عشر *****النظريات الدلالية (التحليل التكويني أو المكوي).**

مع ظهور العديد من الأعمال المفصلة حول البنية المعجمية لفت انتباه « كثير من علماء اللسانيات إلى ما يسمى بتحليل العناصر المكونة للدلالة بإعطاء تصوّر صريح عن العلاقات المطردة بين الألفاظ، وحسب هذه الوجهة من النظر فإن دلالات الألفاظ يجب أن تحلّل لا كمفاهيم موحدة بل ككلّ مجمل يتكوّن من عناصر مكوّنة هي ذاتها مبادئ (جذور) أولية دلالية»¹، وقد تعدّدت تسميات هذا التوجّه بين نظرية التحليل التكويني Componential analysis والتحليل المؤلفاتي، والتحليل الدلالي، والنظرية التحليلية، ونظرية الصفات الدلالية، ونظرية التكوين الثلاثي للمعنى.

1- التعريف بالنظرية:

هي إحدى أهم النظريات الدلالية التي تدرس « البنية الداخلية لمدلول الكلمات خارج السياق، يعني دراسة عناصر أو مكوّنات الدلالة لوحدة لسانية، ويتعلّق بمعرفة الكيفية التي بها يتم ربط الكلمات فيما بينها ابتداء من تكوينها الداخلي»²، إنها تهتم بتحليل الكلمات إلى مكوّناتها وعناصرها التمييزية اعتماداً على المعجم، وتنظر لمعنى الجملة على أساس أنه نتاج تأليف بين الكلمات المكونة لها. فقد قدّم العالمان اللغويان: "كاتز" Jerrold Katz و"فودور" Jerry Fodor « تحليلاً مميزاً للكلمات ودلالاتها وأحصيا في ذلك ثلاثة عناصر اتخذت كمفاتيح للتحليل وتحديد المؤلفات التي تشكل الكلمة، وذلك لتعيين دلالتها، وهذه العناصر هي: المحدّد النحوي والمحدّد الدلالي والمميز»³.

وتهدف هذه النظرية في علم الدلالة إلى بناء نظام عام للمعنى على غرار علم وظائف الأصوات Phonologie، ويتساءل بعضهم عما إذا كانت الملامح التي تميز المحتوى عالمية

¹ ينظر: نظرية علم الدلالة (السيمانطيقا)، راث كيمبسون، ترجمة: عبد القادر قنيني، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 01،

1430هـ/2009م، ص 27. وللتوسع أكثر ينظر: ص 122 وما بعدها.

² ينظر: علم الدلالة، كلود جرمان وريمون لويان، مرجع سابق، ص 66-67.

³ علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، مرجع سابق، ص 91.

تطبق على جميع اللغات كما في الفونولوجيا؛ فكما أن الدال يحلل إلى صور للتعبير (حروف، أي فونيمات)، فكذلك المدلول يجب أن يتحلل هو أيضا إلى صور للمحتوى (صفات دلالية)، وكما أن الكلمة على مستوى الدال عبارة عن حزمة من الفونيمات، يحقّ للباحث أن يتصور أيضا مفهوم المدلول: عبارة عن حزمة من الوحدات (الصفات الأولية للمعنى)، مثل (فرس):

- الدال: (ف+ح) + (ر+ح) + (س+ح).

- المدلول: حصان + أنثى + أليف + يستخدم للفروسية¹.

2- مستويات تحليل المعنى:

يتخذ الاتجاه التحليلي في بحث معاني الكلمات ثلاثة مستويات تحليلية « متدرجة على النحو التالي:

1- تحليل كلمات كل حقل دلالي، وبيان العلاقات بين معانيها.

2- تحليل كلمات المشترك اللفظي إلى مكوناتها أو معانيها المتعددة.

3- تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة².

وقد تناولنا المستوى الأول في المحاضرة السابقة، فهو من صميم مباحث نظرية الحقول الدلالية التي تلتقي مع النظرية التحليلية في اهتمامها بالنمط التصنيفي ودلالاته بناء على تحليل تفريعي للصيغة. أما المستويين الثاني والثالث نتناولهما وفق الآتي³:

2-1. تحليل كلمات المشترك اللفظي: نشر العالمان اللغويان: كاتز وفودور مقالهما

المشهور (Structure of a Semantic Theory The) سنة 1963 لتقديم نظريتهما في تحديد دلالات الكلمات القائمة على مبدأ التشذير؛ أي تشذير كل معنى من معاني الكلمة إلى سلسلة من العناصر الأولية مرتبة على أساس الاتجاه من العام إلى الخاص، ومعنى كل كلمة يحدّد من المحدّد النحوي إلى المحدّد الدلالي ثم إلى المميّز، وتبقى عملية التشذير متواصلة إلى أن يتجسّد الحد الضروري من التوصيف والشرح بحيث لا يمكن إضافة محدّدات أخرى قد تقدّم

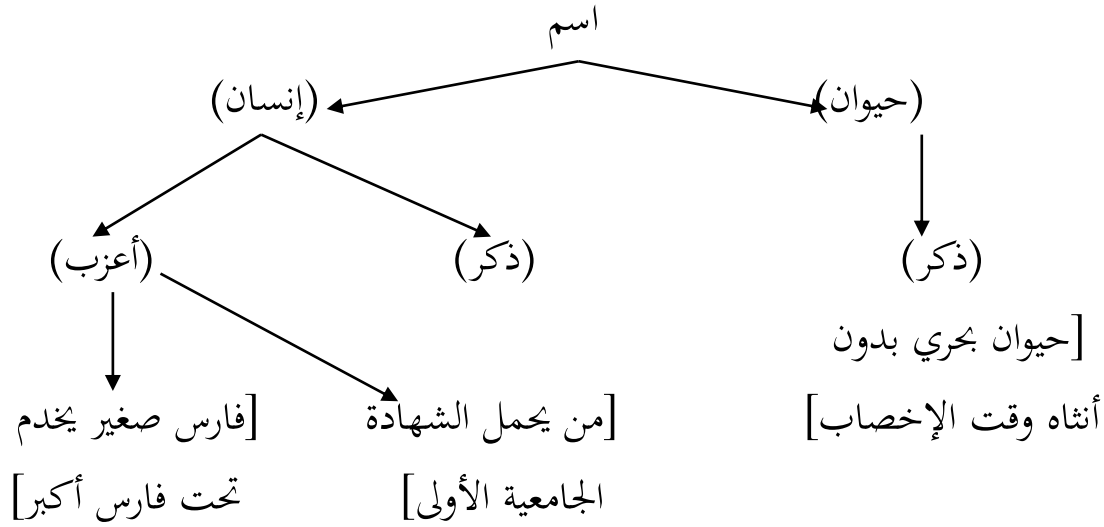
¹ محاضرات في علم الدلالة، مرجع سابق، ص 197.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 114.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 114-118.

إضافة معنوية، إلا أنهما عدّلا طريقة العرض تلك لأنها لا تعطي نظرية دلالية عامة وشرحا وافية فاستعاضا عنها بالرسم الشجري، ومثّلا لذلك بكلمة bachelor.

BACHELOR



ومن خلال هذا فرقا بين ثلاثة أنواع من المكوّنات أو المحددات:

– **المحدّد النّحوي:** وهو مكوّن غير أساسي (في المثال السابق هو ما كان خارج الأقواس أي كلمة: اسم)، ولم يعطياه قيمة تذكر في تصوّرها رغم أهميته، ويقتضي التمييز بين الأجناس النحوية (الفعل، والاسم، والحرف)، كما يركز على السلامة التركيبية للجملة، واحترام القواعد النحوية المتفق عليها في النظام اللغوي.

– **المحدّد الدّلالي:** وهو من شروط تحقيق سلامة المعنى؛ حيث إن المحدد النحوي لا يكفي لوحده لتحقيق السلامة الدلالية، وهو مكوّن يمكن أن يوجد في أماكن مختلفة في المعجم؛ لأنه عنصر عام مشترك بين الوحدات المعجمية الأساسية التي تنتمي إلى حقول دلالية مختلفة (في المثال جاء بين قوسين هلالين)، فهو بذلك يعتمد على المعجم الذي يبدو في نظر صاحبي النظرية « كنظام للتصوّرات التي تصنف منتجات تؤدّي إلى التعيين»¹، أي يمنح الكلمة سماتها الدلالية المكوّنة لها. إن المحدد الدّلالي هو الذي يميّز بين عضوين يتقابلان بالجنس ضمن ثنائي معين ك: بنت-ولد، عانس-أعزب، امرأة-رجل، أخ-أخت، عم-عمة، بقرة-ثور...

¹ علم الدلالة، كلود جرمان وريمون لوبان، مرجع سابق، ص 84.

فكلمة (ولد) مثلاً تملك المحددات الدلالية التالية: اسم، حي، إنسان، ذكر، صغير السن. أما كلمة (بنت) فلها المحددات نفسها وتختلف فقط في أنثى بدل ذكر.

- المميّز أو الواسم، وهو عنصر أو مكوّن خاص بمعنى معين، ويأتي دائماً في آخر السلسلة، ولا يمكن أن يأتي في أماكن أخرى في المعجم إلا في حالة الترادف (جاء في المخطط السابق بين قوسين معقوفين). يقول عنه "كاتز": «أما المميّزات الدلالية فهي تعكس كل ما يحويه المعنى من تميّز وتفرد»¹، ويعدّ المميّز من أهم آليات تفسير دلالة الجمل خاصة الجمل التي بها مشترك لفظي.

كما أن من الممكن أن يمتد استخدام هذه النظرية ليشمل «تحليل الكلمة وهي مستخدمة في جملة تامة، وحينئذ يضاف إلى المكونات الدلالية السابقة عنصر (الوظيفة النحوية) ففي جملة: شغل الخريج وظيفة كذا...، يضاف إلى المكونات الأصلية المكوّن الإضافي وهو (الفاعلية). وإذا كان katz و fodor لم يعطيا المحدد النحوي قيمة تذكر فقد أعطاهما هذه القيمة؛ لأن المحدد النحوي هو الذي يميز بين معنيين لكلمة واحدة تستعمل مرة اسماً ومرة فعلاً مثل كلمة (لعب) التي تعني مثل دوراً على المسرح، كما تعني الرواية أو التمثيلية نفسها (في حالة استعمالها اسماً)².

2-2. تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميّزة: يبدأ القيام بهذا التحليل بعد أن ينتهي تحديد الحقول الدلالية، وحشد الكلمات داخل كل حقل. فلكي يتبين معنى كل كلمة، وعلاقة كل منها بالأخرى يقوم الباحث باستخلاص أهم الملامح التي تجمع كلمات الحقل من ناحية، وتُميّز بين أفراده من ناحية أخرى. فقد عدّ بعض الدلالين واللغويين التحليل إلى العناصر التكوينية امتداداً لنظرية الحقول الدلالية؛ ومحاولة لوضع النظرية على طريق أكثر ثباتاً، كما أن تحليل الصيغة المعجمية إلى مكوّناتها أو ملامحها التمييزية هو الذي يحدد مجالها الدلالي بتطابقها مع صيغ أخرى تحمل الملامح نفسها.

¹ علم الدلالة، كلود جرمان وريمون لوبان، مرجع سابق، ص 83.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 118.

3- مراحل تحديد العناصر التكوينية:

هناك مجموعة من الخطوات الإجرائية لتحديد المكونات الدلالية أو العناصر التكوينية، تتمثل في¹:

- استخلاص مجموعة من المعاني، مبدئيًا، تظهر العلاقة القوية بينها لتشكيل مجال دلالي خاصا نتيجة اشتراكها في عناصر تكوينية، مثل كلمات: أب، أم، ابن، بنت، أخ، أخت، عم، عمة...، تتقاسم قابلية التطبيق على الكائن البشري، وتتصل بالشخص الذي يرتبط بآخر عن طريق الدم أو المصاهرة.

- تقرير الملامح التي تستخدم لتحديد المحتويات التي تستعمل للتمييز، وهي بالنسبة للكلمات السابقة ستكون ملامح الجنس، والجيل، والانحدار المباشر، وقرابة الدم أو المصاهرة.

- تحديد المكونات التشخيصية لكل معنى على جهة، لنستطيع القول بأن معنى كلمة (أم) تتميز عن (أب) بالملامح المحددة والخاصة بها.

- وضع تلك الملامح في شكل شجري أو في شكل جدول، يحتوي على كل المكونات التشخيصية لكل كلمة من الحقل الدلالي.

محتويات متمايزة	الجنس		الجيل			الاتصال		القرابة	
	دما	وأنثى	زفا	بعد	معاصر	مباشر	غير مباشر	دم	مصاهرة
أب	+	-	+	-	-	+	-	+	-
أم	-	+	+	-	-	+	-	+	-
عم	+	-	+	-	-	-	+	+	-
عمة	-	+	+	-	-	-	+	+	-
أخ	+	-	-	-	+	-	+	+	-
أخت	-	+	-	-	+	-	+	+	-
ابن	+	-	-	+	-	+	-	+	-

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 122-125.

-	+	-	+	-	+	-	+	-	بنت
+	-	+	-	+	-	-	+	-	زوجة

وإذا أردنا أن نحدد الملامح التكوينية للمعنى الرئيس لكلمة (أب) مثلاً فإن ذلك يحتاج إلى مباينة هذا المعنى الرئيس لأب مع معاني الكلمات الأخرى الدالة على القرابة والواقعة في نفس المجال الدلال؛ فالفرق بين معنى أم ومعنى أب مثلاً أن: أم=أنثى، وأب= ذكر، وعليه نستطيع تعريف كلمة (الأم) بأنها مجموع أربعة خصائص أو مكونات تشخيصية هي: أنثى (من حيث الجنس)، جيل تال (فوق الذات)، ذات خط اتصالي مباشر (مع الذات)، تتصل بقرابة الدم (من ناحية نوع القرابة).

كما يمكن وضع الملامح التمييزية في شكل تقابلات ثنائية في جدول تتحقق بالزائد (+) أو الناقص (-)، أو توضع في صورة تجمعات من هذه الملامح كما يلي:

رجل = + ذكر + كائن بشري + بالغ.

امراة = - ذكر + كائن بشري + بالغ.

طفل = + أو - ذكر + كائن بشري - بالغ.

جرو = + أو - ذكر - كائن بشري - بالغ.

4- مجالات تطبيق النظرية:

يمكن استخدام هذه النظرية في مجالات عديدة، ودراسة بعض المشكلات على ضوءها، منها¹:

- المجاز: بما أن معنى الكلمة في منظور النظرية التحليلية هو جملة الملامح أو الخصائص التمييزية، وأنه كلما زادت الملامح لشيء ما قلّ عدد أفرادها، والعكس صحيح، فإنه بالإمكان تضيق المعنى وتوسيعه بوساطة زيادة ملامح أو حذف ملامح، وهذا من صميم الاستعمال المجازي، وعلى سبيل المثال: الملامح التمييزية لكلمة (صحيفة): نقل الأخبار، منتظمة الإصدار، مطبوعة على الورق...، فإذا أسقطنا الملامح الأخير جاز قولنا: صحيفة الهواء، ومنه فإزاحة أحد الملامح يولد نوعاً من المجاز علاقته العموم والخصوص.

¹ ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 126-138.

- **الحقول الدلالية:** شكلت هذه النظرية أداة طيعة لدراسة العديد من الحقول الدلالية، وذلك بتحديد الملامح التمييزية المناسبة لكلمات حقل معين، مثلا حقل ألفاظ الأوعية المكوّن من العناصر التكوينية: قدر، زجاجة، إبريق، قارورة، جرّة، فنجان، كوب، زهرية، حوض... ويبيّن أنّه كثيرا ما تعجز اللغات عن التعبير عن الشكل المحدد بلفظ واحد بعينه، ما يدفع المتكلم إلى استعمال جملة وصفية طويلة أو استعمال أقرب كلمة في المجال الدلالي، أو استعمال كلمة عامة.

- **اكتساب الطفل للكلمات:** كثيرا ما يميل الأطفال الصغار إلى تعميم مدلولات الكلمات الأولى واستعمالها في مجالات أوسع مما يستعملها البالغ، وتفسير ذلك الطفل قام بإسقاط بعض الملامح التمييزية وإظهار أخرى، كأن يطلق الطفل على كل رجل بالغ لفظة (عمّ)، أي أسقط الملامح التمييزية للفظ كالقربة، واكتفى بملح الذكورة والبلوغ، ويخلط الطفل أيضا بين المكتب والطاولة، والحمامة والعصفور...، ومردّد ذلك هو تركيز الطفل على المكونات التمييزية المدركة مثل الشكل والصوت ومادة الشيء، ويتعد عن التجريدية منها كالوظيفة وطريقة استخدام الشيء.

- **الترادف:** من خلال النظرية يمكن غالبا الحكم بترادف الكلمتين، وذلك إذا حملتا نفس الملامح التكوينية بغض النظر عن الاختلافات الثانوية أو العاطفية، مثل الكلمتان: (بابا) و(والدي) تملكان نفس الملامح التمييزية الأساسية: +كائن حي، +ذكر، +بالغ، +صلة رحم، +قربة، +ذو خط اتصالي مباشر، إلا أنّهما يختلفان في الشحنة العاطفية التي تظهر قوية في الأولى، ورسمية في الثانية.

- **المشترك اللفظي:** يبدو أنّ بعض الدارسين قد فعل النظرية في التمييز بين نوعي المشترك اللفظي: الهومونيمي (الاشتراك الصوتي) والبوليزيمي (تعدّد الدلالة)¹؛ فإذا كانت اللفظتان تملكان ملمحا دلاليا واحد مشتركا على الأقل نكون إزاء البوليزيمي، وأما إذا لم يوجد ملمح مشترك فهو الهومونيمي، إلا أن هذا لا يفي بالغرض مع كل الحالات نظرا لصعوبة تحديد الملمح المناسب الذي نعتمد عليه.

¹ للتوسع أكثر ينظر: نظرية علم الدلالة (السيمانطيقا)، راث كيمبسون، مرجع سابق، ص 117-122.

5- سلبيات النظرية وإيجابياتها¹:

وُجِّهت لها انتقادات في النقاط الآتية:

- تمييزها بلا داع بين المحدد الدلالي والمميز.

- يبدو عدد المحددات الدلالية وترتيبها تحكما.

- لا تميز النظرية بين الهومونيمي (المشترك اللفظي) والبوليزيمي (تعدد المعنى).

أما المدافعون عنها والمؤيدون لها فيرون أنها:

- أحسن تجربة لتحليل المعنى إلى مكونات صغرى.

- لعبت دورا محوريا في تطوير علم الدلالة التركيبي، وأنها أول نظرية دلالية تفصيلية واضحة

تستخدم في أمريكا لفترة طويلة، وقد ألفت أضواء من الاهتمام على المكونات الدلالية في علم النحو التوليدي التحويلي، كما أنها أبرزت مناقشة حية طموحة حول عدد من المشكلات الأساسية.

- القسيم للأجناس النحوية (اسم، فعل، صفة)، فكما نحتاج هذه الأجناس في شرح

العلاقات داخل الجملة، فإننا نحتاجها أيضا لشرح العلاقات الدلالية.

¹ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 120-121.

المحاضرة الرابعة عشر

الدلالة والترجمة.

تعدّ الدلالة الركيزة الأساسية للترجمة التي لها علاقة وثيقة بكل العلوم اللسانية، وقد «عرض كثير من الباحثين لمشكلة الترجمة وقصورها عن تصوير كل ما يتضمّنه النص المترجم من أفكار وأخيلة وجمال لفظي، وأحسنّ القائمون بعملية الترجمة في كل عصور التاريخ بتلك الصعوبات التي تصادفهم، ووقفوا على بعض أسرارها، ولكنهم مع هذا لم ينصرفوا عن الترجمة، بل ظلوا يتابعون جهودهم جيلا بعد جيل وعصراً بعد عصر، فيوفقون حيناً ويخفقون أحياناً، ذلك لأن الأمم والشعوب قد رأت منذ القدم حاجتها الملحة في اتصال بعضها ببعض، وفي تبادل الثقافة كما تتبادل السلع، ثم تبين للمفكرين في الأمم أن تبادل الثقافة يحول دونه حصون منيعة فصلت بين بني الإنسان، وتلك هي التي نسميها باللغات، فأداة التفكير تختلف من أمة إلى أخرى، وقد تتسع مسافة الخلاف حتى يخيّل إلينا أن الاتصال عسير أو مستحيل، وقد تقرب فيراها الباحث هينة يسيرة»¹، كما أنّ « الترجمة من لغة إلى لغة تكشف لنا مشكلة المعنى بصورة جلية، وكل من مارس الترجمة الأمينة يدرك هذا لأنّه عاناه»²، وقبل الخوض في هذه المسألة نعرض إلى التعريف بالترجمة.

1- مفهوم الترجمة وشروطها:

تعدّ الترجمة بوصفها « سييلا من سبل التفاهم والتواصل اللغوي نوعا من النشاط البشري قام به الإنسان في مجتمعاته الأولى لتنظيم علاقته بجيرانه وتأمين أغراضه وتديير حاجاته»³، وإن مفهومها في الاصطلاح لا يخرج عن مفهومها في اللغة وهو النقل من لغة إلى أخرى، حيث تُعرّف بأنها: « نقل كلام من لغة إلى أخرى بطريقة صحيحة نحوا ومعنى، دون نقصان أو زيادة يخل بالمضمون، وتطلق الترجمة أيضا على العملية ذاتها بمعنى التنفيذ والتطبيق الفعلي لها»⁴،

¹ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 120.

² علم اللغة، مرجع سابق، ص 269.

³ الترجمة بين النظرية والتطبيق، محمد أحمد منصور، دار الكمال، القاهرة، ط 02، 1427هـ/2006م، ص 19.

⁴ المرجع نفسه، ص 27.

وبأنها: « نقل معنى نص أو كلام من لغة إلى لغة أخرى، ويشمل نقل معاني ألفاظ النص ويسمى ترجمة حرفية أو لفظية أي نقل معنى لفظ بما يرادفه في لغة أخرى، وقد تنقل المعاني والأغراض العامة للنص وتسمى حينئذ ترجمة معنوية أو تفسيرية»¹، ففي هذا التعريف ذكر نوعين من الترجمة وهما: لفظية ومعنوية، وذلك إضافة إلى أنواع أخرى: ترجمة تحريرية و ترجمة شفوية، كما أن أشكال الترجمة متنوعة فمنها: العلمية والأدبية والدينية، وهي متدرّجة من حيث الصعوبة والعسر حسب ترتيبها.

ونحن هنا لا يسعنا التفصيل في هذه الأنواع والأشكال. ولكنّ يهّمنا ذكر أهم شروط الترجمة التي قد تبدو متضادة؛ إذ إنّ الترجمة يجب أن تعطي كلمات الأصل وأفكاره، أن تعكس أسلوب الأصل وتتميز بأسلوب الترجمة، أن تقرأ كالعامل الأصلي كما تقرأ أيضا كترجمة، أن تقرأ كما لو كانت عملا معاصرا للأصل، لها أن تضيف إلى الأصل أو تحذف منه كما ليس لها أن تضيف إلى الأصل أو تحذف منه، ترجمة الشعر يجب أن تكون نثرا كما يجب أن تكون شعرا²، إضافة إلى أنّها « تتضمن تحويل شفرة لغوية verbal code أي مجموعة من العلامات المنطوقة أو المكتوبة oral or written signs إلى شفرة أخرى، ووجود المبادئ اللغوية العالمية universals والطاقة اللغوية الفطرية المشتركة بين البشر جميعا لا ينفي أن الشفرات المستخدمة فعليا في الكلام والكتابة تختلف من لغة إلى أخرى، ويقتضي التحويل transformation ابتغاء توصيل المعنى الذي هو الهدف الأول للمترجم»³.

والحقيقة أن علم الترجمة لا يقتضي القدرة المطلقة على المحافظة على كل شيء، أو الوصول إلى الكلّ، لأن النصّ المترجم ليس أصليا وليس « إبداعا مستقلا تماما، بل هو إنتاج مماثل للأصل تقريبا، وكلما كانت درجة هذا التماثل أكبر، كانت الترجمة أكثر دقة، والترجمة الجيدة هي تلك التي تنقل مضمون العمل الأصلي ومميزاته نقلا تاما، حتى يفهمها قارئ الترجمة فهما واضحا، ويحس بها إحساسا قويا، كما يفهمها ويحسها أهل لغة النص المترجم في صورته

¹ فصول في علم الدلالة، مرجع سابق، ص 175.

² ينظر: الترجمة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 34-35.

³ الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق، محمد عناني، الشركة المصرية العالمية-لونجمان، مصر، ط 02، 2003م، ص 08.

الأصلية»¹، كما أنّ « كل عمل مترجم هو في الحقيقة محصّلة لتلاقي إبداع المؤلف، ومفهوم المترجم له على ضوء خبرته باللغة التي يترجم إليها، وفي إطار ثقافته الخاصة، وأعراف أدب هذه اللغة »².

2- الحاجة إلى الترجمة ومشكلاتها:

إنّ ما يشهده العالم من تطور حضاري واقتصادي وتكنولوجي في العصر الحالي، واتصال الدول مع بعضها البعض، أدّى إلى تزايد الحاجة أكثر فأكثر إلى الترجمة « وإلى إعداد المترجمين الأكفاء وبات ضروريا وجود مؤسسات تقوم بالترجمة وكثير الحديث في العالم العربي كله عن أهمية أن تنظم حركة الترجمة من العربية وإليها في مختلف فروع المعرفة الإنسانية وشتى العلوم الطبيعية والتطبيقية، وبخاصة بعد ظهور الفنون، والعلوم المختلفة وانتشارها وبعد التطور التكنولوجي الهائل في ميادين عديدة، وكذلك نداءات المثقفين وذوي الرؤى الإنسانية إلى الحوار الحضاري، حتى يتسنى للإنسان أينما كان أن يفهم القيم الحضارية، والمعايير الأخلاقية، والتعاليم الدينية لأخيه الإنسان كيفما يكون، وحيثما كان هذا الآخر، وغني عن القول أن اللغة العربية كانت ما زالت حتى يومنا هذا لغة الإسلام كما أنها لغة علم (ولو على استحياء أحيانا) ولغة حضارة وثقافة، ولقد ازدادت العربية أهمية في مطلع سبعينيات القرن العشرين منذ قبوها اللغة الرسمية السادسة في منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها»³.

والحقيقة أنه منذ القدم والحاجة ملحة وضرورية إلى الترجمة باعتبارها وسيلة مهمّة في تبادل الثقافات والمعارف بين الأمم وأداة التفكير تختلف من لغة إلى أخرى، فقد عرف «أصحاب المدنيات البشرية القديمة شدة حاجتهم إلى الترجمة ولسوا منها صعوبة الانتقال بأفكار الصين وحكمتهم إلى بيئة اليونان أو إلى بيئة المصريين القدماء، ذلك لأن اللغة الصينية واليونانية والمصرية القديمة تنتمي إلى فصائل لغوية متباينة. وجاء العرب فحاولوا نقل فلسفة اليونان وعلومهم إلى اللغة العربية فصادفوا المشقة والعسر، ولم يحقق النجاح منهم إلى القليل، لأن أكثر المترجمين في

¹ الترجمة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 33.

² الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 04.

³ الترجمة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 25.

العصر العربي نقلوا آثار اليونان عن السريانية لا عن لغتها الأصلية»¹. هذا « وإذا كان العلماء قد صنفوا لغات البشر إلى فصائل وتجمع كل فصيلة قرابة لغوية، فإن ذلك يترتب عليه سهولة الترجمة أو صعوبتها فإذا كانت اللغتان المترجم إليها والمترجم منها من فصيلتين متقاربتين سهل ذلك على المترجم، والعكس صحيح إذا كانت الفصيلتان متباعدتين ثقل على المترجم وهكذا»².

✓ مشكلات الترجمة:

ما هو مؤكّد عند العلماء أن « لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها بحدود صفاها في أسمائها وأفعالها وصروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها واستعارتها وتحقيقها... إلخ»³، مما يصعب الترجمة منها وإليها، وعليه فإن هناك مشكلات عديدة تواجه الترجمة، كانت موضوع مداورة ومناظرة بين القدماء كما هي بين المحدثين، وقد زاده دراسة وتفصيلا "عبد القاهر الجرجاني" منذ ما يقرب من تسعة قرون في كتابه (أسرار البلاغة)، وخرج على الناس بنظريته في الترجمة التي يحدثنا فيها عن أنّ العرب تعرف أجزاء الجسم في الإنسان والحيوان معرفة تامة، وقد وضعت لكل جزء منها لفظا خاصا، فالشفة للإنسان هي (المشفر) للبعير و(الجحفلة) للفرس، وهذه فروق ربما وجدت في غير لغة العرب وربما لم توجد. ويرى "عبد القاهر" أن بعضا من الشعراء والرجّاز قد استعملوا بعض هذه الألفاظ مكان البعض الآخر، وأحلّ لفظة منها محلّ لفظة أخرى، متأثرين بالإنشاد والانفعال، دون أن يهدف عملهم هذا إلى نكتة بلاغية، أو زيادة في تصوير، كما استعملوا كلمة (المرسن) وهي للبعير في وصف أنف المرأة...، ويعتبر "عبد القاهر الجرجاني" مثل هذه الاستعمالات من الاستعارات غير المفيدة التي لا تعدو أن تكون توسعاً في اللغة، وليس من الضروري أن يكون في غير لغة العرب، بل هو خاصة من خواص اللغة العربية، ولا يصح أن تنقل كما هي في لغة أخرى. فالفارسي مثلا إذا أراد أن يترجم إلى لغته نصا من النصوص السابقة وجب أن ينقله بالمعنى؛ أي بالكلمة العامة التي تدل على (الشفة) لا بالكلمة

¹ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 169. وينظر تفصيل حول نشأة الترجمة وتاريخها: الترجمة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 17-26.

² فصول في علم الدلالة، مرجع سابق، ص 175-176.

³ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 169.

الخاصة التي تدل على نوع الحيوان. أما الاستعارة المفيدة كأن تصف رجلاً بأنه (أسد)، أو طائرة بأنها (عقاب أو نسر) فيجب نقلها باللفظ ومراعاة الاستعارة¹.

هذا ولعلّ المشكلة الكبرى والأساسية في الترجمة هي « محاولة إيجاد لفظ ما في لغة ما مطابق للفظ آخر في لغة أخرى »²، أي تلك التي « تتصل بدلالة الكلمات وحدود معانيها بين لغة وأخرى، ذلك لأن الكلمات تكتسب دلالتها في كل لغة بعد تجارب كثيرة من الأحداث الاجتماعية التي يمرّ بها المرء، وترتبط الكلمة في ذهن كل منا بتلك الأحداث ارتباطاً وثيقاً، فتتلون دلالتها بها، وتظل تلك الدلالة بالتجارب الخاصة للإنسان في حياته، وهي لدى فرد من البيئة الاجتماعية توحى بظلال من الدلالة قد لا تخطر في ذهن آخر من نفس البيئة، لأن تجاربهما مع الكلمة مختلفة، ونظرة كل منهما لها متباينة، تبعاً لتلك الأحداث التي ارتبطت بها في حياتهما، غير أن هناك قدرًا مشتركًا لدلالة الكلمات في كل بيئة، هو الذي على أساسه يكون التعامل بالكلمات، وعلى مستواه يكون التفاهم بين الأفراد. فإذا تغيرت الكلمة وخرجت من بيئتها الاجتماعية إلى بيئة أخرى، أي إلى لغة أخرى، احتاج المترجم إلى جهد للحصول على ما يناظرها أو يرادفها في دلالتها، لتؤدّي في ذهن السامع الجديد في البيئة الجديدة نفس الدلالة، أو ما يقرب منها في بيئتها الأصلية، وهنا يمكن أن يقال إن المترجم قد وُفق في مهمّته، وأعطى صورة صحيحة لدلالة الكلمة»³.

كما أنّ « الكلمة في اللغة لها غير المعنى القاموسي العام، وغير المعنى الذي قد يفهم من السياق، إيجاءات وارتباطات نتجت عن الحياة المشتركة التي حييها أصحاب اللغة، فعندما ننقل من لغة إلى أخرى فكيف نوفق في اصطیاد كلمات تعطي إيجاءات الحياة الأخرى وارتباطاتها »⁴. وعموماً يمكن حصر بعض مشاكل الترجمة فيما يلي⁵:

¹ ينظر: دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 169-171.

² علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 251.

³ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 172-173.

⁴ علم اللّغة: مقدمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص 269.

⁵ ينظر: دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 171-173. وعلم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 252 وما بعدها.

✓ ضعف المترجم في اللغة التي يترجم منها أو التي يترجم إليها ومن هنا يشترط في المترجم أن يسيطر على اللغتين كتابة وقراءة. ويشترط في المترجم أيضا أن يكون مخلصا في عمله غير متأثر بمذهب خاص يصعب ترجمته بصيغة خاصة. يقول "الجاحظ" في هذا الصدد: « ولا بدّ للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها»¹.

ومن هنا فإن على المترجم اللغتين كالعربية والإنجليزية أن يعرف الفرق بين (طويل) في العربية التي يقابلها في الإنجليزية Long, tall ولكل منهما استخدامه الخاص وكثيرا ما يحدث الخلط بين مستخدمى اللفظين بالإنجليزية من العرب فيضعون أحدهما مكان الآخر. وكذلك كلمة (مكتبة) في اللغة العربية يقابلها في الإنجليزية أكثر من كلمة لكل منها استخدام خاص، فهناك Library تعني المكتبة العامة للجمهور. Book store أو book shop بمعنى مكتبة لبيع الكتب. book - collection بمعنى المكتبة الذاتية لأحد من الناس.

وفي اللغة العربية نجد أن كلمة (أدرك) ترد في سياقات متعددة مثل: أدرك الصبي (بمعنى بلغ). أدرك القطار (بمعنى ركب). أدرك حاجته (بمعنى نالها). أدرك ما تقول (بمعنى عَلِمَ).

✓ الاستعمالات المجازية، حيث إن اللغات لا تتطابق فيها للألفاظ والأساليب ومن هنا فإن الترجمة لأي استخدام مجازي لا يصح أن تكون حرفية وإلا بُعد المعجم عن روح اللغة. ومن أمثلة ذلك:

- يعبر الإنجليزي عن تقدّم السن ب evening of life فلا يصح أن تكن الترجمة العربية (مساء العمر) لأن العرب يستخدمون مقابلا مجازيا هو (خريف العمر).

- ويبدو الاختلاف في الاستخدامات المجازية في استعارة أعضاء البدن للجمادات ففي الإنجليزية the hands of the clock وفي العربية (عقارب الساعة) والإنجليزية تستخدم كلمة foot للدلالة على أسفل الجبل ولا يوجد هذا التعبير في العربية.

¹ الحيوان، مصدر سابق، ص 76.

وفي هذا الباب نجد "عبد القاهر الجرجاني" وهو فارسي الأصل وعلى علم باللغتين العربية والفارسية، ولعله مارس الترجمة بين اللغتين فاتضح له تلك المشاكل التي تصادف المترجمين، يحاول أن يضع لنا نهجا عاما يلتزمه المترجم ولا يجيد عنه، فهو يرى في نقل الاستعارة غير المفيدة بلفظها مجالا للسخرية والضحك في حين أنه يرى أن نقل الاستعارة المفيدة بمعناها حرماناً من نكتة بلاغية، مؤكداً بأنّ فعر اللغة وطرقها الخاصة يترجم بالمعنى، أما هذه الاستعارة المفيدة والتشبيه المفيد والكناية المفيدة فتنتقل كما هي من لغتها المترجم منها إلى اللغة المترجم إليها، نقلا لفظيا علي طريق الاستعارة أو التشبيه أو المجاز، وإلا فقدت جمالها وبلاغتها¹، وقد ذكرنا بعضا من أمثله سابقا.

✓ هندسة الجملة؛ فاللغات تختلف في النظام الذي تخضع له الجمل في تركيب كلماتها، وعلاقة كل كلمة بالأخرى، فللفعل مكان خاص من الجملة، وللفاعل مكان آخر، وللمفعول مكان ثالث وهكذا، وقد يضطر المترجم إلى التقديم أو التأخير، وإلى عملية تنظيمية خاصة حتى تبدو ترجمته جارية على المنهج المؤلف في اللغة المترجم إليها.

✓ جمال الألفاظ وموسيقاها، فقد يوتر الكاتب لفظاً على آخر لا لشيء سوى أن اللفظ له رنة رتيبة في أذن الكاتب والسامع، أو لأنه ينسجم مع ما سبقه من ألفاظ أو ما يليه منها، فتتكون من عباراته وجمله سلسلة من الأصوات اللغوية المنسجمة التي لا تنبو في الآذان والأسماع، وتلك هي الصفة التي نفتقدها في كل ترجمة، ولا سيما في ترجمة الألفاظ العربية لطالما عنيت بموسيقى ألفاظها وعباراتها في كل العصور.

3- ترجمة القرآن الكريم:

تدخل ضمن مجال الترجمة الدينية التي «تتعامل مع نصوص الدينية بما لها من قدسية، حيث المعنى وجزالة اللفظ والدقة المتناهية»²، وهي أكثر صعوبة من الترجمة الأدبية التي هي بدورها تشمل من العسر والمشقة الكثير، حيث يقول "إبراهيم أنيس" معبراً عن ذلك: «وليست ترجمة الآداب بمستحيلة أو فوق طاقة البشر، غير أنها تحتاج إلى الجهد والمثابرة، وتتوقف إلى حد

¹ ينظر: دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 171.

² الترجمة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 31.

كبير علي السيطرة والقوة في اللغتين...، فإذا كان هذا هو الشأن في النصوص الأدبية التي هي من خلق الشعراء والكتاب، وهم ليسوا إلا طبقة موهوبة من الناس والبشر، فماذا يكون موقف المترجم إزاء النصوص الدينية المقدسة التي لا يقف أثرها عند عاطفة عبارة، أو انفعال وقتي، بل هي تسيطر على العقول والقلوب، وتحاط تلك النصوص الدينية عادة بهالة من القداسة والطهر تسمو بها فوق مستوى الإنسان. من أجل هذا لم يكن من الغريب أن يتحرّج أمهر المترجمين في نقل هذه النصوص المقدسة إلى لغة أخرى، لا عن تزمّت أو تأمّم تدفعهم إليه العاطفة الدينية وحدها، بل لأنهم رأوها من الآداب في الذروة العليا إذا تسامت، فخشوا أن يزيّفوها، أو يخلطوا في تراكيبها ووصلات أجزائها. وظل هذا الشعور يلازم الكتاب في كل العصور حتى أيامنا هذه، إذ يرى جمهور المفكرين في كل زمان أن نقل تلك النصوص الدينية أشبه بنقل الزهرة من منيتها قد يعرضها للجفاف ونضب العبير»¹.

فما بالك بأقدس الكتب الدينية وأسمائها وهو القرآن الكريم؛ «كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد بلسان عربي مبين، المتعبّد بتلاوته، المتحدّي بأقصر سورة منه، المعجز في لفظه ونظمه ومعناه. وهو دستور البشرية الخالد للعرب والعجم في القديم والحديث على حد سواء، ومن هنا كان لزاما على علماء المسلمين العرب أن يوضحوا معناه لغير العرب من المسلمين وغيرهم، وهي أمانة التبليغ والدعوة التي هي جزء من مسؤولية علماء المسلمين أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم»².

والفرق بين القرآن الكريم وكلام البشر كالفرق بين الخالق والمخلوق، وقد لقي القرآن الكريم من العناية ما لم ينله كتاب آخر من قبله ولا من بعده، فأقبل العلماء عليه يفسّرون غريبه ومشكله ويوضّحون مجمله وأساليبه ويبينون ما فيه من أشباه ونظائر ولطائف ومعان وإعجاز وبيان. وفي العصر الحديث أصبحت الحاجة ملحة لدى علماء المسلمين لترجمة القرآن الكريم لغير الناطقين بالعربية، حيث يقول "إبراهيم أنيس" «وقد رجعنا إلى ترجمة الألفاظ القرآنية إلى اللغة الإنجليزية فوجدنا أقدمها يرجع إلى سنة 1734 ميلادية وهي التي قام بها "جورج

¹ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 174-175.

² فصول في علم الدلالة، مرجع سابق، ص 180.

سيل "Coorge Sale، ثم أعاد الترجمة بعده "ج. م. رودويل" J.M. Rodwell في سنة 1876، ثم "بلمار" E.H. Palmer في سنة 1880، وهؤلاء الثلاثة لم يكونوا من المسلمين أو معتنقي الدين الإسلامي، ولكنهم بذلوا الجهد وجاءوا بما وسعته طاقتهم في إخلاص وأمانة ومثابرة. ثم ظهرت بعدهم ثلاث ترجمات أخرى لألفاظ القرآن قام بها قوم من المسلمين، وممن يتمسكون ويعتزون بالدين الإسلامي، ويحرصون على إظهار تعاليمه وأحكامه في صورة وضاء مشرقة، لا يشينها شين ولا يشوبها زيف، فبذلوا جهدهم واستنفذوا طاقتهم وأتوا بما وسعهم، وهؤلاء هم "محمد علي الباكستاني" سنة 1917، "مرمدوك بكتال" Marmaduke Pickthall سنة 1930، وأخيرا "يوسف علي الباكستاني" منذ سنوات¹.

وهذه الترجمات الستة قد اشتركت في ألفاظ كثيرة واختلفت في بعض الألفاظ والعبارات وإن كانت جميعا تؤدّي المعنى في عمومها، فقد تباينت إزاءها نظرة المترجمين وموقفهم منها، ولتوضيح ذلك يكفي أن نورد مثلا واحدا حول تفسير "محمد مرمدوك بكتال" للقرآن الكريم، حيث « ذهب مذهبا خاصا في نقل كلمة (الله) - عز وجل - إلى الإنجليزية: لفظ الجلالة يُترجم عادة بـ God ولكن "بكتال" لاحظ أن كلمة God لا تثير في ذهن القارئ الإنجليزي ما تثيره كلمة (الله) في ذهن القارئ العربي: فكلمة God في الإنجليزية تُؤنث بـ Goddess، وتجمع على Gods، بينما الله، وهو واحد لا شريك له، كلمة ليس لها مثنى ولا جمع، ولا مؤنث، إن التصور الذي تشير إليه كلمة (الله)، سبحانه وتعالى، تصوّر يقضي على الشرك، بينما كلمة (God) لا تقضي على هذا التصور، ولم يجد "بكتال" في الإنجليزية كلمة تقابل كلمة (الله) في العربية، فاحتفظ بكلمة (الله) في الإنجليزية كما هي، يُترجم (بسم الله الرحمن الرحيم) بقوله: in the name of Allah, the beneficent, the merciful»².

1-3. أسباب ودواعي ترجمته:

أجاز العلماء ترجمة معاني القرآن الكريم للأسباب الآتية³:

¹ دلالة الألفاظ، مرجع سابق، ص 180.

² علم اللّغة: مقدمة للقارئ العربي، مرجع سابق، ص 270.

³ ينظر: ترجمة القرآن، عبد الله شحاتة، دار الاعتصام، القاهرة، 1980م، ص 11-12.

1- إظهار جمال القرآن ومحاسنه للمسلمين من غير العرب وتيسير فهمه عليهم بهذا النوع من الترجمة.

2- دفع الشبهات التي لفقها أعداء الإسلام وألصقوها بالقرآن الكريم وتفسيره كذبا وافتراء، ثم ضللوا بها المسلمين الأجانب في شكل ترجمات مزعومة للقرآن.

3- إبراز حقيقة الإسلام ونشر تعاليمه لغير المسلمين من العرب وغيرهم.

4- براءة ذمتنا من واجب تبليغ القرآن بلفظه ومعناه.

3-2. طريقة ترجمته:

ذكرنا فيما سبق أنّ الترجمة قسمان: لفظية أو حرفية تتعلق بالكلمة ومرادفها في لغة وأخرى، ومعنوية أو تفسيرية تتعلق بالمعاني والأحكام العامة للنص. والمؤكد أنّ « القسم الأول (الترجمة اللفظية) يستحيل أن توجد في ألفاظ القرآن الكريم، لأنها اللغة التي حفظها الله تعالى بحفظ كتابه في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾¹ بخلاف غيرها من لغات البشر...، ولهذا كله لا توجد لفظة في لغة غير العربية ترادف لفظة القرآن في نظمها ومعناها، ومن هنا استحالت الترجمة اللفظية لألفاظ القرآن الكريم ترجمة تشتمل على ما فيه من إعجاز وأسرار بلاغية، فاتجه العلماء إلى ترجمة معاني ألفاظ القرآن الكريم إلى أي لغة أخرى؛ بمعنى أن يفسّر القرآن الكريم بلغة عربية موجزة ميسرة، ثم يترجم هذا التفسير ترجمة معنوية قائمة على حسن تصوير المعاني والأغراض مع عدم اعتبار هذه الترجمة قرآنا، ويتصل بذلك عدم جواز قراءة القرآن الكريم بأي لغة أخرى غير العربية؛ لأن ذلك يتنافى مع إعجاز القرآن²، وهناك حقائق عامة لا بدّ من معرفتها حول ترجمة القرآن هي³:

1- منع الأزهر والعلماء ترجمة القرآن بمعنى نقله إلى لغة أجنبية مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده.

¹ سورة الحجر، الآية 09.

² فصول في علم الدلالة، مرجع سابق، ص 181-182.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 182-184.

2- الصحيح والمقبول الذي أقره الأزهر والعلماء أن يفسر القرآن تفسيراً موجزاً مختصراً موضحاً لمعاني الآيات بواسطة جماعة علمية مختصة مع كتابة أسماؤها على التفسير، ثم يترجم ذلك التفسير والترجمة لهذا التفسير حتى لا يفهم أنها هي القرآن بل هي ترجمة لتفسير هؤلاء العلماء. وبناء عليه يطبع نص المصحف في وسط الصفحة باللغة العربية مع ترقيم الآيات، ويكتب حوله تفسير كل آية برقمها، والتفسير يكتب أيضاً بالعربية، ثم يكتب تفسير باللغة التي ترجم إليها التفسير بلغتهم معتمد من لجنة علمية، وقد كتب الإيرانيون تفسيراً للقرآن طبع في هامش المصحف الشريف وكذلك فعل الباكستانيون والأفغانيون.

3- تصحيح ما أسموه تراجم للقرآن في اللغات الأوربية، وبيان وجه الخطأ فيها.

4- يشترط في المترجم أن يكون على علم تام ومعرفة دقيقة باللغة المترجم إليها والمترجم منها، وأن يكون بعيداً عن الغرض والهوى ملتزماً بالصبر والمثابرة في معرفة ما يحيط بالألفاظ من خلال المعاني والدلالات.

هذا وقد قام الأزهر الشريف بالتعاون مع وزارة الأوقاف في أيامنا المعاصرة بعمل ترجمة للقرآن الكريم بمختلف اللغات على ضوء هذه المبادئ والأسس التي أشرنا إليها، وهي توزع على المسلمين في كل مكان من أرجاء المعمورة.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم.

أولاً: كتب:

أ/ باللغة العربية:

1. إحصاء العلوم، أبو نصر الفارابي، تقديم: علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط 01، 1996م.
2. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصمعي، السعودية، ط 01، 1424هـ/2003م.
3. أدب الكاتب، ابن قتيبة محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، تحقيق وتعليق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د-ت، ص 21.
4. أسرار البلاغة في علم البيان، الجرجاني عبد القاهر، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1409هـ/1988م.
5. الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط 03، 1983م.
6. اشتقاق أسماء الله، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: الدكتور عبد الحسين مبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 02، 1406هـ/1986م.
7. الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط 01، 1411هـ/1991م.
8. الأصول (دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/2000م.
9. أصول تراثية في علم اللغة، كريم زكي حسام الدين، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط 02، 1985م.
10. أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية -دراسة-، أحمد عزوز، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2002م.
11. الأضداد في اللغة، الأنباري بن بشار، ضبط وتصحيح: الشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي، والشيخ أحمد الشنقيطي، المطبعة الحسينية المصرية، مصر، د-ت.
12. الألفاظ الكتابية، الهمداني عبد الرحمن بن عيسى، مكتبة المليجي بميدان الأزهر الشريف، مصر، 1931م.
13. البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، أحمد مختار عمر، دار الثقافة، بيروت، 1972م.
14. بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، السعودية، ط 01، 1425هـ.
15. البرهان في علوم القرآن، عبد الله الزركشي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت، ط 01، 1410هـ/1990م.
16. البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 07، 1418هـ/1988م.
17. الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق، محمد أحمد منصور، دار الكمال، القاهرة، ط 02، 1427هـ/2006م.
18. ترجمة القرآن، عبد الله شحاتة، دار الاعتصام، القاهرة، 1980م.
19. الترجمة بين النظرية والتطبيق، محمد أحمد منصور، دار الكمال، القاهرة، ط 02، 1427هـ/2006م.
20. التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1996م.
21. تطوّر البحث الدلالي: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط 01، 1420هـ/1999م.
22. التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت، ط 02، 1401هـ/1981م.

23. تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري محمد بن جرير، تحقيق: بشار عواد معروف، وعصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 01، 1415هـ/1994م.
24. التفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 03، 1420هـ.
25. التفكير اللغوي الدلالي عند علماء العربية المتقدمين، حمدان حسين محمد، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط 01، 2002م.
26. التلخيص في معرفة أشياء العرب، أبو هلال العسكري، تحقيق: عزة حسن، دار طلاس، دمشق، ط 02، 1996م.
27. ثلاث كتب في الأضداد للأصمعي وللجستاني ولابن السكّيت، نشرها: أوغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1912م.
28. الجامع الصحيح، البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق: عبد القادر شيبه الحمد، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط 01، 1429هـ/2008م.
29. جمهرة اللغة، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 01، 1987م.
30. الحيوان، الجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 02، 1374هـ/1965م.
31. الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، 1952م.
32. دراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط 01، 1379هـ/1960م.
33. دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 05، 1984م.
34. الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، دار الضياء، عمان، 1985م.
35. الدلالة اللفظية، محمود عكاشة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002م.
36. الدلالة والنحو، صلاح الدين صالح حسنين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 01، د-ت.
37. دلائل الإعجاز، الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د-ت.
38. الدليل النظري في علم الدلالة، نواري سعودي، دار الهدى، الجزائر، 2007م..
39. دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، محمد إقبال عروي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط 01، 1428هـ/2007م.
40. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح: يوسف شكري فرحات، بيروت، دار الجيل، ط 01، 1413هـ/1992م.
41. الرسالة، الشافعي، تحقيق: احمد محمد شاكر، مصطفى باي الحلبي، مصر، ط 01، 1357هـ/1938م.
42. شرح أدب الكاتب، الجواليقي أبو منصور، تقديم: مصطفى صادق الرافعي، مكتبة القدسي، القاهرة، د-ت.
43. شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي، دراسة وتحقيق: مهدي عبيد جاسم، دون ناشر، ط 01، 1409هـ/1986م.
44. الصحاحي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د-ت.
45. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 02، 1399هـ/1989م.
46. الظاهرة الدلالية عند علماء العربية القدامى حتى نهاية القرن الرابع الهجري، صلاح الدين ززال، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 01، 1429هـ/2008م.
47. العبارة، ابن سينا، تحقيق: محمد الخضير، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1390هـ/1970م.

48. العربية لغة العلوم والتقنية، شاهين عبد الصبور، دار الاعتصام، القاهرة، ط 02، 1406هـ/1986م.
49. علم الدلالة (علم المعنى)، محمد علي الخولي، دار الفلاح، الأردن، ط 01، 2001م.
50. علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، فايز الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط 02، 1996م.
51. علم الدلالة اللغوية، عبد الغفار حامد هلال، جامعة الأزهر، القاهرة، ط 01، 2000م.
52. علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط 01، 1413هـ/1993م.
53. علم الدلالة عند العرب: دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، عادل فاخوري، دار الطليعة، بيروت، ط 02، 1994م.
54. علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر أبو شريفة وآخرون، دار الفكر، الأردن، ط 01، 1989م.
55. علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م.
56. علم الدلالة: التأصيل والتفصيل، حبيب بوزوادة، مراجعة: عبد القادر سلامي، أحمد عزوز، منشورات المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي - معسكر، الجزائر، 1428هـ/2008م.
57. علم الدلالة، أحمد مختار عمر، علم الكتب، القاهرة، ط 05، 1998م.
58. علم الدلالة، فريد عوض حيدر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 02، 1999م.
59. علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2002م.
60. علم اللغة العام، توفيق محمد شاهين، القاهرة، دار التضامن للطباعة، الطبعة الأولى، 1980م.
61. علم اللغة بين التراث والمعاصرة، عاطف مذكور، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1987م.
62. علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د-ت.
63. علم اللغة، علي عبد الواحد وا، نضضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 09، 2004م.
64. غريب الحديث، ابن قتيبة محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط 01، 1397هـ/1977م.
65. الغريب المصنف، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق، ط 01، 1426هـ/2005م.
66. الفروق اللغوية في المعاجم العربية: كتاب "الفروق في اللغة" لأبي هلال العسكري أمودجا، سوهيلة دريوش، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، الجزائر، 2011م.
67. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، د-ت.
68. فصول في علم الدلالة، فتحي أنور عبد المجيد الدابولي، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر، مصر، ط 02، 1437هـ/2016م.
69. فصول في علم اللغة العام، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى، الجزائر، د-ت.
70. فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 06، 1420هـ/1999م.
71. فقه اللغة العربية، كاصد ياسر الزبيدي، عمان، دار الفرقان، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م.
72. فقه اللغة وأسرار العربية، الثعالبي أبو منصور، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 02، 1420هـ/2000م.
73. فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر، القاهرة، 1981م.
74. فقه اللغة، علي عبد الواحد وا، نضضة مصر، مصر، ط 03، 2004م.
75. في اللسانيات العامة: تاريخها طبيعتها موضوعها مفاهيمها، مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 01، 2010م.

76. في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م.
77. في علم الدلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997م.
78. الكامل في اللغة والأدب، المرشد أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق وتعليق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 03، 1418هـ/1997م.
79. كتاب الأضداد، الصاغاني رضي الدين بن محمد، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1409هـ/1989م.
80. كتاب الألفاظ، ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 01، 1998م.
81. كتاب التعريفات، الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، بيروت ط 02، 1403هـ.
82. كتاب الحروف، الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط 02، 1990م.
83. كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، الرازي أبو حاتم أحمد بن حمدان، تعليق: حسين بن فيض الله الهمداني اليعقوبي الحراري، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط 01، 1415هـ/1994م.
84. كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، مصر، ط 01، 1371هـ/1952م.
85. كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1405هـ/1984م.
86. كتاب جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، ضبطه وكتب هوامشه: أحمد عبد السلام، خرّج أحاديثه: أبو هاجر محمد سعيد بن بسوي زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1408هـ/1988م.
87. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 02، 1402هـ/1982م.
88. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 01، 1996م.
89. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1992م.
90. كلام العرب: من قضايا العربية، حسن ظاظا، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، دمشق، 1990م.
91. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، د-ت.
92. اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مؤمن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 02، 2005م.
93. اللسانيات وأسسها المعرفية، المسدي عبد السلام، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
94. اللسانيات والدلالة (الكلمة)، منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب-سوريا، ط 01، 1996م.
95. اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية، المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج -قسمان)، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات عويدات، بيروت، ط 01، 1986م.
96. اللغة العربية كائن حيّ، جرجي زيدان، دار الجيل، بيروت، ط 02، 1988م.
97. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، 1994م.
98. اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 04، 2000م.
99. اللغة والمجتمع، علي عبد الواحد واقي، مكتبة عكاظ، السعودية، ط 04، 1403هـ/1983م.

100. لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، قطب الدين التحتاني، تحقيق: علي أصغر جعفري، مؤسسة انتشارات دانشگاه، طهران، 1394هـ.
101. ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، المبرد، تحقيق: أحمد محمد سليمان أبو رعد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سلسلة رسائل تراثية، الكويت، ط 01، 1409هـ/1979م.
102. مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.
103. مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، 2008م.
104. المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط 01، 1407هـ/1987م.
105. مجالس ثعلب، ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط 04، 1400هـ/1980م.
106. مجمع الأمثال، الميداني أبو الفضل أحمد بن إبراهيم النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، مصر، 1374هـ/1955م.
107. محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامية، زبير درافي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.
108. محاضرات في علم الدلالة (مع نصوص وتطبيقات)، خليفة بوجادي، بيت الحكمة، الجزائر، ط 01، 2009م.
109. المخصص، ابن سيده، تقديم: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 01، 1417هـ/1996م.
110. مداخل في قراءة التراث العربي، عبد الحكيم راضي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 02، 2005م.
111. مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 01، 1432هـ/2011م.
112. مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار فباء، القاهرة، د-ت، ص 11.
113. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 03، د-ت.
114. المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، عز الدين اسماعيل، دار النهضة العربية، بيروت، د-ت.
115. المعجم العربي نشأته وتطوره، حسين نصار، دار مصر للطباعة، مصر، ط 04، 1408هـ/1988م.
116. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د-ت.
117. المعنى اللغوي: دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا، محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 01، 2005م.
118. المعنى والتوافق مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، محمد غاليم، سلسلة أبحاث وأطروحات، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، المغرب، 1999م.
119. معيار العلم، الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961م.
120. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي أبو الحسن عبد الجبار، تحقيق: محمود محمد قاسم، مطبعة دار الكتب، مصر، 1380هـ/1960م.
121. مفتاح العلوم، السكاكي يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1407هـ/1987م.
122. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، د-ت.

123. مقدمة في علم الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط 01، 2004م.
124. مقدمة لدرس لغة العرب، عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، مصر، د-ت.
125. مقدمتان في علوم القرآن: وهما كتاب المباني ومقدمة ابن عطية، تصحيح وطبع: أرثر جفري، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1954م.
126. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 06، 1987م.
127. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط 01، 1976م.
128. الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي أبو إسحاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1425هـ/2004م.
129. النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط 01، 2000م.
130. وصف المطر والسحاب، ابن دريد، تحقيق: عز الدين التنوخي، دار صادر، بيروت، 1992م.

ب / مترجمة:

1. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975م.
2. علم الدلالة، أف آر بالمر، ترجمة: مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985م.
3. علم الدلالة، بيير جيرو، ترجمة: منذر عياشي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط 01، 1988م.
4. علم الدلالة، جون لاينز، ترجمة: مجيد عبد الحليم ماشطة وآخرون، مطبعة جامعة البصرة، العراق، 1980م.
5. علم الدلالة، كلود جرمان و ريمون لوبلون، ترجمة: نور الهدى لوشن، منشورات فان يونس، بنغازي، ط 01، 1997م.
6. اللغة، ج. فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014م.
7. مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاكر، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م.
8. نظرية علم الدلالة (السيمانطيقا)، راث كيمبسون، ترجمة: عبد القادر قتبني، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 01، 1430هـ/2009م.

ج / باللغة الأجنبية:

1. Dictionnaire de Linguistique, J. Dubois, paris, librairie la rousse.
2. Dictionnaire de Linguistique, G. Mounin Paris , Quadrigé/ Press Universitaire de Français (PUF) , 1993.
3. G, Mounin, Clefs pour la sémantique, Edition Gallimard, Paris, 1972.
4. Meaning and style, Stephen Ullmann, Angleterre, Basil Blackwell. Oxford, 1973.
5. Semantic Fields and Lexical Structure, Adrienne Lehrer, Amsterdam, North Holland, 1974.
6. Sémantics :volume 01, John Lyons, Angleterre, Cambridge Université Press (CUP), 1977.

ثانيا: مجلات ودوريات:

1. البحث الدلالي عند ابن جني، مهين حاجي زاده، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة، إيران، السنة 06، العدد 10، 1341هـ/2010م.

2. جذور نظرية الحقول الدلالية في التراث اللغوي العربي، أحمد عزوز، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، المجلد 21، العدد 85، 2002م.
3. العرب ونظرية الحقول الدلالية، عمار شلواي، مجلة المخبر-أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، قسم الأدب العربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 03، 2006م.
4. المعاجم اللغوية بين ماضيها وحاضرها، أبو زيان طالب، مجلة المجمع العلمي العربي، سوريا، يناير 1965م.
5. نظرية الحقول الدلالية والمعاجم المعنوية عند العرب، محمود جاد الرب، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 71، 1992م.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

1. الألفاظ المتضادة في القرآن الكريم، سلمى حسن أحمد البدوي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الخرطوم، 2010م.
2. التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث، شاذلية سيد محمد، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان، 2010م.
3. التطور الدلالي لدى شعراء البلاط الحمداني، عفرأ رفيق منصور، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سوريا، 2008-2009م.
4. الحقول الدلالية في المعاجم العربية: فقه اللغة للثعالبي أمودجا، عبد الرزاق عبيد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2006م.
5. درعيات أبي العلاء: دراسة دلالية- الألفاظ الخاصة بالإنسان وحياته الاجتماعية والاقتصادية-، عمار شلواي، رسالة ماجستير، مخطوط بمعهد اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995م.
6. نظرية الحقول الدلالية -دراسة تطبيقية في المخصص لابن سيده-، هيفاء عبد الحميد كلنتن، رسالة دكتوراه في اللغة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1422هـ/2001م.
7. نظرية الحقول الدلالية عند العرب: دراسة تأصيلية تطبيقية في كتاب الفرق لابن فارس اللغوي، حليلة عريف، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012-2013م.

فهرس المحتويات:

أ - ت	مقدمة
11 - 04	مدخل إلى علم الدلالة.	المحاضرة الأولى
19 - 12	علاقة علم الدلالة بالعلوم الأخرى.	المحاضرة الثانية
24 - 20	البحث الدلالي عند القدماء.	المحاضرة الثالثة
35 - 25	البحث الدلالي عند العرب.	المحاضرة الرابعة
45 - 36	علاقة الدال بالمدلول / اللفظ بالمعنى.	المحاضرة الخامسة
52 - 46	أنواع الدلالة.	المحاضرة السادسة
61 - 53	العلاقات الدلالية (الترادف).	المحاضرة السابعة
77 - 62	العلاقات الدلالية (المشترك اللفظي - التضاد).	المحاضرة الثامنة
99 - 78	التغير الدلالي / تغير المعنى.	المحاضرة التاسعة
104-100	النظريات الدلالية (التصورية والإشارية).	المحاضرة العاشرة
118-105	النظريات الدلالية (السياقية).	المحاضرة الحادية عشر
135-119	النظريات الدلالية (الحقول الدلالية).	المحاضرة الثانية عشر
143-136	النظريات الدلالية (التحليل التكويني أو المكويني).	المحاضرة الثالثة عشر
154-144	الدلالة والترجمة.	المحاضرة الرابعة عشر
161-155	المصادر والمراجع
162-162	فهرس المحتويات

